دولة الإمارات العربية المتحدة

أجندة التنمية المستدامة 2030

التميز في التنفيذ 2018: البيانات لتحقيق أجندة 2030

التميز في التنفيذ 2018: البيانات لتحقيق أجندة 2030

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة
National Committee on Sustainable Development Goals

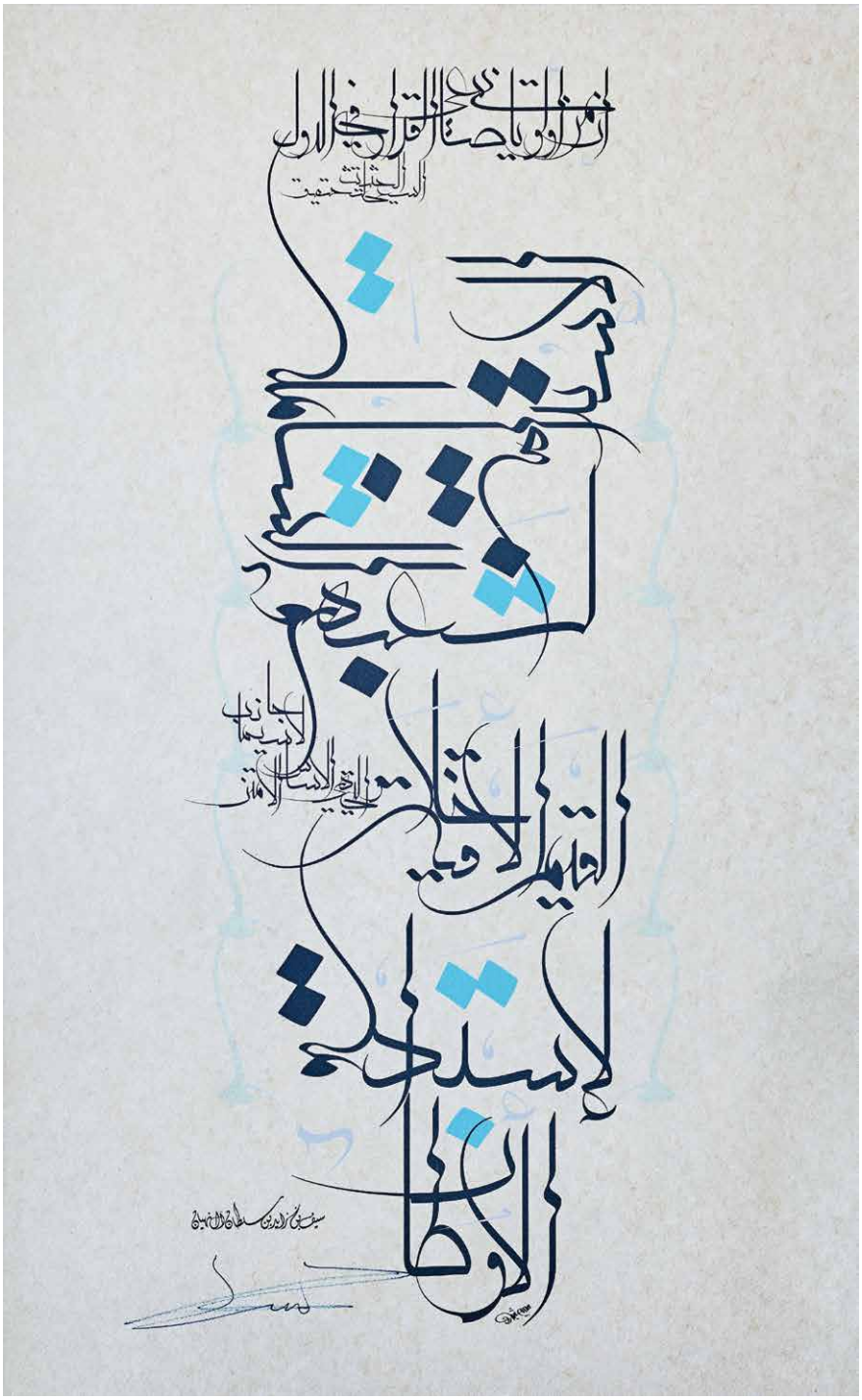

إن من أولويات صانعي القرار في دول العالم، السعي الحثيث لتحقيق الاستدامة الشاملة لشعوبهم، لاسيما جانب القيم الأخلاقية، والتي هي الأساس الأمتن لاستدامة الأوطان

الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

شكر وتقدير

تتقدم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والتي تلعب دور الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة، وجميع الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والاجتماعية، لإسهاماتهم في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة الخاص بدولة الإمارات، من خلال ملاحظاتهم القيمة وجهودهم التي كان لها عظيم الأثر في إصدار هذا التقرير.

قائمة اختصارات المصطلحات الأجنبية

AGEDI	مبادرة أبوظبي لبيانات البيئة العالمية
AgTech	التكنولوجيا الزراعية الحديثة
AI	الذكاء الاصطناعي
APEC	مركز الطاقة المتقدمة
ATE	معدات بث إشارات الإنذار
BIR	مكتب إعادة التدوير الدولي
BTU	الوحدة الحرارية البريطانية
CBD	اتفاقية التنوع البيولوجي
CCTV	دائرة تلفزيونية مغلقة
CITES	الاتفاقية العالمية لحظر الاتجار بالكائنات المهددة
CLIX	مركز الابتكار في مجال المناخ
CSP	الطاقة الشمسية المركزة
CSR	المسؤولية المجتمعية المشتركة
DCES	استراتيجية دبي للطاقة البديلة
DESA	إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
DEWA	هيئة كهرباء ومياه دبي
DFC	تحدي دبي للياقة
DPW	موانئ دبي العالمية
DTCM	دائرة السياحة والتسويق التجاري
EAD	هيئة البيئة - أبوظبي
EDA	أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
ERC	الهلال الأحمر الإماراتي
ESA	تقييم خدمات النظام الإيكولوجي
ESRI	معهد بحوث النظم البيئية
EWS	جمعية الإمارات للحياة الفطرية
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FCSA	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
FNC	المجلس الوطني الاتحادي
GBC	مجلس التوازن بين الجنسين
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GEP	برنامج التعليم العالمي
GHG	الغازات الدفيئة
GIA	تقييمات أثر النوع الاجتماعي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GWh	جيجا واط- ساعة
HLPF	منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى
HPS	الصوديوم ذو الضغط العالي
IBA	مناطق الطيور الهامة
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
IHC	المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMD	المعهد الدولي للتنمية الإدارية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
IUCN	الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها
JCI	اللجنة المشتركة الدولية
KM	كيلومتر
KPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية
KU	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا
KUSTAR	جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث
kWh	كيلو واط - ساعة
LCOE	التكلفة المستوية للطاقة
LED	صمام ثنائي باعث للضوء
LDCs	البلدان الأقل نمواً
MAB	برنامج الإنسان والكرة الحيوية
MAF	ماجد الفطيم
MBRSG	كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MBZMFG	مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MEWAR	إدارة النفايات وإعادة التدوير في الشرق الأوسط
MI	معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا
MIT	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
MOCCAE	وزارة التغير المناخي والبيئة
MOCD	وزارة تنمية المجتمع
MOE	وزارة التربية والتعليم
MOEI	وزارة الطاقة والصناعة
MOFAIC	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
MOHAP	وزارة الصحة ووقاية المجتمع
MOHRE	وزارة الموارد البشرية والتوطين
MOI	وزارة الداخلية
MOID	وزارة تطوير البنية التحتية
MW	ميجا واط
NKPIs	مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية
NRC	المجلس الوطني للأبحاث
NTC	مركز التكنولوجيا النووية
NWDS	نظام قاعدة بيانات النفايات الوطنية
ODA	مساعدات التنمية الرسمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OHCHR	منظمة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
PI	المعهد البترولي
PISA	البرنامج الدولي لتقييم الطلبة
PPP	الشراكات بين القطاع الحكومي والخاص
PSAC	المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة
PV	كهروضوئي
R&D	البحث والتطوير
ReCREMA	مركز أبحاث وتقييم خرائط الطاقة المتجددة
SCP	الاستهلاك والإنتاج المستدام
SDGCAR	مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

قائمة اختصارات المصطلحات الأجنبية

SDG	أهداف التنمية المستدامة
SDSN	شبكة حلول التنمية المستدامة
SEAS	نظام مياه البحر والطاقة الزراعية
SMEs	الأعمال الصغيرة والمتوسطة
SWF	صندوق الثروة السيادية
TIMSS	الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية
TRA	هيئة تنظيم الاتصالات
UAE	دولة الإمارات العربية المتحدة
UIS	معهد اليونسكو للإحصاء
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة البيئي
UNEPFI	مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNGC	الميثاق العالمي للأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNHRD	مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNOSDP	مكتب الأمم المتحدة المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام
UNSD	الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
USD	الدولار الأمريكي
VNR	المراجعة الوطنية الطوعية
WCMC	المركز العالمي لإدارة المناطق المحمية
WDF	منتدى البيانات العالمي
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEP	مبادئ تمكين المرأة
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية
WWF	الصندوق العالمي للطبيعة

“

إنني واثق من أننا في دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحنا نمتلك العقلية والنظم المبتكرة التي يتم تطبيقها على أرض الواقع لإحداث فرق حقيقي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونعاهد أنفسنا والأجيال القادمة أن تكون أحلامنا كبيرة وأن نسعى لتحقيقها

”

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

”

العمل لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر الجديد على دولة الإمارات العربية المتحدة، بل هو جزء من إطار العمل الحكومي وخارطة طريق التنمية التي تجسدها رؤيتنا الوطنية 2021 والخطة المئوية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2071

“

معالي

محمد بن عبد الله القرقاوي

وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل

رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

“

التعاون مطلوب لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطبيق الناجح لأجندة 2030. نحن في دولة الإمارات ملتزمون بالعمل على تعزيز الشراكات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

”

معالي

ريم بنت إبراهيم الهاشمي

وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الفهرس

الملخص التنفيذي 10
المقدمة .....
I. الآليات المؤسسية الداعمة لتحقيق أجندة 2030 11
1.1. الآليات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة 12
اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة 12
1.2. إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة 14
الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف التنمية المستدامة 14
الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة وأهداف التنمية المستدامة 14
1.3. مساهمة الشركاء في أجندة 2030 17
الشباب 17
القطاع الخاص 19
مؤسسات المعرفة 19
1.4. الوضع الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية 21
لمحة عامة عن وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 21
رحلة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التنافسية 23

II. مراجعة أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة 25
الهدف الأول القضاء على الفقر 26
الهدف الثاني القضاء التام على الجوع 29
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه 32
الهدف الرابع التعليم الجيد 35
الهدف الخامس المساواة بين الجنسين 38
الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية 41
الهدف السابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 44
الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد 47
الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 50
الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة 53
الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة 56
الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 59
الهدف الثالث عشر العمل المناخي 62
الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء 65
الهدف الخامس عشر الحياة في البر 68
الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية 71
الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 74

ملحق 78

الملخص التنفيذي

لطالما كان مفهوم التنمية المستدامة جزءاً أساسياً من سياسة دولة الإمارات، وقد وضع الوالد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حجر الأساس لتبني عليه دولة الإمارات التزامها تجاه الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وتكرس جهودها لتحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية، جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية المنشودة.

أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

من أجل الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً حكومياً شاملاً انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة، والتي تضم جهات حكومية اتحادية ومحلية، وترأسها معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي. وتعمل هذه اللجنة على مواءمة أهداف التنمية المستدامة ومشاركة المعلومات وتقديم الدعم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تتعاون اللجنة مع مختلف أصحاب العلاقة المعنيين محلياً ودولياً لتوسيع نطاق الشراكة في تنفيذ أجندة 2030. وفي عام 2018، أطلقت اللجنة الوطنية المجلس الاستشاري من القطاع الخاص، ومجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة، للكشف عن التحديات التي تواجه التنفيذ وتقديم المشورة للجنة الوطنية نحو تطوير السياسات المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وإسهاماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أطلقت اللجنة الوطنية مبادرة المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة على هامش القمة العالمية للحكومات (2018) لتكون منصة للخبراء الدوليين لمناقشة الحلول المبتكرة للتحديات العالمية.

الإسهام عالمياً في أهداف التنمية المستدامة

يُعدُّ تعزيز السلام والرفاه في العالم من مقومات سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبينما تسابق دولة الإمارات العربية المتحدة الزمن لتحقيق الأهداف على المستوى الوطني، فهي تدرك أنَّ دعم الدول الأخرى، في ذلك السباق، عنصر أساسي لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وفي عام 2017، صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة كأكبر جهة مانحة للمساعدات التنموية. وتركز سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدات الخارجية على تنفيذ البرامج التنموية التي تشمل تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) لدعم التنمية الإنسانية.

التطلعات المستقبلية

تؤكد مراجعة الأهداف العالمية السبعة عشر في الجزء الثاني من التقرير على ضرورة تعزيز بناء الشراكات، والتركيز على عقد شراكات جديدة لتعزيز أساليب جمع البيانات ومتابعة تنفيذ هذه الأهداف. ورغم أنَّ سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بالفعل على الأدلة العلمية، فإنَّ استشراف المستقبل يتطلب من المؤسسات باستمرار المواءمة فيما بينها في أعمالها لتحقق مستهدفات نموذج التنمية 2030. وبالإضافة إلى ذلك، لا بدَّ من التأكد من توسيع نطاق المشاركة والتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة جميعها، لأنَّ ذلك من أهم الأمور المطلوبة لتنفيذ الأهداف على مستوى الإمارات السبع. إنّ أهداف التنمية المستدامة أداة فعالة ينبغي استخدامها لتعزيز التعاون بين جميع القطاعات المعنية والشركاء.

القصة وراء شعار أهداف التنمية المستدامة

طورت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات شعاراً مخصصاً ليمثل النهج الذي اتخذته الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الشعار المستوحى من ألوان أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يمثل كل لون فيه هدفاً. وكان القصد من المزج بين الألوان التعبير عن الطابع المركب والشامل والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة ، كما يشير وجود خريطة دولة الإمارات في مركز حلقة الألوان إلى حقيقة أنَّ التنمية المستدامة أسلوب حياة يمتاز بأهمية كبيرة للدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يضع خريطة دولة الإمارات في المنتصف ويضفي أهمية على اللون الرسمي لهذا الهدف. كمثال على ذلك، يرد أدناه الرمز المخصص للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو الشراكات العالمية.

المقدمة

لم يسبق للمجتمع الدولي قبل عام 2015 أن أبدى هذا القدر من العزم والوضوح في مناشدة الدول حول ضرورة رسم سياسة تنموية قائمة على البيانات، ولهذا يمثل قرار الأمم المتحدة الصادر في العام 2015 بتبني أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 قراراً محورياً. فقد وضع هذا القرار أهداف التنمية المستدامة كمقياس لاتخاذ القرار الدولي ومعالمه للسنوات الإحدى عشر القادمة، علاوة على أن بات على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع خطة عمل وطنية لتوضح مدى تقدمها في مجال التنمية المستدامة، التي لا ينبغي النظر إليها على أنها موضوع يقتصر نقاشه على البلدان "المتقدمة"، بل إن كل دولة مسؤولة عن وضع المعادلة المناسبة التي توازن بين حاجاتها الحالية ومصالح أجيالها المستقبلية.

وفي يوليو 2018، وخلال جلسات منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مراجعتها الوطنية الطوعية الأولى لتنفيذ أجندة 2030. وأكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في مراجعتها هذه أن التنمية المستدامة تقع في صلب رؤيتها وطموحاتها المستقبلية، وذلك من خلال تركيزها على الآلية المؤسسية الموجودة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدولة. وإضافة لذلك، ركزت على التزامها في جمع البيانات لتطوير سياسات مرنة تراعي أهم التحولات التي يشهدها العالم.

ومن هذا المنطلق، دعت دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحضور منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات والذي استضافته مدينة دبي في أكتوبر 2018 تحت رعاية وحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وكان التركيز الرئيسي لهذا المنتدى العالمي إظهار أهمية جمع البيانات لتحقيق التنيمة المستدامة والذي يمثل مصدراً للتحديات أمام العديد من البلدان. وبناءً عليه، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة وباستمرار على ضرورة رسم السياسات اعتماداً على الأدلة العلمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك باستضافتها لهذا المنتدى العالمي الذي يتمحور حول البيانات.

وفيما تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها الحثيثة لتحقيق التنمية المستدامة على النطاق المحلي، فإنها تدرك أن أجندة 2030 تمثل خارطة طريق تقود إلى مستقبل مشرق للجميع، إلى جانب التزام الدولة بتعهداتها «بعدم ترك أحد خلف الركب». وفي هذا الصدد فقد أظهرت نتائج التقارير الصادرة عن لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2017 أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول عالمياً كأكبر جهة مانحة نسبة إلى نصيب الفرد، إذ تساهم بما نسبته 1.31% من الناتج القومي الإجمالي لتقديمها كمساعدات تنموية رسمية.[1]

[1] المساعدات التنموية الرسمية هي مساعدات حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2018). وبحسب الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة، ينبغي أن تخصص الدول المتقدمة 0.7% من إجمالي دخلها القومي كمساعدات تنموية رسمية.

"

إن توظيف البيانات الدقيقة، والتحليلات المناسبة بهدف رصد وتوثيق مسيرة تقدمنا، هو أمر في غاية الأهمية لرصد التقدم ومتابعة أداء دولة الإمارات نحو تحقيق الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

"

سعادة

عبدالله ناصر لوتاه

المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

الآليات المؤسسية الداعمة لتحقيق أجندة 2030

يستعرض الفصل الأول من هذا التقرير التدابير المؤسسية والآليات التي وضعتها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تدعم الجهود المبذولة لتنفيذ الأجندة العالمية 2030. ويناقش التقرير ثلاثة محاور رئيسية، هي: الالتزام الوطني بأهداف التنمية المستدامة، ومشاركة أصحاب العلاقة المعنيين، ورصد تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية بما فيها تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

وتتولى اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة مسؤولية العمل على تحقيق الأهداف العالمية على المستوى الوطني بالتنسيق والعمل جنباً إلى جنب مع مختلف الجهات في الدولة. كما تعمل اللجنة على ضمان أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة متوائمة مع أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأجندتها الوطنية لعام 2021، والتي تشمل أهم شرائح المجتمع الإماراتي وهم فئة الشباب والقطاع الخاص ومجتمع المعرفة. وإضافة لذلك، تتولى اللجنة مسؤولية مهمام رصد ومتابعة إجراءات الجهات المعنية لتحقيق الأهداف والتحقق من التقدم المحرز في هذا المجال. ثم يناقش الفصل الأخير الوضع الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية لمراجعة تقدم الدولة نحو تحقيق أجندة 2030 والارتقاء بتنافسية الدولة.

1.1. الآليات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أدت دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً محورياً خلال المشاورات التي أدت إلى الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة والتي شكلت أهم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو في يونيو 2012 الإعلان عن إطلاق عملية كان من شأنها أن تدعم تطوير أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2013، تم تشكيل مجموعة العمل المفتوحة، والتي شاركت بها الدولة كممثل عن المجموعة العربية في المفاوضات عن منطقة آسيا-المحيط الهادئ جنباً إلى جنب مع قبرص وسنغافورة.

ولضمان استمرارية جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق أهدافها الطموحة في مجال التنمية المستدامة، تم تشكيل اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2017 لتتولى قيادة الجهود المبذولة لتعزيز هذه الأهداف وملكية الدولة لها. وفي عام 2018، عملت اللجنة على عدد من المشاريع الداعمة لتنفيذ بنود أجندة 2030 على المستوى المحلي والعالمي لدعم الأهداف التنموية.

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

الحوكمة

في يناير 2017، شكلت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بموجب المرسوم الاتحادي رقم 14 لعام 2017. وتولت معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، رئاسة اللجنة. وفي العام 2018، بلغ عدد أعضاء اللجنة 17 عضواً تمثلت مهمتهم الرئيسية في توفير الدعم اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. علماً بأن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تشغل منصب نائب رئيس الجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. (الشكل رقم 1)

مُنحت اللجنة الوطنية تفويضاً بالمشاركة مع أصحاب العلاقة من الشركاء المحليين والدوليين للتعزيز لأهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع أولويات الدولة التنموية والاجندة الوطنية 2021 لدولة الإمارات. وتقوم اللجنة برصد المؤشرات ومتابعتها بالتعاون مع المراكز الإحصائية المحلية، بالإضافة إلى أن اللجنة مسؤولة عن المتابعة الدورية للتقدم المحرز وإجراء المراجعة للمراحل التي تمَّ إنجازها.

وفي عام 2017، ركزت اللجنة على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ الأهداف السبع عشرة، بالإضافة إلى التركيز على إشراك أصحاب العلاقة المعنيين على المستويين الوطني والدولي. ومثال على الاستراتيجيات التي وضعتها اللجنة خلال عام 2017 هي "الاستراتيجية الوطنية التشغيلية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة". وتهدف هذه الاستراتيجية إلى البدء بعملية تقديم التقارير ورصد البيانات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة استراتيجية الاتصال التي تهدف إلى مساهمة شركاء اللجنة على النطاق الوطني فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونشر الوعي حول هذه الأهداف في الدولة. ومن الجدير بالذكر، فإنَّ أعضاء اللجنة الوطنية يعملون معاً للتحضير للفعالية السنوية والتي ستعقد تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة: التميز في التنفيذ" والتي تجمع الشركاء المحليين والعالميين وتسلط الضوء على المزيد عن المبادرات الرئيسية التي تدعم تحقيق الأهداف السبعة عشر.

الشكل 1: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أهم أحداث وفعاليات اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018

فبراير

إطلاق المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة خلال ملتقى "أهداف التنمية المستدامة"

تمثل المجالس العالمية لأهداف التنمية المستدامة شبكة فريدة من نوعها تجمع صانعي السياسات في الحكومات والمنظمات الدولية والجامعات والقطاع الخاص. ويتشارك أعضاء هذه المجالس فيما بينهم الممارسات المبتكرة ويناقشون التنفيذ الإبداعي لأهداف التنمية المستدامة السبع عشرة على المستوى العالمي. وتسعى المجالس لخلق الشراكات بين الدول والمنظمات لتنفيذ الحلول المبتكرة والتي تساهم في تقديم الدعم اللازم لتحقيق هذه الأهداف.

يوليو

عرض المراجعة الوطنية الطوعية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي عُقد بولاية نيويورك

قدّم سعادة عبدالله لوتاه، نائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة عرض المراجعة الوطنية الطوعية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة في 16 يوليو 2018 لتسليط الضوء على التزام الدولة بتنفيذ أجندة 2030 وعرض سعادة عبدالله لوتاه أمام الدول الأعضاء التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى تاريخه.[2]

شارك وفد دولة الإمارات خلال فترة إنعقاد المنتدى في العديد من الفعاليات، مثل استضافة الفعالية الخاصة بمبادرة المجالس العالمية على هامش فعاليات المنتدى والمشاركة في الفعاليات الجانبية الأخرى والحلقات النقاشية.

سبتمبر

البدء في جمع البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة

عمل أعضاء اللجنة الوطنية معاً على تطوير أداة "عجلة أهداف التنمية المستدامة" باعتبارها آلية لرفع التقارير حول التقدم المحرز. ونتيجة لذلك، يسرت الأداة عملية تحديد مؤشرات المستويين الأول والثاني. وفي عام 2018، ركزت الأمانة العامة للجنة على جمع البيانات بهدف إدراجها في التقرير السنوي.

أكتوبر

استضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات

استضافت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في دورته الثانية، والذي عقد في دبي بين 22 و24 أكتوبر 2018، بدعم من شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبتوجيه من لجنة الأمم المتحدة الإحصائية والمجموعة رفيعة المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاء لأجندة 2030 للتنمية المستدامة. واختتم المنتدى بإطلاق إعلان دبي[3] لزيادة مستوى التمويل لتحسين البيانات والإحصاءات للتنمية المستدامة.

إطلاق بوابة البيانات الجيومكانية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

لغايات رصد البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على مستوى الإمارات السبع، تمّ تطوير هذه البوابة الجيومكانية للبيانات بالتعاون مع الشركة الرائدة في نظم البيانات الجغرافية المكانية "ايزري". وهو مشروع ريادي يختص بالبيانات الجيومكانية حول أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ويسمح هذا المشروع لدولة الإمارات العربية المتحدة بعرض بياناتها المكانية بشكل مرئي ومبتكر. وبدعم من البيانات الإحصائية، تتيح هذه المنصة الفرصة لرصد التغيرات والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، إضافة إلى رفع التقارير حول التقدم مباشرة إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في المستقبل.

الإعلان عن إطلاق المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة

أطلقت اللجنة الوطنية المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة خلال منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، وذلك للتركيز على أهمية دور القطاع الخاص في قيادة ودفع عجلة تنفيذ أجندة 2030 في دولة الإمارات. ويسعى هذا المجلس لتحقيق حقبة جديدة من الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتحدد ملامحها الدعم المتبادل في الهدف المشترك وهو تحقيق الأهداف السبعة عشر.

الإعلان عن مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة

أعلنت الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة عن مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة بحضور معالي شما بنت سهيل فارس المزروعي وزيرة الدولة لشؤون الشباب ومعالي أمينة محمد نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

[2] للاطلاع على جميع المواد الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بأهداف التنمية المستدامة https://sustainabledevelopment.un.org

[3] يدعو إعلان دبي إلى تأسيس آلية تمويل مفتوحة أمام جميع أصحاب العلاقة المعنيين بحيث يتم حشد التمويلات المحلية والدولية لتعزيز منظومات البيانات الوطنية والإحصائية. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنتدى: https://www.undataforum.org.

1.2 . إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتميز حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة برؤيتها الطموحة لتحقيق تنمية وطنية والتزامها بتحقيق أعلى درجات الجودة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ووفقاً للمبادئ التي أرساها الآباء المؤسسين وبرعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم أبوظبي "حفظه الله"، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" خلال اجتماع مجلس الوزراء في العام 2010 عن إطلاق رؤية الإمارات 2021. وفي عام 2014 أطلق سموه الأجندة الوطنية للدولة 2021.

وتهدف الأجندة الوطنية 2021 إلى أن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم في مؤشرات التنمية المستداممة بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021. وتتواءم الأجندة الوطنية مع أجندة 2030 في العديد من الموضوعات المهمة، والتي تتوافق أيضاً مع خطط التنمية للإمارات السبع أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.

الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف التنمية المستدامة

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة الأجندة الوطنية في عام 2014، وجاءت الأجندة نتيجة لسلسلة من ورش العمل التي أُطلِقَ عليها اسم "مختبرات الرؤية" والتي حضرها أكثر من 300 مسؤول من أبناء وبنات الوطن من 90 جهة حكومية اتحادية ومحلية، إضافة إلى مشاركين من القطاع الخاص والخبراء المختصين، ومن المؤسسات الأكاديمية والاجتماعية، ومؤسسات البحوث. وتركز الأجندة على الأولويات الوطنية الستة والمؤشرات الوطنية الرئيسية الـ52، إضافة إلى مؤشرات الأداء الفرعية الوطنية وعددها 365 مؤشراً. وفي عام 2018، تم تحقيق 76% من مؤشرات الأجندة الوطنية.

مواءمة الأجندة الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة

في عام 2017، عملت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات على مواءمة مستهدفات الأجندة الوطنية مع الأجندة العالمية 2030، وذلك من خلال مواءمة الأهداف السبعة عشر مع محاور أولويات الأجندة الوطنية (الشكل 2).

ولضمان استمرارية العمل على تحقيق الأجندة العالمية 2030، حدد أعضاء اللجنة الوطنية الخطوات التالية كأولويات واجبة التنفيذ، وهي:

1. مراجعة وتحديث الخطة الوطنية والاستراتيجية التشغيلية.
2. تحديد المواضيع ذات الأولوية والمستهدفات للفترة بين 2019 إلى 2021.
3. إدارة حجم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونطاقها على ضوء الموارد والقدرات المتاحة والتحديات في مدة زمنية محددة.

الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة وأهداف التنمية المستدامة

أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة لتكون بمثابة خطة شمولية تهدف إلى تحقيق الرفاه في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد وضعت الحكومة هذه الاستراتيجية آخذة بالاعتبار أنه لا يمكن تخطي التحديات والوصول إلى الحلول المبتكرة ما لم يتمتع أفراد المجتمع بصحتهم النفسية.

ويبين الشكل 3 أنّ الاستراتيجية تقوم على إطار عام يضم ثلاثة محاور موضوعية أساسية: نمط حياة الأفراد، ومجتمع مترابط، ودولة متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تسعة أهداف استراتيجية، تشمل التشجيع على اتباع نمط معيشي حياتي مفعم بالصحة والنشاط وتبني التفكير الإيجابي. أما فيما يتعلق بمحور نمط حياة الأفراد، فإنّها تركز على التشجيع لاتباع أسلوب معيشي صحي عقلياً وبدنياً، في حين يقوم محور المجتمع المترابط على أسر قوية متماسكة تعيش ضمن مجتمع مترابط يتمتع بقيم التسامح والعطاء والمشاركة والعمل على بناء مجتمع يتميز بالتسامح والتلاحم ومتعاون ومعطاء. وأخيراً وليس آخراً، يقوم محور الدولة المتقدمة على تعزيز الميزات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تحدد الفرص وترفع من مستويات المعيشة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية المؤسسات وشفافيتها. ويركز هذا المحور على توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الرفاه في المجتمع مثل إقامة الفعاليات الثقافية والأنشطة التي تحتفي بالتنوع الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 2: مواءمة الأولويات الوطنية لدولة الإمارات مع أهداف التنمية المستدامة

الشكل 3: الإطار الوطني لجودة الحياة في دولة الإمارات

المصدر: البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة

1.3 . مساهمة الشركاء في أجندة 2030

وضعت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة استراتيجية فعالة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإشراك أصحاب العلاقة المعنيين في تنفيذ الأهداف المستدامة. ويناقش هذا الفصل المشاركات الحالية لثلاثة فئات من أصحاب العلاقة المعنيين وهم الشباب والقطاع الخاص ومؤسسات المعرفة.

الشباب

من أبرز التحديات التي تتصدى لها أهداف التنمية المستدامة وتركز عليها هي التحديات التي تواجه قطاع الشباب. فقد أثبتت الأهداف أنَّ الشباب هم المحرك الرئيسي للتغيير وأنَّهم الأكثر تاثراً بنجاح هذه الأهداف أو فشلها. ولذلك، ولذلك، لابد من التأكد من ضمان مشاركتهم المباشرة وتمكينهم من خلال امتلاك المهارات المطلوبة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة .

ومن أهم الطرق التي تتبعها المؤسسة الاتحادية للشباب لضمان استثمار طاقات شباب الإمارات لإنجاح أجندة 2030 هي أسلوب المشاركة. فوفقاً لاستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة لإشراك الشباب، تعمل المؤسسة على الاستفادة من مختلف منصات التواصل مع الشباب، مثل الحلقات الشبابية والمجالس الشبابية والمبادرة العالمية لشباب الإمارات بحيث تتيح المجال لهم لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية بهدف رسم ملامح السياسات الوطنية. وتمكنت المؤسسة من عقد أكثر من 134 حلقة شبابية، منها حلقات شبابية دولية في كل من روسيا وإسبانيا والكويت والسودان والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وخلال العامين الماضيين، تم تخصيص ما يزيد عن 20 حلقة شبابية لمناقشة مواضيع مختلفة ترتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أطلق مجلس شباب دبي وهيئة كهرباء ومياه دبي في يناير 2018 مبادرة تطوعية شبابية تهدف إلى استخدام الألواح الشمسية على سطوح المباني في منطقة حتا لإنتاج الطاقة النظيفة.[4]

[4] لمزيد من المعلومات حول مختلف المنصات، راجع التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2018 / 2017 .

”

الشباب يمثلون الفئة العمرية الأكبر في العالم. المستقبل الذي نصبو إليه هو مستقبلهم، ولذلك لا ينبغي الحد من دورهم ليقتصر على مجرد المشاركة في عملية صناعة القرارات، بل يجب أن يتخطى ذلك إلى اتخاذ القرارات ذاتها

“

معالي
شما بنت سهيل فارس المزروعي
وزيرة الدولة لشؤون الشباب

مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة

أعلنت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء عن إنشاء مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة على هامش منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2018 خلال الحلقة الشبابية، التي ركزت على دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم الإعلان عن إطلاق المجلس بحضور معالي شما بنت سهيل فارس المزروعي، وزيرة الدولة لشؤون الشباب، ومعالي أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة عبد الله ناصر لوتاه المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ويتوافق إطلاق المجلس مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب "الشباب 2030": "العمل مع الشباب ولأجلهم" التي تهدف إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في إشراك الشباب في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة مما يقدموه من أفكار مبتكرة.

ويعكس إطلاق مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة جهود الحكومة في دعم الشباب الإماراتيين والمقيمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتزويدهم بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها لمواجهة التحديات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يمثل المجلس منبراً يلتقي فيه الشباب لتبادل وجهات النظر حول عدد متنوع من الموضوعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وتعمل الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بالتعاون مع المؤسسة الاتحادية للشباب على اختيار الشباب ضمن الفئة العمرية من 15 إلى 35 عاماً مع مراعاة تحقيق التوازن بين الجنسين. ويسعى المجلس إلى توفير الفرصة للشباب للالتقاء ببعضهم البعض ومناقشة الحلول المقترحة لتحديات أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة واستنباط الحلول التي يمكنها أن ترسم ملامح السياسات الوطنية للدولة.

مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل

في عام 2017، وبتوجيهات كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة "حفظه الله" تمّ إطلاق "مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل" ليكون منصة لتشجيع وتحفيز وتعزيز الروابط بين فئة الطلبة بوصفهم المسؤولين عن رسم مستقبل الدولة.

ويقدم المجلس مساحة تفاعلية واسعة تستخدم المعارف التطبيقية لمساعدة الطلبة على استكشاف السيناريوهات الخلاقة والأفكار الطموحة. كما يعتبر المجلس منبراً لإشراك القادة الحكوميين لمناقشة أهم تغيرات القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة وحقبة ما بعد النفط. ومنذ إطلاق المجلس في العام 2017، شارك في حلقات المجلس ما يزيد على 5000 من شباب وطلاب الدولة حضروا ما يزيد عن 195 جلسة تدريبية بمشاركة 200 متحدث من كبرى المؤسسات القيادية المحلية والدولية.

مَجْلِس محمد بن زايد لاجيال المُستَقبَل

اطمح . شارك . طوّر

القطاع الخاص

إن مشاركة القطاع الخاص نحو تحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة يتم من خلال منصتين رئيسيتين: المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة - شبكة الإمارات العربية المتحدة. ولأعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة حرية العمل مع أي شريك من القطاع الخاص من ذوي العلاقة بالأهداف المعنية بجهتهم والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة

تم إطلاق هذا المجلس على هامش فعاليات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي عقد بدبي في أكتوبر 2018، وهو منصة تتيح فرص حوارية دورية بين القطاع الخاص واللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. والهدف من هذه الشراكة توثيق الروابط بين القطاع الخاص والحكومة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة في القطاع الخاص وتوفير المشورة اللازمة للجنة الوطنية حول السياسات التي تدعم إنجازات الأهداف السبعة عشر. وفي عام 2019، سوف يشارك المجلس الاستشاري من القطاع الخاص في نشاطين اثنين هما استضافة المنتديات المغلقة لاستقطاب قادة القطاع الخاص لمناقشة الرؤى والأفكار حول أهداف التنمية المستدامة ونشر تقرير حول دور القطاع الخاص في التقدم المحرز في أجندة 2030 للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة-شبكة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسه في عام 2015، يقدم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من خلال شبكته المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً كبيراً لقطاع الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتعزيز قدرة هذا القطاع على اتخاذ خطوات جريئة وخلاقة لدعم أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030. وتضم الشبكة المحلية 130 عضواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي واحدة من أكثر الشبكات العالمية نمواً. كما تجذب الشبكة وعلى نحوٍ متزايد العديد من الشركات والمؤسسات الملتزمة بإدراج مبادئ حقوق الإنسان وحقوق العمال والإشراف البيئي ومكافحة الفساد في استراتيجيات مؤسساتها وعملياتها..

وضمن جهودها التوعوية، تستضيف الشبكة عدد من ورش العمل حول كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية الأعمال، ورفع التقارير بشأن الاستدامة في المؤسسات. تقدم الشبكة مجموعة من البرامج الأساسية التي تضم نخبة من روَّاد الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال أهداف التنمية المستدامة ومجموعة من التنفذيين المعروفين بتميزهم في إحراز التقدم المنشود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تعمل الشبكة أيضاً على تضمين مبادئ تمكين المرأة التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال منصاتها والتي تدعو من خلالها الشركات والمؤسسات إلى العمل على تحقيق التوازن بين الجنسين في مكان العمل. ومن خلال أعضاء الشبكة والبالغ عددهم 63 عضواً، احتلت شبكة دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة المرتبة الرابعة عالمياً في النمو المتسارع بالنظر إلى استضافتها لفعاليات مخصصة لرفع الوعي وبناء قدرات الشركات في إطار تحقيق التوازن بين الجنسين. ودعماً لالتزام رؤية الدولة في تمكين ودعم فئة الشباب، وبما ينسجم مع استراتيجية الشباب لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2030، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن إطلاق مبادرة سفراء الشباب التابعة للشبكة المحلية المعنية بالاتفاق العالمي. ونتج عن هذه المبادرة تشكيل فريق عملٍ مؤلف مما يزيد عن خمسين شاباً وشابةً من القادة الشغوفين بأهداف التنمية المستدامة. ويعمل السفراء الشباب بدعم من مؤسسات القطاع الخاص في التعريف ببرامجهم ذات الصلة بترسيخ وتعزيز مفاهيم الاستدامة المؤسسية بين موظفيهم الحالين والمستقبليين.

مؤسسات المعرفة

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة الدور المهم لمؤسسات المعرفة كالجامعات ومراكز الأبحاث في احتضان الإبداع وقادة والفكر. وينبغي لأجندات البحوث أن تستهدف إنشاء منظومات ذهنية جديدة لإيجاد الحلول للتنمية المستدامة. ومن هنا يأتي التركيز على الجهود التي تبذلها مختلف الجهات منها أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية ومعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا.

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

تُعد أكاديمية الإمارات الدبلوماسية المؤسسة الأولى في العلاقات الدولية والدبلوماسية في الدولة من خلال تأهيل الدبلوماسيين الحاليين والمستقبليين للدولة وتزويدهم بالمعارف والمهارات المتعددة لخدمة الدولة وتمثيلها على الساحة الدولية بأفضل وجه. وضمن مهامها الرئيسية، تدمج الأكاديمية مفاهيم التنمية المستدامة وأهدافها في عدة مجالات من مجالات عملها ونشاطاتها، بما في ذلك عملها الريادي على المستوى الإقليمي في التدريب الدبلوماسي حول مفاوضات الأمم

المتحدة حول التغير المناخي. وتدير الأكاديمية أيضاً برنامجاً بحثياً حول الطاقة والتغير المناخي والتنمية المستدامة وتنشر الأبحاث وتنظم الفعاليات الخاصة بقضايا أهداف التنمية المستدامة. وفي نوفمبر 2018، أطلقت الأكاديمية، بالتعاون مع شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، "مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية". ويرتبط هذا المركز بالشبكة العالمية لمراكز التميز الإقليمية في كل من رواندا والصين وماليزيا وكولومبيا. وضمن جهوده الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعاون المركز مع عدد من أصحاب العلاقة المعنيين في المنطقة العربية وشبكة حلول التنمية المستدامة. ويسعى المركز إلى تعزيز نشاطات التعليم والتدريب والبحوث ودعم صانعي السياسات العرب في جهودهم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية هي الأولى من نوعها في العالم العربي المعنية بالبحوث والتعليم التي تركز على السياسة العامة. ويدخل تطوير أجندة 2030 الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في المحاور الأربعة الرئيسية التي تتخصص بها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وهي تحديداً الذراع البحثي وبيت الخبرة للسياسات الإقليمية وبرامج الدراسات العليا الأكاديمية الأربعة وبرامج التعليم التنفيذي إضافة إلى الذراع الاستشاري. .

فعلى سبيل المثال، تمثل سياسة الاستدامة واحدة من بين ستة مسارات للأولويات البحثية لدى إدارة الكلية، وهي مدمجة في دراسات الماجستير في السياسة العامة. وتُستكمَل النشاطات البحثية والتعليمية تلك بمنتديات السياسات التي تقدمها الكلية لتيسير التبادل العملي للمعرفة. وفي يناير 2019، استضافت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية منتداها السنوي حول السياسة العامة بالتركيز على الأطر العامة للسياسات نحو "تسريع تطبيقات أهداف التنمية المستدامة من خلال التحول الرقمي".

وإضافة لذلك، تعمل كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية مع الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية في مجال بناء السياسات والأبحاث والقدرات. ومثال على ذلك، أنّ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية تعاملت في عام 2018 من خلال أجندتها البحثية مع المسائل الحرجة للسياسات المرتبطة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (سياسات الصحة الجيدة والرفاه) والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (السياسات المختصة بالتعليم) والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة المتجددة) والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (المهارات المهمة للنمو الاقتصادي) والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (السياسات المختصة بأصحاب الهمم وكبار السن) والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة (الأمن الغذائي والمخلفات) الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (البيانات الحكومية المفتوحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسياسات التنموية).

معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا

تأسس معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا في عام 2007 بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ليكون جامعة مستقلة غير ربحية للدراسات العليا والأبحاث المعنية بتكنولوجيا الطاقة المتقدمة والمستدامة. وفي فبراير2017 تم دمج معهد مصدر وجامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث والمعهد البترولي لتعمل جميعها ضمن مظلة واحدة بإسم "جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا". .

بكونه جزءاً من جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا، يؤدي معهد مصدر دوراً مهماً كوحدة بحثية متعددة التخصصات وتركز على أولويات استراتيجية طويلة المدى. المراكز البحثية التي تركز على الاستدامة تجتمع تحت مظلة واحدة وهي معهد مصدر. الأولويات البحثية لهذه المراكز تشمل الطاقة النظيفة (مثل مركز الطاقة المتقدمة[5]، ومركز التكنولوجيا النووية[6]) بالإضافة إلى المياه والبيئة (مثل اتحاد بحوث الطاقة الحيوية المستدامة[7]). وكمعهد بحثي، يربط معهد مصدر بين أساسيات البحث والتطبيق العملي عبر عقد الشراكات بين القطاع الحكومي والمنظمات الدولية، مثل المؤسسة الرائدة في الطاقة المتجددة والتنمية العمرانية "مصدر".

[5] يهدف مركز الطاقة المتقدمة بلوغ مستقبل لمنظومات الطاقة الكهربائية التي تتيح التشغيل المتكامل والتوفيري لمصادر الطاقة المتجددة والنظيفة بقدرة عالية مع دعم شبكات الكهرباء المستمرة/المتناوبة الهجينة وتوفير الهيكلية المثلى للشبكة الذكية للنقل الكهربائي(المصدر:https://www.ku.ac.ae)

[6] يهدف مركز التكنولوجيا النووية التعامل مع متطلبات البحوث الحالية والمستقبلية لدعم برنامج دولة الإمارات العربية المتحدة للطاقة النووية وتوفير طاقة آمنة ونظيفة وتتمتع بالكفاءة لتلبية رؤية الإمارات العربية المتحدة الإستراتيجية مع حماية الموظفين العموميين والبيئة (المصدر:https://www.ku.ac.ae)

[7] ضمت في أهم مكونات نشاطها البحثي إطلاق برنامج بحثي واسع النطاق حول الوقود البديل المشتق من محطات معالجة المياه المالحة المقبولة تحت اسم نظام مياه البحر والطاقة الزراعية. (المصدر:https://www.ku.ac.ae)

1.4 الوضع الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في التقارير الدولية

تطمح دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تصبح الدولة الأولى في العالم بحلول العام 2071 في جميع مجالات التنمية المستدامة. وبناءً على هذه الرؤية، تعمل الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء من خلال قطاع التنافسية على رصد التقارير العالمية لتقييم وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق مؤشرات التنافسية وأهداف التنمية المستدامة. ويستعرض هذا الفصل وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات، علاوة على تقديم لمحة عامة عن ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مختلف التقارير التنافسية العالمية.

لمحة عامة عن وضع دولة الإمارات العربية المتحدة في تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة

يصدر التقرير العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات[8] عن "مؤسسة برتلسمان ستيفتونج" وشبكة حلول التنمية المستدامة[10]، ويقدم تقييماً مراجعاً ومحدثاً للمسافة التي تفصل البلدان عن تحقيق الأهداف ويتضمن التقييم معلومات مفصلة عن أهداف التنمية المستدامة للمساعدة في تنفيذ أولويات أهداف التنمية المستدامة (الشكل 4).

على المستوى الإقليمي، تقود دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من الأهداف مثل عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف السابع عشر) والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف التاسع) وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف السادس عشر). ففي مجال الهدف التاسع على سبيل المثال، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة درجة 6.2 من 7 في "جودة البنية التحتية العامة" و4.1 من 5 في "جودة التجارة وما يرتبط بها من نقل". عدا عن ذلك، يشير التقرير إلى أنّه بالنسبة للهدف 16، كان أكثر من 90% من السكان يشعرون بالأمان بالتجوّل ليلاً في المنطقة التي يعيشون فيها وهذا ما يضع دولة الإمارات العربية المتحدة على قمة قائمة الدول الأكثر أماناً للعيش فيها.

ووفقاً لتقرير عام 2018، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على الترتيب 60 من بين 156 دولة بمعدل أداء عام لأهداف التنمية المستدامة وصل إلى 69%. وعلى أرض الواقع، يعني ذلك أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة قطعت 69% من الطريق نحو إحراز النتيجة الأمثل بالمعدل في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. ومقارنة بعام 2017، كان ترتيب دولة الإمارات في المرتبة 77، وارتفع ترتيب دولة الإمارات ب 17 مرتبة.

الشكل 4: معدل أداء دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لتقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة (2018).

الشكل 4: أداء دولة الإمارات حسب الهدف

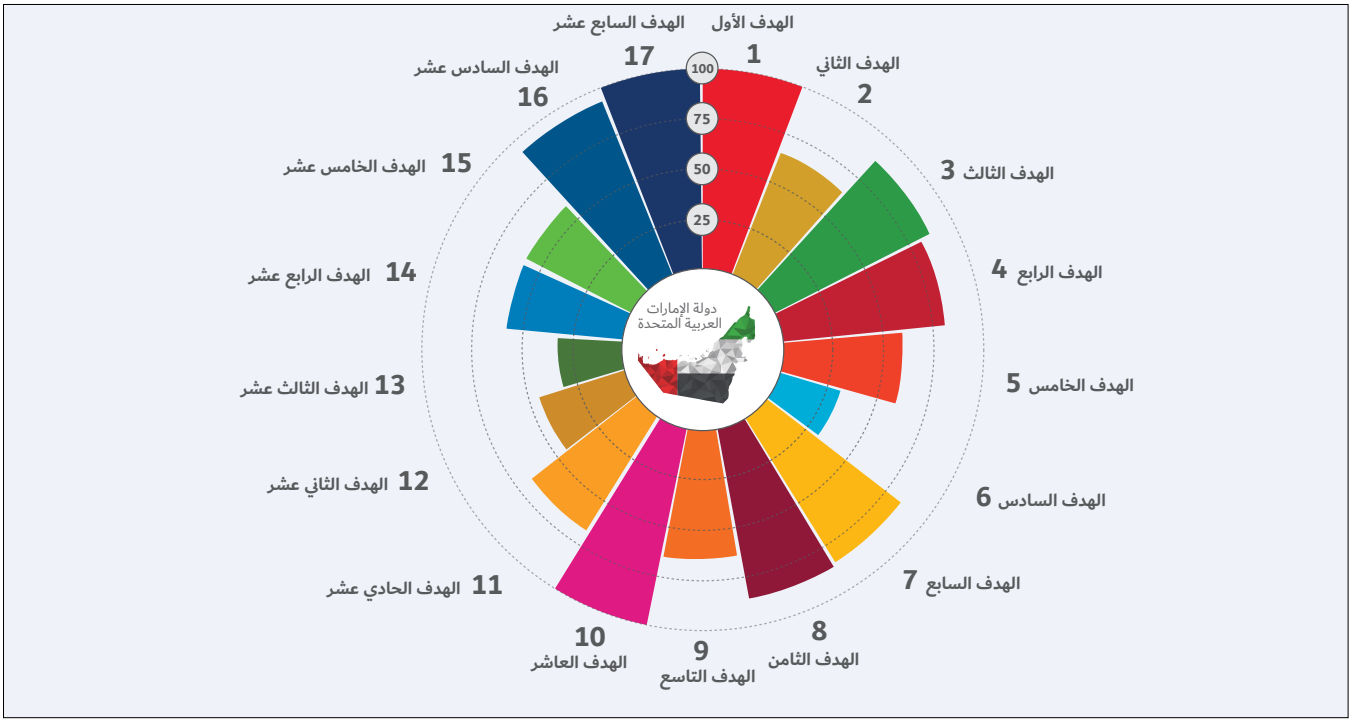

المصدر تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2018

[8] تقوم منهجية التقرير على أساس العتبات المطلقة للإشارة إلى المسافة التي على البلد أن تجتازها من أجل تحقيق هدف محدد. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الصفحة التالية https://sdg.index.org

[9] شبكة حلول التنمية المستدامة هي شبكة تحشد الخبرات العلمية والتكنولوجية العالمية للترويج للحلول العملية للتنمية المستدامة

[10] مؤسسة برتلسمان ستيفتونغ هي أكبر مؤسسة خاصة في ألمانيا أُسِّسَت في عام 1977 لتكون عاملاً لإحداث التغيير الاجتماعي في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والتعليم..

رسالة خاصة

تسعدني الإشادة بالتقرير الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء حول التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأنا على اطلاع بأنه يوجد عدد قليل من الدول على هذا الكوكب التي تعمل بجهد أكبر من دولة الإمارات كي تحقق لبيئتها ومجتمعها الرفاه والازدهار والاستدامة في القرن الحادي والعشرين، وفي هذا الميدان فإن دولة الإمارات تتصدر المشهد على الصعيد العربي والعالمي.

أنه لشرف كبير لي أن أعمل مع حكومة دولة الإمارات على عدد من المبادرات المبتكرة في مجال التنمية المستدامة، ومنها جهود الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الداعمة لتقوية أسس ومقاييس الرصد والمتابعة لأهداف التنمية المستدامة، ومواصلة دولة الإمارات في جعل السعادة جوهر سياستها العامة، ودعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النطاق المحلي من خلال مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية والذي أطلقته حديثاً أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.

كل هذه الجهود بالإضافة إلى المعرض الدولي إكسبو 2020 المنتظر تؤكد التزام دولة الإمارات بالمنهجيات المبتكرة لمواجهة التحديات الكبيرة للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، ولعل من أهمها ضمان الاستقرار العالمي وجودة الحياة هو تحدي الاستدامة البيئية. تقع الدول العربية بالإضافة إلى بعض المناطق في غرب آسيا تحت تهديد أزمة المياه والتي يفاقمها الاحتباس الحراري، وللحد من آثار الاحتباس الحراري الناجم عن البشر فإن العالم بحاجة إلى نظام توليد طاقة عالمية لا تعتمد على الكربون بحلول العام 2050، وهو تحدٍ اقتصادي وسياسي واجتماعي كبير لدول الخليج الغنية بالنفط.

يُسلط تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة الضوء على نقاط القوة في أداء دولة الإمارات والأولويات اللازمة لتحقيق المزيد من التقدم، ولقد حققت دولة الإمارات ترتيباً عالياً في أغلب المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومنها التي تتضمن الحصول على الخدمات الأساسية مثل مؤشرات ارتفاع دخل الأسرة، وانخفاض معدل الفقر، وجودة البنية التحتية وغيرها. وتكمن أهم تحديات التنمية المستدامة في قطاع الطاقة (الهدفين السابع والثالث عشر) وقطاع المياه (الهدف السادس، والهدفين الحادي عشر والخامس عشر). إن الاقتصاد القائم على النفط في دولة الإمارات ينعكس على معدلات انبعاث الكربون بالنسبة للفرد لتكون من بين الأعلى في العالم، وفي الوقت ذاته، فإن مسألة قلة موارد المياه تزداد في المنطقة، وجزء من هذه المسألة يمكن حله عن طريق تحلية المياه على افتراض أن تحلية مياه البحر يمكن أن تعتمد على مصادر طاقة خالية من الكربون.

إذا فإن التحدي الذي يواجهه مجتمع متطور واقتصاد متنوّع المصادر وذو دخل عالٍ مثل دولة الإمارات هو الاستمرار في تأكيد أهمية جودة الحياة وشموليتها للتنوع الواسع بين أفراد المجتمع وتركيز القيادة على التحوّل من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا والتطبيقات الذكية والطاقة المتجددة، ومن دون شك فإن الاعتماد على الطاقة الشمسية تعتبر من أهم نقاط قوة دولة الإمارات العربية المتحدة والدوّل المجاورة.

أودّ أن أشكر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على مواصلتها ريادة الفكر والابتكار للمساهمة في دعم توجهات قيادة وشعب دولة الإمارات على إبراز خارطة الطريق للمستقبل الذي نريده للعالم أجمع في القرن الحادي والعشرين.

البروفيسور جيفري ساكس
مدير شبكة حلول التنمية المستدامة
مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية

رحلة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التنافسية

تحقيقاً لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الطموحة في أن تصبح الدولة الأفضل في العالم بحلول العام 2071، يعمل قطاع التنافسية ضمن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على دراسة ومراجعة عدد من تقارير التنافسية العالمية وبعد تحليلها يقوم بالتواصل مع الجهات المصدرة لهذه التقارير بغرض الارتقاء بترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة وصولاً إلى المرتبة الأولى في مئويتها في العام 2071. واليوم حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في عدد من المؤشرات مثل جودة الطرق وجودة السياحة والبنية التحتية، وغيرها الكثير.

خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات كبيرة في العام 2018، ورفعت من مستوى ترتيبها في العديد من التقارير العالمية (الشكل 5)، وعلى سبيل المثال حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً والسابع عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم متقدمة على دول مثل السويد، والنرويج، وكندا، وتقدمت بواقع 21 ترتيباً خلال 7 أعوام بين عامي 2011 حتى 2018، وذلك حسب تقرير «الكتاب السنوي للتنافسية العالمية» لعام 2018، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية سويسرا. كما كشف تقرير «مؤشر تنافسية المواهب» العالمي، لعام 2018 والصادر عن كلية إدارة الأعمال الدولية «إنسياد» INSEAD، عن تقدم دولة الإمارات في هذا العام بمرتبتين عن تصنيفها في العام السابق، كما تم تصنيف الدولة ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في هذا المؤشر، متصدرة منطقة دول الخليج العربي والشرق الأوسط. هنالك ارتباط وثيق بين استراتيجية الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء لتعزيز ترتيب وتنافسية دولة الإمارات عالمياً وجهود الدولة لتحقيق أجندة 2030. وبتجلى ذلك من خلال توجيه اهتمام خاص نحو جمع المؤشرات وإنتاج قواعد البيانات التي ترتبط بمنهجيات تقارير التنافسية وتقارير لوحات البيانات التي تصدرها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. هذا التطور في الترتيب هو نتيجة مجموعة من البرامج المبتكرة والمبادرات التي أطلقتها الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء عبر بناء علاقات استراتيجية مع أصحاب المصلحة والجهات الحكومية في دولة الإمارات على النطاق الاتحادي، والمحلي، والقطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي والمؤسسات الدولية.

الشكل 5: أرقام الإمارات

II. مراجعة أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير تحليلاً لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة لتسليط الضوء على الوزارة أو الجهة الحكومية المعنية وأهم إنجازاتها في تطوير الأهداف والتقدم في سبيل تحقيقها من خلال إطلاق السياسات الجديدة والمبادرات المبتكرة بالإضافة إلى تسليط الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، تتضمن الصفحات التالية إحاطة رفيعة المستوى لأنواع التحديات القائمة أو التي يمكن أن تظهر في المستقبل وتعيق تنفيذ الهدف المحدد.

القضاء على الفقر

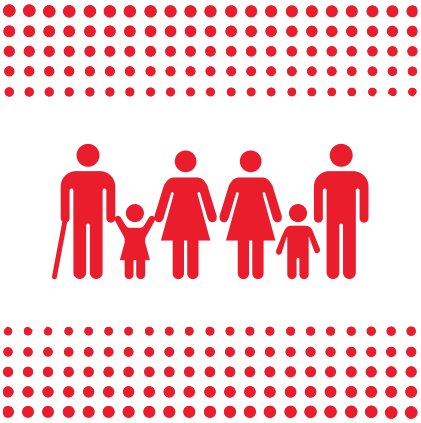

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

”

لتحقيق الأجندة العالمية 2030، تعمل وزارة تنمية المجتمع عن كثب مع جميع فئات المجتمع في كل إمارة من إمارات الدولة لضمان عدم ترك أي شخص بلا رعاية

“

معالي
حصة بنت عيسى بوحميد
وزيرة تنمية المجتمع

لمحة عامة

من البديهي أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون تحقيق التلاحم في المجتمع، فكل فرد في المجتمع يؤدي دوراً في تحقيق التنمية لأي دولة كانت. وبناءً عليه، فقد أصدرت وزارة تنمية المجتمع في عام 2001 القانون الاتحادي رقم 13 لعام 1972 ليكون أول قانون يكفل توفير منافع وامتيازات مجتمعية لأفراد المجتمع الذين يعانون من ظروف معيشية غير مناسبة. وتواصل الوزارة جهودها لتعزيز مستويات الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع الإماراتي بحيث تغطي المساعدات التي تقدمها الوزارة واحد وعشرين فئة مختلفة من المجتمع.

السياسات والمبادرات

- "مبادرة مساعي الخير" (2018): وهي مبادرة أطلقت بالتعاون مع جهات اتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف توفير دعم صيانة وتجديد المنازل للمستفيدين من الضمان الاجتماعي والأسر ذات الدخل المنخفض بالدولة.
- "سياسة تحفيز القادرين على العمل" (2017): وهي سياسة تهدف إلى إيجاد فرص عمل للمستفيدين من الضمان الاجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

التحديات

تمثل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة رؤية مستقبلية تهدف إلى الارتقاء بمبادرات الرعاية والتمكين الاجتماعي ونقلها إلى آفاق التنمية الاجتماعية المستدامة، للتشجيع على تحقيق التماسك والاستقرار الأسري في الدولة.

هل تعلم؟

- تمت اعتماد تقديم معونات إجتماعية بقيمة 11 مليار درهم بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأعوام 2018-2021

القضاء على الفقر

المؤشر 1.3.1: نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء.

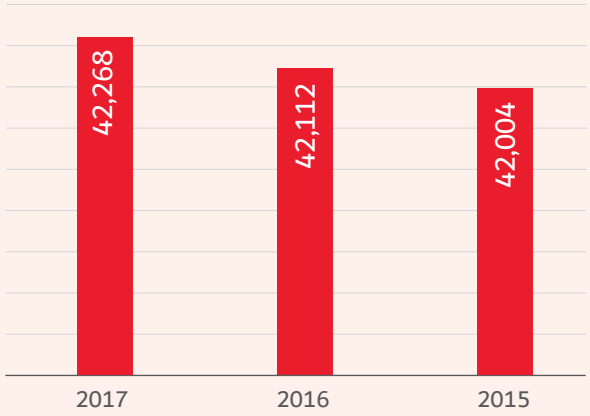

ملاحظة: تقوم وزارة تنمية المجتمع حالياً على حصر العدد الإجمالي للأفراد المشمولين بالحماية الاجتماعية فقط. وتستكشف الوزارة السبل الخاصة بتصفية البيانات وفقاً لمتطلبات المؤشر أعلاه.

المصدر: وزارة تنمية المجتمع

دراسة حالة: عن هيئة الهلال الأحمر الإماراتي (ERC)

تُعدّ هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وهي عضو في حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي، الذراع الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة للعمل الإنساني. ومن خلال تواجدها في 14 دولة، تؤدي الهيئة دوراً رائداً في تعزيز الجوانب المختلفة للعمل الإنساني على المستوى المحلي والدولي. فمنذ إعلان تأسيسها في عام 1983، شاركت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في تقديم الدعم والمساعدة للمتضررين من النزاعات والحروب بتقديم الإغاثة العاجلة وإنشاء مشاريع البنية التحتية لإعادة تأهيل المناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، تحشد الهيئة مواردها لدعم الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وتوفير خدمات الرعاية للأيتام والأسر المحتاجة، مع إرساء أسس راسخة لثقافة العمل التطوعي بين العاملين بالهيئة وضمن نطاق المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

في عام 2016 ، بلغ مجموع ما قدمته هيئة الهلال الأحمر الإماراتي لحشد الطاقات الإنسانية لمساعدة الضعفاء والمحتاجين بغض النظر عن الاعتبارات العرقية والثقافية والدينية ما قيمته 889 مليون درهم (242 مليون دولار أمريكي)- أي ما يزيد عن ضعف المبالغ التي قدمتها الهيئة في عام 2015. ورغم أن الهدف الرئيسي للهيئة يتمثل بتوفير الاستجابة للنداءات الإنسانية، علماً بأن أكثر من ربع مساعداتها تقدم لدعم نشاطات تنمية للقطاعات المتعددة. وتمثل المساهمات المقدمة للبلدان الأقل نمواً وعددها 26 دولة ما نسبته 70% من مجموع المساعدات المقدمة من الهيئة. تدير الهيئة أحد أطول البرامج أمداً في العالم لرعاية الأيتام. فمنذ عام 1986 ، قدمت الهيئة الرعاية لما يزيد عن 86,000 يتيماً في جميع أنحاء العالم حتى يومنا هذا وبكلفة تجاوزت ملياراً ومائة مليون درهم (حوالي 300 مليون دولار أمريكي).

وفي عام 2016، وجهت الهيئة ما يزيد عن ثلثي (68%) الدعم الذي تقدمه لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 واللذان يتعلقان بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وقد تحقق ذلك إلى حد كبير من خلال توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمعونة الغذائية وبرامج الأمن الغذائي في عدد من البلدان، بما في ذلك 16 بلداً من أقل البلدان نمواً. أما فيما يتعلق بالدعم الذي قدمته الهيئة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة فقد بلغ 39% من مجموع ما قدمته الهيئة من مساعدات، والتي كانت على شكل دعم مالي للأيتام والأسر التي تعتني بهم، بالإضافة إلى بناء وصيانة دور الأيتام. وفي عام 2016، قدمت البرامج المعنية برعاية الأيتام في 16 بلدٍ الدعم والتشجيع إلى حوالي 65,000 طفل فقدوا أحد والديهم أو كليهما.

بعض الحقائق والأرقام

٢ القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

”

الأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى لدولة الإمارات وهو تحدٍ ضخم لا يمكن تجاوزه إلا بالتسلح بالبحث العلمي والمعرفة الواسعة بمعطيات الوضع الراهن

“

معالي
مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري
وزيرة دولة للأمن الغذائي المستقبلي

لمحة عامة

يؤثر تحقيق الأمن الغذائي إيجابياً على العديد من الجوانب التنموية في اقتصاد أي دولة مثل النمو الاقتصادي والحد من الفقر. بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي الذي يلعبه ملف الأمن الغذائي في تحديد التوجهات الاقتصادية (التجارة الخارجية) والسياسات الخارجية بشكل عام. ووفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تستورد دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 87% من إجمالي إمداداتها الغذائية. وبالنظر إلى تلك النسبة، فإنَّ تأمين مصادر مستدامة للغذاء تعد مسألة تتعلق بالأمن القومي للدولة. وتم تأسيس «مكتب الأمن الغذائي» في عام 2017 لمساعدة الدولة على تحقيق رؤيتها لتصبح رائدة في مجال الأمن الغذائي القائم على الإبتكار بالاعتماد على التقنيات التي يمكن أن تحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة، واستخدام المياه والنفايات والعمل على ضمان صحة المستهلك.

السياسات والمبادرات

- مبادرة "بزار"، مستقبلنا مع الغذاء: وهي حركة ثقافية من الأطفال للأطفال. وتهدف هذه المبادرة إلى المساعدة في رفع مستوى الوعي حول الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج الغذاء بهدف تعليم الأطفال عن استدامة الغذاء. سيتم البدء بتنفيذ هذه الحركة الثقافية في عام 2019.
- تتضمن الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للأمن الغذائي (2018) 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، ضمن رؤية عام 2051، وأجندة عمل عام 2021، وتعمل من خلال خمس توجهات استراتيجية، تركز على تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء، وتحديد خطط توريد بديلة. (للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على دراسة الحالة في صفحة 29)
- برنامج مسرعات تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة 2018: وهو مشروع يهدف إلى تعزيز استخدام التقنيات المستدامة والتشجيع على الزراعة في البيئات الهامشية من خلال منصة تفاعلية. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في إنشاء بيئة أعمال زراعية تدعم أمن المياه والغذاء بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- منصة "وادي الغذاء المستقبلي": وهي منصة تهدف إلى توثيق أهم المعلومات الأساسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي للجهات التي ترغب بالبحث والتطوير. ولا زالت أعمال تطوير هذه المنصة جارية وستتضمن معلومات مثل الدراسات الخاصة بأعمال البحث والتطوير ومصادر التمويل وآليات تسجيل براءات الاختراع.

التحديات

- إنَّ الزيادة في النمو السُّكاني ستؤدي حتماً إلى زيادة في الطلب على الغذاء، الأمر الذي قد يزيد من إحتمالات تعرض دولة الإمارات العربية المتحدة لمخاطر خارجية، مثل صدمات الأسعار والمخاطر السياسية والمخاطر المادية المرتبطة بانخفاض مستويات توافر الأغذية في الأسواق العالمية نتيجة لتلف المحاصيل الزراعية.

هل تعلم؟

- دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي عينت وزيراً للأمن الغذائي.
- يتم إعادة تصدير 40% من المواد الغذائية بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى دول شرق أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي ومناطق أخرى.
- ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة موطناً لأكبر مزرعة عمودية في العالم، وهي مبادرة أطلقتها شركة الإمارات لتموين الطائرات، إحدى الشركات التابعة لمجموعة الإمارات.

٢ القضاء التام على الجوع

2.ج.1: مؤشر مفارقات أسعار الأغذية

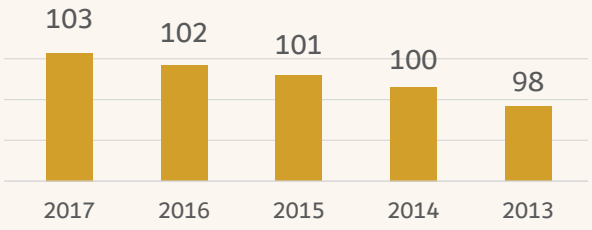

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

الأغذية التي تم استيرادها، وتصديرها وإعادة تصديرها في العام 2017 (مليار درهم)

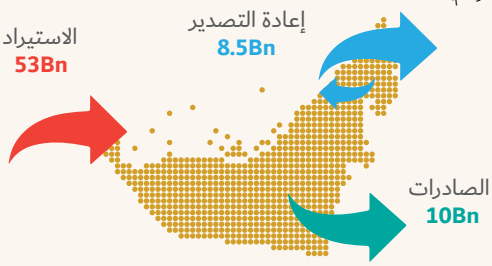

المصدر: مكتب الأمن الغذائي

ترتيب دولة الإمارات في تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2018 الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية ضمن مجموعة الإيكونوميست

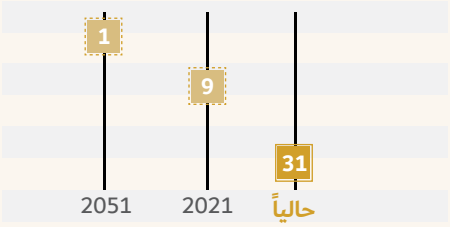

المصدر: مكتب الأمن الغذائي

دراسة حالة: الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في دولة الإمارات

في نوفمبر 2018، خلال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات في دورتها الثانية عرضت معالي مريم بنت محمد المهيري، وزيرة دولة للأمن الغذائي المستقبلي، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. وتحدد هذه الاستراتيجية عناصر سلة الغذاء الوطنية والتي تتضمن 18 نوعاً رئيسياً بناء على ثلاثة معايير رئيسية هي:

- معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات
- القدرة على الإنتاج والتصنيع
- الاحتياجات الغذائية

تتضمن الاستراتيجية، 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، وتعمل من خلال خمس توجهات استراتيجية تركز على:

- تسهيل تجارة الغذاء العالمية
- تنويع مصادر استيراد الغذاء
- تحديد خطط توريد بديلة، تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيسي

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية:

- أن تكون دولة الإمارات الأفضل عالمياً في تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية بحلول عام 2051، وضمن أفضل 10 دول بحلول عام 2021
- تطوير إنتاج محلي مستدام ممكّن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء
- تعزيز الإنتاج المحلي
- تنمية الشراكات الدولية لتنويع مصادر الغذاء
- تفعيل التشريعات والسياسات التي تسهم في تحسين التغذية، والحد من الهدر

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في دولة الإمارات

تمكين جميع مواطني ومقيمي دولة الإمارات من الحصول على غذاءكاف، آمن، ذو قيمة غذائية مناسبة لحياة نشطة وصحية وبأسعار مبولة في كافة الأوقات

رسالة 2021

قيادة تسهيل تجارة الغذاء والأعمال التجارية الزراعية من خلال تطوير منظومة وطنية شاملة قائمة على أسس تمكين إنتاج وتزويد مستدام للغذاء عبر تطويع التكنولوجيا الحديثة، تنمية الشراكات الدولية الرائدة، تفعيل تشريعات وسياسات تحسين التغذية والحد من فقد وهدر الغذاء بهدف ضمان الأمن الغذائي في كافة الظروف

رؤية 2051

مركز عالمي رائد للأمن الغذائي القائم على الابتكار

18 صنف غذائي رئيسي تم اختياره

فواكه
- تفاح
- موز
- تمور

خضار
- طماطم
- خضار ورقية
- خيار
- بطاطس

الحبوب والبقول
- قمح
- أرز
- سكر
- البقول

منتجات حيوانية
- حليب
- لحوم الدواجن
- بيض
- لحوم الماشية
- لحم الماعز والغنم

منتجات بحرية
- أسماك

منتجات أخرى
- زيوت

الأهداف الاستراتيجية

1. تسهيل تجارة الغذاء العالمية وتنويع مصادر إستيراد الغذاء
2. تطوير إنتاج محلي مستدام ممكن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة
3. الحد من فقد وهدر الغذاء
4. ضمان سلامة الغذاء وتحسين النظم الغذائية
5. تعزيز القدرة لمواجهة المخاطر والأزمات المتعلقة بالأمن الغذائي

٣ الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية
وبالرفاهية في جميع الأعمار

”

إن دولة الإمارات تطمح لتحقيق رعاية صحية عالية المستوى وهو أحد أهم محاور رؤية الإمارات 2021 وتؤكد الوزارة في عملها مع الشركاء على أهمية الوقاية من الأمراض ووجود نظام صحي قادر على الاستجابة بكفاءة للأوبئة والمخاطر الصحية

“

معالي
عبدالرحمن بن محمد العويس
وزير الصحة ووقاية المجتمع،
ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

لمحة عامة

تتوافق مؤشرات الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2021 مع الهدف 3 للأجندة العالمية 2030 باعتبار أنَّ الصحة واحدة من الأولويات الوطنية الست لرؤية الإمارات. وتسعى وزارة الصحة ووقاية المجتمع لتعزيز صحة المجتمع من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية المبتكرة والعادلة وفقاً للمعايير الدولية. وتعمل كذلك الوزارة كجهة تنظيمية للقطاع الصحي بالدولة من خلال نظام تشريعي صحي متكامل. وبالإضافة إلى ذلك تطمح الدولة إلى إنشاء أحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم بحلول اليوبيل الذهبي لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

السياسات والمبادرات

- إصدار لائحة تنظيمية جديدة بشأن قانون التسويق لبديل حليب الأم الطبيعي لتعزيز الرضاعة الطبيعية (2018). ويهدف القرار إلى المساهمة بفاعلية في حماية الرضاعة الطبيعية وتعزيزها ودعمها. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنسيق نشاطات التسويق والترويج للوازم والمنتجات المتعلقة بتغذية الرضع والأطفال الصغار، وكذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة والمتعلقة بهذا المجال لحماية صحتهم.
- نشر الوعي عن السياسة الوطنية للنهوض بالصحة النفسية المعتمدة بدولة الإمارات العربية المتحدة (2017).
- فرض ضريبة إنتقائية على منتجات التبغ بنسبة (100%) ومشروبات الطاقة بنسبة (100%) والمشروبات الغازية بنسبة (50%) في عام 2017.
- اطلاق المرحلة الثالثة من حملة "اهتم .. صحتك أهم" وهي حملة إعلامية توعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع بالأخطار الصحية المترتبة على تناول المشروبات المحلاة.

التحديات

- يمثل ارتفاع معدلات السُّمنة والخمول البدني والأنظمة الغذائية الصحية تحدياً كبيراً للجهات المعنية بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتعمل وزارة الصحة ووقاية المجتمع بصورة مشتركة مع مختلف القطاعات لتعزيز إتباع نهج متعدد القطاعات للتعاون والمساءلة.

هل تعلم؟

- تُعدّ الدولة من أقل الدول في حالات مرض السّل على مستوى العالم، بمعدل 1.6 شخص لكل 100,000 من مجموع السكان. (المصدر: وزارة الصحة ووقاية المجتمع)
- تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بأكبر عدد من المرافق المعتمدة من اللجنة الدولية المشتركة[11] (JCI).
- 100% من عمليات الولادة في دولة الإمارات تتم تحت اشراف كادر صحي مؤهل. (المصدر: تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة)

٣ الصحة الجيدة والرفاه

المؤشر 1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود) لكل إمارة (2016)

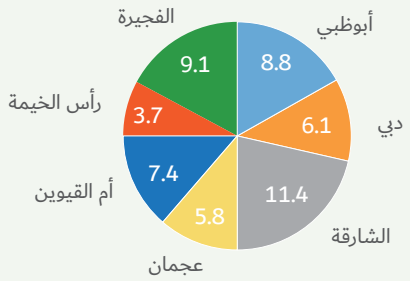

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد (لكل 1,000 مولود) لكل إمارة (2016)

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 3.ب.1: نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم

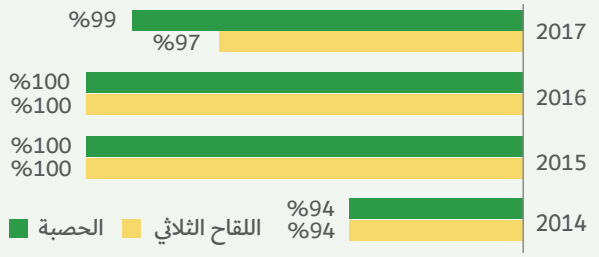

المصدر: وزارة الصحة ووقاية المجتمع

المؤشر 3 .ج.1: معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم (لكل 10,000 نسمة)

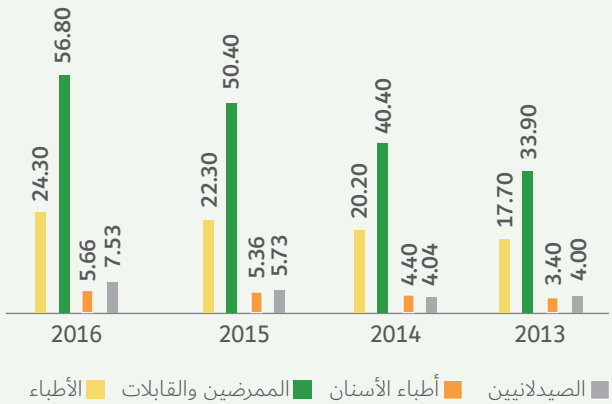

[11] اللجنة الدولية المشتركة (JCI) هي منظمة تعمل على تحسين مستوى سلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية في المجتمع الدولي.

دراسة حالة: تحدي دبي للياقة 30x30 - حافظ على نشاطك، 30 دقيقة يومياً على مدار 30 يوماً

وفقاً لتقرير "الرياضة وأهداف التنمية المستدامة" والصادر عن مكتب الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام، حددت منظمة الصحة العالمية أنَّ الخمول البدني يُعدّ العامل الرابع من عوامل الخطر الرئيسية المؤدية للوفيات العالمية. وفي عام 2017، أطلق "برنامج تحدي دبي للياقة" تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لحكومة دبي ورئيس مجلس دبي الرياضي. يهدف التحدي إلى تحويل مدينة دبي إلى أكثر المدن نشاطًا في العالم. وعلى إمتداد شهر واحد، تستمر المدينة في الحركة والنشاط وفق تقويم يضم فعاليات حماسية. ولا يسعى التحدي إلى تحفيز سكان دبي فقط على المشاركة في النشاطات البدنية، وإنما أيضاً مشاهدة المدينة بأكملها وهي تعمل كجسد واحد وتؤكد على الإلتزام باتباع نمط حياة أكثر صحة ونشاطاً. وفي عامه الثاني، قدّم التحدي ما يزيد عن 8,000 حصة وفعاليات ونشاطات مجتمعية مجانية لجميع الأفراد من جميع أنحاء منطقة الخليج العربي للمشاركة وإظهار شغفهم لعيش حياة أكثر صحة ولياقة.

لقد طورت دائرة السياحة والتسويق التجاري برنامج بحث متعدد الطبقات لتقييم التغير في مستويات النشاط البدني بإمارة دبي، ويشمل المقيمين بالإمارة عموماً وأولئك الذين حضروا فعاليات ونشاطات "تحدي دبي للياقة" على مدى شهر كامل خلال الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر. ووفقاً للنتائج التي حصلت عليها دائرة السياحة والتسويق التجاري، بلغ العدد الإجمالي للمشاركين المسجلين في برنامج التحدي في عام 2017 (786,000) شخصاً متجاوزاً أضعاف الرقم المستهدف قبل بدء التحدي وهو 100,000 مشارك. وبلغ عدد المشاركين في عام 2018 (1,053,102) مشارك. وفي الوقت الذي أظهرت فيه الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الدائرة أنَّ ما يقارب نصف المشاركين في فعاليات سباقات التحدي لم يتم تسجيلهم كمشاركين رسميين، فإنّه يُعتقد أنَّ عدد المشاركين الفعلي قد تجاوز مليون شخص، مما يزيد من تأثير البرنامج ويزيد من تعزيز فعاليته. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية لبرنامج تحدي دبي للياقة لعام 2018 بأنها ساهمت في استقطاب مشاركات واسعة من المدارس، وزيادة مستوى التمارين الاعتيادية لدى الأشخاص، وتسجيل معدّلات مرتفعة من الرضا بما يجعل دبي المدينة الأكثر نشاطاً في العالم.

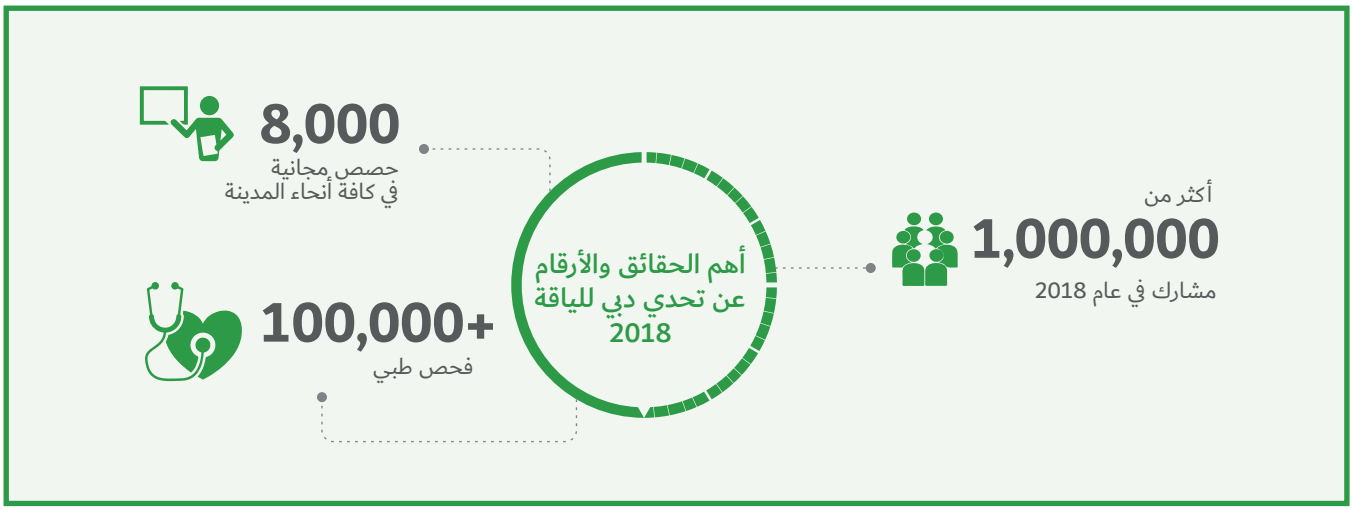

٤ التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

”

يعد تطوير قطاع التعليم أحد أهم أهداف التنمية المستدامة. وعليه يعتبر توفير التعليم لجميع أفراد المجتمع أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف

“

معالي
حسين بن إبراهيم الحمادي
وزير التربية والتعليم

لمحة عامة

تضع دولة الإمارات العربية المتحدة التعليم في صلب رؤيتها لعام 2021. ولذلك، فقد عملت وزارة التربية والتعليم في الدولة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين على إعداد استراتيجية تقوم على أسس متينة تهدف إلى تسخير الإمكانيات الكاملة لرأس المال البشري الوطني تكفل تحقيق أعلى مستويات المشاركة في التعليم عالي الجودة وتشجيع تنظيم المشاريع وتقديم الرعاية لقادة القطاعين الحكومي والخاص. ومن الجدير بالذكر أنَّ قرار دمج وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي مكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من التركيز على تحقيق عاملي المساواة والجودة بدءاً من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم العالي لسد الفجوة بين المتطلبات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل. وعملت وزارة التربية والتعليم أيضاً على تسريع الإنجاز بقصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدراج مواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل الذكاء الاصطناعي) ضمن نظامها التعليمي باعتمادها لبرنامج التعلم الذكي ومركز البيانات المتخصصة.

السياسات والمبادرات

- تستهدف سياسة الطفولة المبكرة (2018) الأطفال من الولادة وحتى عمر 8 سنوات بقصد إنشاء إطار وطني يتضمن نهجاً شاملاً ومتكاملاً لرعاية الطفل وتعلمه.
- يحدد إطار سياسة التعليم الدامج (2018) نموذجاً للمدرسة الإماراتية يركز على توفير التعليم الجيد منذ الولادة وعلى مدار مساراته الخمسة (المسار المتخصص، والمسار العام/الأكاديمي، والمسار المهني، والمسار المتقدم والمسار المهني المتقدم).

التحديات

- مستوى الجودة قياساً بمخرجات تعلم الطلبة: رغم أنَّ نتائج اختباري التقييم الدولية الحديثة الخاصة باتّجاهات الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم (TIMSS) والبرنامج الدّولي لتقييم الطلبة (PISA) تظهر تحقيق تحسن ملموس، إلا أنهما لا يزالان يمثلان عقبة يجب تجاوزها.
- إعداد المعلمين والمعلمات والتطوير المهني: زيادة مستوى جودة مهارات المعلمين والمعلمات (بحيث تتحول جميع برامج التطوير المهني من التركيز على العرض إلى التركيز على الطلب) لضمان استخدام المعلمين والمعلمات منهجيات التعليم والتعلم وممارسات التقييم الذي يعكس الهدف الرئيسي من وضع المناهج الدراسية واحتياجات الطلبة وتطلعات النظام التعليمي للوصول إلى تعليم فعال.
- إطار عمل متابعة لهدف التنمية المستدامة 4 يتسم بالوضوح والاتساق والاستدامة على المستوى العالمي: رغم الجهود الحثيثة والتي لا تزال قيد التنفيذ لوضع إطار متابعة شامل للهدف رقم 4، إلا أن استكمال جميع عناصر إطار عمل متابعة جيد وسليم يتضمن تفعيل أهداف معينة مع وضع مؤشرات ومعايير وأدوات تتناسب مع الطموحات المرجو تحقيقها من خلال هذا الهدف لا تزال تحدياً يواجه العالم بأكمله.

هل تعلم؟

- اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير البيئة التعليمية الذكية لتخدم 25,000 معلم ومعلمة، وما يزيد عن 300,000 طالب وطالبة وأكثر من 500,000 من آباء الطلبة.
- اعتمد مجلس الوزراء ميزانية اتحادية قياسية 180 مليار درهم (49 مليار دولار أمريكي) للسنوات الثلاث القادمة لغاية عام 2021، منها 60.3 مليار درهم (16.3 مليار دولار أمريكي) لعام 2019 مع تخصيص 17% منها لقطاع التعليم.
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في مؤشر (عدد) الطلبة الدوليين وفقاً لتقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية لعام 2018.

٤ التعليم الجيد

المؤشر 4.أ.1: نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ و(ه) مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)

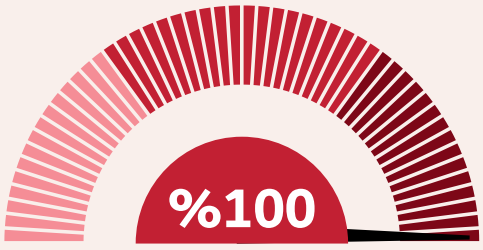

المصدر: وزارة التربية والتعليم

المؤشر 4.ج.1: نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ و (ب) التعليم الابتدائي؛ و (ج) التعليم الإعدادي؛ و (د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين

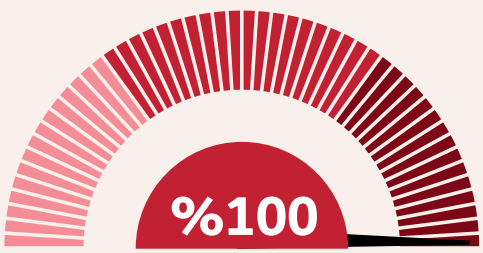

المصدر: وزارة التربية والتعليم

دراسة حالة: برنامج موانئ دبي العالمية للتعليم

بـدأت "مـوانئ دبي العالميـة" عملهـا كمشـغل ميناء محلـي مـع أول مشـروع لهـا الـذي هدف إلى تطويـر ميناء راشـد في دبي في عام 1972. وعلى مـر السـنين، نمـت مـوانئ دبي العالميـة لتصبـح واحـدة مـن المـوانئ الأكثـر ازدحامـا في العالـم. وتشمل عمليـات مـوانئ دبي العالميـة أيضـاً المحطـات والمجمعـات الصناعيـة والخدمـات اللوجسـتية والمناطـق الاقتصاديـة والخدمـات البحريـة والمراسـي. ومن الجدير بالذكر أنَّ مـوانئ دبي العالميـة هـي عضـو في المجلـس الاستشـاري مـن القطـاع الخـاص التابـع للجنـة الوطنيـة لأهـداف التنميـة المسـتدامة.

في عام 2015، أطلقت موانئ دبي العالمية برنامجاً عالمياً للتعليم فريداً من نوعه للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و14 عاماً عبر شبكتها الدولية. ويهدف البرنامج إلى إشراك 34,000 طفل بحلول عام 2020 وتحقيق أثر إيجابي على 70% من الأطفال المستهدفين. ويعمل موظفوها على تقديم مجموعة من الوحدات الدراسية في المدارس المحلية خلال إجازاتهم التطوعية السنوية. ويتناول محتوى هذه الوحدات التعليمية مجموعة واسعة من المواضيع بهدف إطلاع وإشراك الشباب في مجالات الموانئ والتجارة والخدمات اللوجستية، وهو جزء غير معروف كثيراً وغالباً ما يتم تجاهله في الاقتصاد العالمي.

تأتي الوحدات مع إرشادات وملحوظات التسليم وخطط الدروس والنشاطات الطلابية وأوراق العمل. وقد تم تطبيق البرنامج بأربعة عشر لغة، تراوحت من العربية والإنجليزية إلى الهندية والماندرين والفرنسية والإسبانية والتايلاندية والبرتغالية والكورية والإندونيسية والفيتنامية والرومانية والهولندية. وقد تم إطلاق دروس البرنامج على نحو تجريبي في البداية بدولة الإمارات العربية المتحدة والهند وباكستان والسنغال والمملكة المتحدة والأرجنتين والفلبين، وتم نشر هذه الدروس عبر شبكة موانئ دبي العالمية في ما يزيد عن ست قارات.

برنامج التعليم في موانئ دبي العالمية هو جزء من نهجنا للإستجابة للحاجة إلى معايير تعليمية أفضل دولياً. ويهدف البرنامج الريادي لتعزيز مهارات الشباب وتطلعاتهم وثقتهم بنفسهم في المجتمعات التي نعمل فيها، ورفع مستوى الوعي حول القطاع البحري والتجارة والخدمات اللوجستية والخيارات الوظيفية ذات العلاقة. كما يهدف البرنامج إلى تطوير مسار مواهب الموظفين المستقبليين في مجال عملنا.

ويغطي محتوى الوحدات التعليمية مجموعة واسعة من المواضيع بهدف إشراك الشباب في أعمال الموانئ والتجارة والخدمات اللوجستية. وتشمل المواضيع إدارة الموانئ والاستدامة والوظائف الخاصة بأعمال التجارة والخدمات اللوجستية والقطاع البحري والجغرافيا وحماية المحيطات والإغاثة في حالات الكوارث والاتجار غير المشروع بالحياة البرية والرياضيات والتصميم والتكنولوجيا.

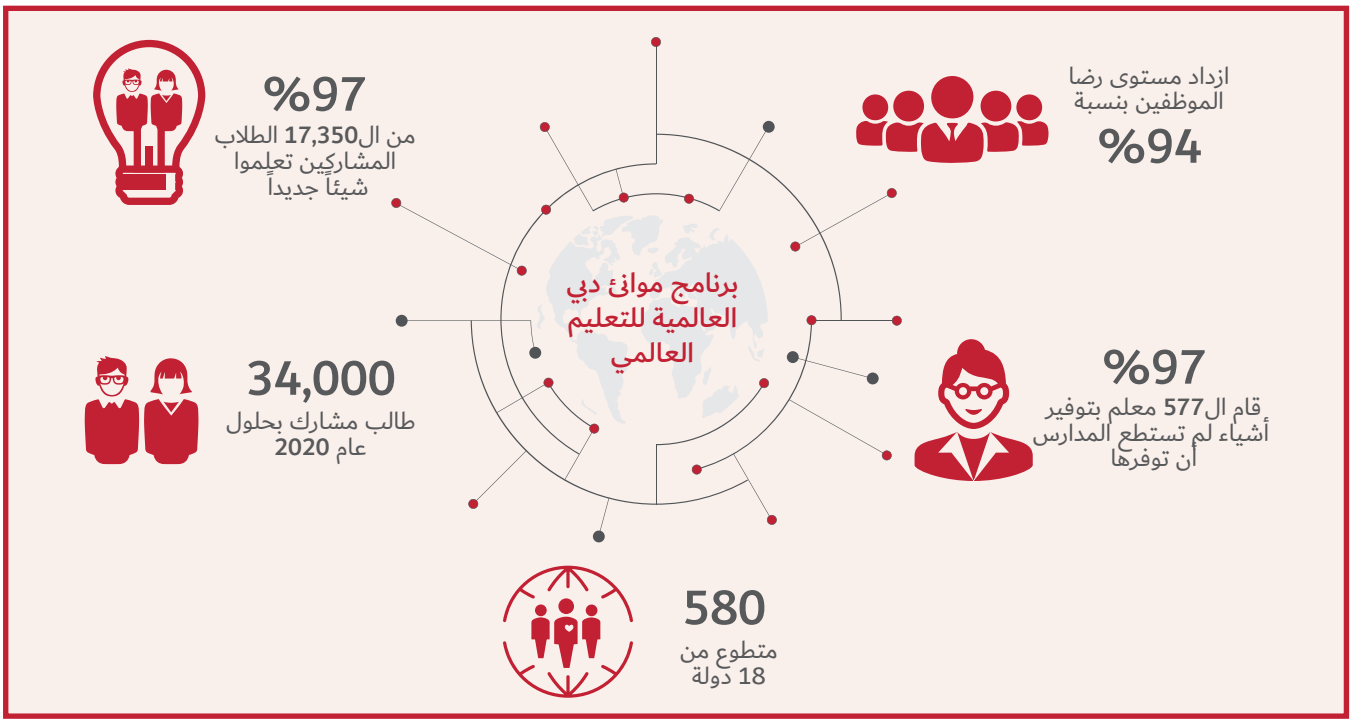

05 المساواة بين الجنسين

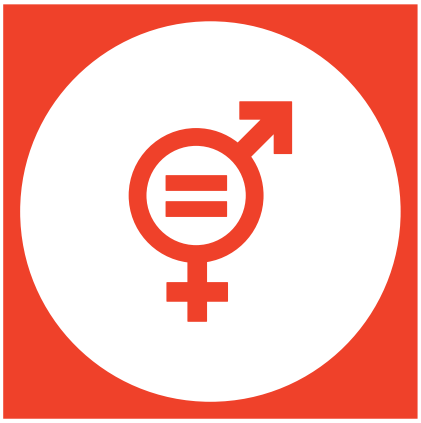

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

”

من أهم أهداف المجلس إعطاء الفرص المتكافئة للجنسين في كافة القطاعات الحكومية والخاصة

“

سعادة
منى غانم المري
نائبة رئيس مجلس الإمارت للتوازن بين الجنسين

لمحة عامة

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثل حالات عدم المساواة بين الجنسين عائقاً رئيسياً أمام فرص تحقيق التنمية البشرية. وفي هذا الجانب، تُظهر دولة الإمارات العربية المتحدة التزاماً تاماً بالقوانين والاتفاقيات الدولية كدليل واضح على التزام الدولة باعتماد أفضل الممارسات لضمان توافر العناصر الضرورية لحياة كريمة لجميع سكان الدولة على حدٍّ سواء، والنساء على وجه الخصوص. ووفقاً لأجندة رؤية الإمارات 2021، فإنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى أن تصبح واحدة من أفضل 25 دولة في العالم من حيث مؤشر المساواة بين الجنسين. ومنذ تأسيس الدولة لمجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين في عام 2015، وهي الجهة الاتحادية المسؤولة عن إعداد وتنفيذ أجندة التوازن بين الجنسين بدولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإتساق مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، تتمثل أهداف المجلس في تقليص الفجوة بين الجنسين عبر جميع القطاعات الحكومية، وتحقيق التوازن بين الجنسين في مواقع صنع القرار وتعزيز مكانة الدولة كمرجع للدول الأخرى في مجال تحقيق التوازن بين الجنسين.

السياسات والمبادرات

- أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة وحاكم أبوظبي "حفظه الله" مرسوماً جديداً في عام 2018 يقضي بزيادة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي ليصبح 50% واعتباراً من الدورة البرلمانية القادمة.
- اصدار قانون المساواة في الأجور والرواتب بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018.
- يقيس مؤشر التوازن بين الجنسين (2017) وهي مبادرة أطلقها مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين جهود المؤسسات الوطنية وقياداتها ضمن ثلاث فئات: أفضل شخصية تدعم التوازن بين الجنسين، وأفضل هيئة اتحادية تدعم التوازن بين الجنسين، وأفضل مبادرة لتحقيق التوازن بين الجنسين بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة (2015 - 2021) إلى توفير إطار عمل للهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية على حدٍّ سواء وكذلك القطاع الخاص لوضع الخطط اللازمة والتي تضمن مشاركة المرأة في المجتمع.

التحديات

- عدم توافر بيانات عن السنوات التي سبقت إنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، حيث لم تكن عملية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس أولوية لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية المحلية.
- ضعف مستوى تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا في كلٍّ من القطاع الحكومي والخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة.

هل تعلم؟

- مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين هو أول مجلس من نوعه في المنطقة العربية.
- تبلغ نسبة النساء الإماراتيات العاملات في السلك الدبلوماسي 20%، حيث يشغلن 175 وظيفة، و42 يعملن في بعثات الدولة الدبلوماسية في الخارج وتشغل 7 منهن منصب سفير.
- أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني عالمياً في مؤشر المساواة في الأجور لعمل مماثل، وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين في العالم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017.

0 المساواة بين الجنسين

المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، والحكومات المحلية

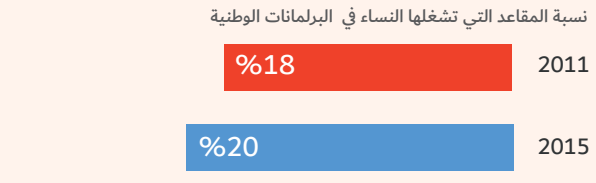

المصدر: مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين

مؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية

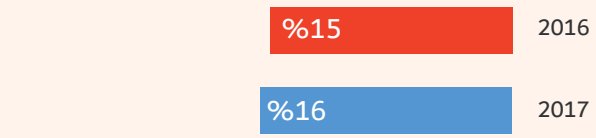

المصدر: وزارة الموارد البشرية والتوطين

المؤشر 5.ب.1: نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس (2017)

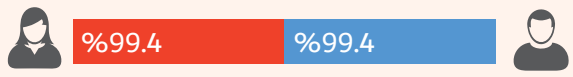

المصدر: هيئة تنظيم الاتصالات

دراسة حالة: دليل التوازن بين الجنسين: خطوات عملية للمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة

دعماً للجهود المتواصلة التي تبذلها دولة الإمارات العربية لتصبح واحدة من أفضل دول العالم في مؤشر التوازن بين الجنسين بحلول عام 2021، أطلق مجلس الإمارات للتوزان بين الجنسين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2017 "دليل التوازن بين الجنسين: خطوات عملية للمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة". ويتمثل الهدف من إصدار الدليل ليكون أداة شاملة تساعد المؤسسات في جميع أنحاء الدولة في تحقيق التقدم المنشود في مجال التوازن بين الجنسين، والعمل على تحقيق المزيد من مستويات المساواة. ويسلط هذا الدليل الضوء على الآليات التي يمكن تطبيقها في هذه المؤسسات لتسريع عمليات التمثيل الأكثر توازناً ضمن مجموعة متنوعة من المؤسسات في الدولة، وتشمل: المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة.

وبالاعتماد على أفضل الممارسات والمعايير والتوصيات الدولية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يقدّم الدليل إطار عمل يسهم في مساعدة واضعي السياسات ومؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ إجراءات تركز على تحقيق النتائج، علاوة على اعتماد خطوات عملية ملموسة لتصبح الدولة في مصاف أفضل الدول في مجال دعم التوازن بين الجنسين. كما يسلط الدليل الضوء على الروابط بين الخطوات العملية الرئيسية والمطبقة على أرض الواقع. وفي الوقت الذي لا تتوافر فيه وصفة واحدة لتحقيق التوازن بين الجنسين، إلا أنَّ الدليل يقترح خارطة طريق لتحقيق التحسّن المطلوب والتي تركز على منهج تدريجي يستند إلى ثلاثة مستويات لإبراز التقدم المحرز. المستويات الثلاثة (أنظر الشكل أدناه) هي: المستوى البرونزي والفضي والذهبي، وتقيس مستويات النضج والإنجازات في مجال التوازن بين الجنسين. وتكون بداية المؤسسات التي تشارك في مبادرات التوازن بين الجنسين ضمن المستوى البرونزي، وقد تتطور لتصل إلى المستويين الفضي والذهبي مع مرور الوقت. ويعتمد كل مستوى من المستويات على العمل المنجز في المستوى السابق وبطرق تهدف إلى توفير الدعم للمؤسسات التي تسعى إلى تبني منهجيات عمل أكثر شمولاً وعمقاً لتحقيق مستويات التوازن المطلوب. وينبغي أن تسعى جميع المؤسسات على الوفاء بمتطلبات المستوى البرونزي لإظهار الحد الأدنى من التزامها نحو تحقيق التوازن بين الجنسين ويتم تحفيز هذه المؤسسات للوصول إلى مستويات أعلى.

رؤية 2021 ومستويات التقدم

خلق بيئة عمل تراعي الفروق بين الجنسين ووضع سياسات واستراتيجيات منسجمة تمكن من القيام بذلك هي أمور تعزز تحقيق اثنين من أهداف رؤية الإمارات2021، وهما: التلاحم المجتمعي والاقتصاد المعرفي التنافسي. ويوضح المخطط 2 نظاماً محفزاً لتوجيه جهود المؤسسات نحو تعزيز التوازن بين الجنسين، إضافة إلى إبراز الإجراءات التي يتوجب اتخاذها.

1. المستوى البرونزي: الالتزام بتطبيق التوازن بين الجنسين

- إنجاز المؤشرات الوطنية للتوازن بين الجنسين
- التزام المؤسسة بتطبيق التوازن بين الجنسين
- بناء الوعي

2. المستوى الفضي: التفوق على صعيد التوازن بين الجنسين

- تصميم البرامج والسياسات
- الاستخدام الناجح لقياس الأثر حسب النوع الإجتماعي
- تطوير خطة عمل لتطبيق التوازن بين الجنسين
- قياس التقدم

3. المستوى الذهبي: التميز في التوازن بين الجنسين

- اتخاذ إجراءات لدعم المؤسسات الأخرى ومشاركة الدروس التي تعلمتها
- الاستخدام الناجح لقياس الأثر حسب النوع الإجتماعي لوضع الميزانيات
- تنفيذ سياسات متطورة لتطبيق التوازن بين الجنسين

[12] لمزيد من المعلومات حول الدليل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين https://www.gbc.gov.ae

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

تهدف استراتيجية الأمن المائي 2036 إلى خفض متوسط الاستهلاك المنزلي بنسبة 20% وكذلك تعزيز الممارسات المستدامة في مختلف الظروف لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الازدهار الاقتصادي في دولة الإمارات

معالي
سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي
وزير الطاقة والصناعة

لمحة عامة

في عام 2016، أدرج المنتدى الاقتصادي العالمي"الأزمات المائية" كواحدة من أكبر 10 مخاطر عالمية التي تؤثر على العالم. وتزداد مخاوف الأمن المائي إلى حد كبير على وجه التحديد بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالنظر إلى أنَّ الدولة واحدة من أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم.

واتساقاً مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، أطلقت وزارة الطاقة والصناعة استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 والتي تهدف بشكل رئيسي إلى وضع خارطة طريق لتحقيق الأمن المائي. ولقد تمَّ إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع أكثر من 30 جهة تعمل في قطاع المياه، واستندت في معطياتها إلى مجموعة كبيرة من الدراسات والمراجع السابقة. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز مستويات التخطيط للأمن المائي وإدارة المخاطر باستخدام أدوات مثل السجل الوطني لمخاطر المياه، ونموذج هيدروليكي متكامل للشبكة المائية، ونموذج محاكاة حالات الطوارئ المائية.

السياسات والمبادرات

- سيقوم برنامج إدارة الطلب على الطاقة والمياه 2050، الذي أطلق في 2018، بتطوير الخطة التنفيذية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بخفض الطلب على الطاقة والمياه وتحسين كفاءة استخدامهما.
- تعد استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036، المعتمدة في 2018، أول استراتيجية موحدة للأمن المائي في الدولة.

التحديات

- تشمل التحديات المتعلقة بالمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي: ندرة موارد المياه الطبيعية العذبة، واستنزاف المياه الجوفية، وارتفاع الطلب على المياه، وارتفاع معدلات الفاقد من المياه (المياه التي لا تُدّر عائداً) من شبكات توزيع المياه وانخفاض كفاءة الري ومحدودية الاستفادة من المياه عادمة المعالجة.
- يفتقد نظام المياه إلى المرونة في التعامل مع حالات الطوارئ القصوى، (بالإضافة إلى ذلك، تؤدي محطات تحلية المياه إلى ارتفاع في مستويات البصمة الكربونية).
- تعدُّ عملية جمع البيانات وإعداد التقارير واحدة من التحديات. ونتيجة لذلك، أطلقت وزارة الطاقة والصناعة منصة إدارة البيانات والتشغيل الآلي، والتي تُستخدم كمنصات رقمية لجمع بيانات المياه وإدارتها.

هل تعلم؟

- مياه البحر المحلاة تشكل ما نسبته 94% من المياه الصالحة للشرب في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- بحلول عام 2021، ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة قد إنتهت من بناء أول محطة للطاقة الكهرومائية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.
- إنتهت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 من بناء أكبر مخزون احتياطي في العالم لمياه التحلية عالية الجودة في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي.

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (2015)

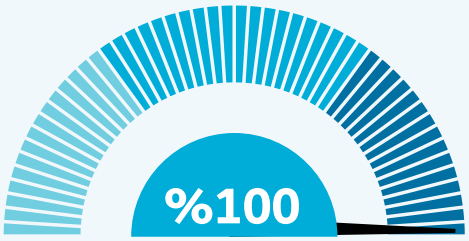

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي (2015)

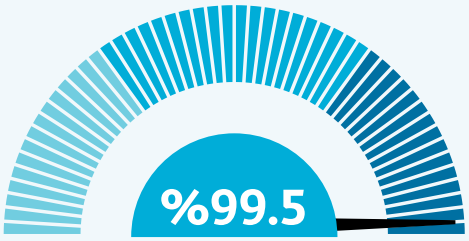

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

دراسة حالة: استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036

تم إعداد استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 من منظور وطني يهدف إلى شمول جميع عناصر سلسلة إمدادات المياه في الدولة على امتداد 20 عاماً وبمشاركة جميع الهيئات المسؤولة عن الموارد المائية والمعنية بالمشاركة في تطوير واعتماد الاستراتيجية.

وتهدف استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 إلى استدامة واستمرارية الوصول إلى كميات آمنة وكافية من مياه الشرب بما ينسجم مع اللوائح المعمول بها في الدولة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية خلال الظروف الطبيعية وحالات الطوارئ القصوى واسعة النطاق والتي تؤثر على الدولة بأكملها، وتسهم وفق رؤية الإمارات في تحقيق رخاء وازدهار المجتمع واستدامة نمو الاقتصاد الوطني.

تم تجميع الحلول الاستراتيجية ذات الأولوية ضمن إطار عمل متكامل يضم ثلاثة برامج استراتيجية وأربعة عناصر تمكين. وأما البرامج الاستراتيجية فتشمل ما يلي:

1. برنامج إدارة الطلب على المياه
2. برنامج إدارة إمدادات المياه
3. برنامج إنتاج المياه وتوزيعها في حالات الطوارئ

ويتم تمكين البرامج الاستراتيجية الواردة أعلاه بالاعتماد على إطلاق عدة مبادرات شاملة، وهي:

1. تطوير السياسات والخطط والتشريعات المائية الوطنية
2. الإعداد المؤسسي وبناء القدرات
3. التقنيات والابتكار
4. وعي الجمهور

وتسعى استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 إلى زيادة مؤشر إنتاجية المياه وخفض مؤشر ندرة المياه مع إدخال تحسينات كبيرة على أداء القطاع المائي في الدولة. واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من المستهدفات كمؤشرات رئيسية للأداء وستعمل الاستراتيجية على تحقيقها بحلول عام 2036، ومثال على ذلك خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21%، وزيادة نسبة إعادة استخدام المياه المعالجة إلى 95%. وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى توفير سعة تخزين لمدة يومي تخزين للحالات العادية في النظام المائي بحيث يتم برمجة الطلب على المياه والتحكم فيه لتوفير سعة تخزين كافية لمدة أسبوعين في حالات الطوارئ واسعة النطاق، في حين يتم الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي الأساسي بتوفير 91 لتراً من المياه للفرد الواحد في اليوم. أما في حالات الطوارئ القصوى، فإنه سيتم توفير الاحتياجات المائية المقدرة بحوالي 30 لتراً من الماء للفرد الواحد في اليوم وعلى مدى 35 يوماً.

من المتوقع أن تحقق نتائج استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 الاستدامة المالية والبيئية عند مقارنتها بالأعمال الاعتيادية في قطاع المياه في الدولة. وستعمل الاستراتيجية على ترشيد النفقات بما يزيد عن 74 مليار درهم، بالإضافة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 100 مليون طن في محطات التحلية.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

”

إن الأهداف التي وضعها الوالد المؤسس منذ قيام الاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة تعنى بتوفير الطاقة الكهربائية والمياه النظيفة والمستدامة لجميع افراد المجتمع في دولة الإمارات

“

معالي
سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي
وزير الطاقة والصناعة

لمحة عامة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة باحتياطيات نفطية وفيرة، ورغم ذلك فالدولة ليست محصنة ضد تحديات الطاقة العالمية، مثل ارتفاع مستويات التلوث ونضوب مخزون النفط والزيادة في الطلب على موارد الطاقة. وتتطلب هذه التهديدات ابتكارات عظيمة وقد إرتقت الدولة بالفعل إلى مستوى التحدي. فقد وضعت رؤية الإمارات 2021 مؤشراً للطاقة النظيفة تم إعداده والعمل على تطويره منذ عام 2013. وأطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 بهدف إنتاج 50% من احتياجاتها من الطاقة من مصادر نظيفة. ومثال على ذلك، فإنَّ برنامج الطاقة النووية السلمية، والذي سيبدأ العمل به في عام 2019، سيقدم مساهمة كبيرة في تنويع مصادر الطاقة ودعم الدولة في تحقيق هدفها المتمثل في التقليل من آثار البصمة الكربونية.

السياسات والمبادرات

- "شعاع" هو تطبيق ويب لتقدير كمية الكهربائية الممكن توليدها والتوفير المتوقع في فواتير الكهرباء من خلال تركيب الألواح الشمسية. تم الانتهاء من المرحلة الثانية من المشروع في عام 2017.
- أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة "استراتيجية الطاقة 2050" في عام 2017، والتي تعد أول استراتيجية طاقة موحدة في الدولة تعتمد على العرض والطلب.

التحديات

- لا يزال الوعي العام والقدرة على استيعاب التقنيات المتجددة فيما يخص توزيع الطاقة منخفضاً. وتتفاوت مستويات نشر الطاقة المتجددة بشكل كبير بين إمارات الدولة.
- لا يزال مستوى استخدام الطاقة النظيفة في قطاع النقل منخفضاً. وقد أطلقت الحكومات المحلية مجموعات من الحوافز الجديدة للتشجيع على الاعتماد على هذا النوع من الطاقة، الأمر الذي سيسهل عملية التحول إلى قطاع النقل الذي يعمل بالكهرباء.
- إنعدام الحوافز لقاء تبادل البيانات مع وزارة الطاقة والصناعة حيث لا تتمتع الوزارة بأي صلاحيات دستورية لجمع البيانات. وفي هذا الجانب، طورت الوزارة نظام منصة الكترونية على شبكة الإنترنت أطلقت عليه إسم "أتمتة" لإدارة بيانات الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتسهيل جمع البيانات السنوية لاستخدام الوزارة وأصحاب المصلحة المعنيين.
- تتطلب أهداف الطاقة النظيفة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجود نظام للطاقة يمتاز بالمرونة يشمل نظام توليد الطاقة الكهربائية حسب الطلب والتخزين وإدارة الطلب على الطاقة والربط الشبكي. ويتطلب الأمر إجراء المزيد من الأبحاث لضمان استقرار نظام الطاقة في ظل مستويات عالية جداً لإستخدام الطاقة المتجددة.

هل تعلم؟

- الطاقة الإنتاجية لمحطة نور أبوظبي، أكبر محطة مستقلة للطاقة الشمسية في العالم، ستصل إلى نحو 1177 ميجاوات بمجرد الإنتهاء من المشروع.
- مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية هو من أكبر المشاريع للطاقة الشمسية في العالم في موقع واحد وفق نظام المنتج المستقل في العالم. وستبلغ قدرته الإنتاجية 1,000 ميجاوات بحلول عام 2020، وصولاً إلى 5,000 ميجاوات بحلول عام 2030، باستثمارات إجمالية تصل إلى 50 مليار درهم.
- تعد محطة براكة للطاقة النووية أول محطة للطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المقرر بدء تشغيل أربعة مفاعلات نووية على التوالي قبل عام 2020.
- دولة الإمارات العربية المتحدة أحرزت المركز الأول عالمياً في مؤشر سهولة الوصول للكهرباء وفقاً لتقرير التنافسية العالمية 4.0 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

المؤشر 1.1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (2015)

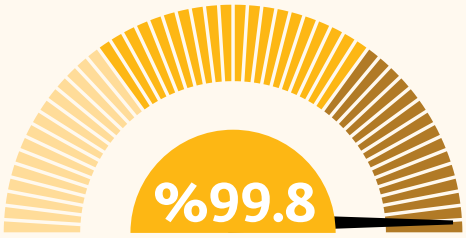

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (2015)

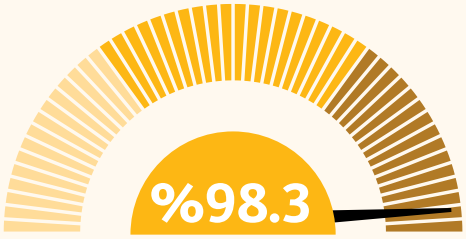

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

دراسة حالة: مُجمَّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية

تُظهر دولة الإمارات العربية المتحدة التزاماً واضحاً بموائمة جهودها بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ويَبرز ذلك جلياً من خلال اعتمادها لعدد من الملفات والخطط المستقبلية، مثل مئوية الإمارات 2071 ورؤية الإمارات 2021 وخطة دبي 2021 واستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050. وجاءت رؤية هيئة كهرباء ومياه دبي لتتوائم أيضاً مع التطلعات التي تتبناها أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على طبيعة النشاطات التي تتولى الهيئة القيام بها، تم تحديد الجوانب التي تمتلك فيها الهيئة الإمكانيات الكبيرة للمساهمة من خلالها في تحقيق الأهداف العالمية، بالأخذ بالاعتبار طبيعة عمليات الهيئة وحجمها ومدى وصولها والفائدة المضافة لطبيعة هذه الأعمال.

ويُعدّ مُجمَّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، والذي تمَّت إقامته في منطقة "سيح الدَّحَل" بإمارة دبي، واحداً من المبادرات الرئيسية التي اعتمدتها هيئة كهرباء ومياه دبي لتحقيق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، والتي تسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هذه المبادرة تقدم مساهمات رئيسية لتحقيق الأهداف 8، 9، 12 و13. ويعتبر مُجمَّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم، وستصل قدرته الإنتاجية إلى 5000 ميجاوات بحلول عام 2030. وابتداءاً من عام 2030 سيعمل المجمَّع على خفض ما يزيد عن 6.5 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

تستخدم مراحل المجمّع تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة لتوفير الطاقة النظيفة للمواطنين والمقيمين في إمارة دبي. ولا يضم مجمّع الطاقة الشمسية بين جهود القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة الشمسية فحسب، وإنما يضم أيضاً مركزاً للابتكار ومركزاً للبحوث والتطوير، إضافة إلى مراكز اختبار ومحطة لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية.

بدأت عمليات تشغيل المجمّع في عام 2013 مع إطلاق المرحلة الأولى من المشروع وبقدرة إنتاجية بلغت 13 ميجاوات يتم إنتاجها باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وتم تدشين المرحلة الثانية من المجمّع بنجاح في أبريل 2017 بإجمالي قدرة إنتاجية بلغت 200 ميجاوات.

فيما يتعلق بالتوسعات المستقبلية للمجمّع، فسيتم تنفيذ المرحلة الثالثة من التوسعة على مراحل (200 ميجاوات بحلول عام 2018، و300 ميجاوات للمرحلة الثانية و300 ميجاوات للمرحلة الثالثة). أما المرحلة الرابعة والتي تستهدف إنتاج 950 ميجاوات، فقد تم ترسية العقد على أقل سعر تكلفة عالمي للطاقة بلغ 7.3 سنت أمريكي للكيلووات في الساعة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة، مع إضافة 250 ميجاوات تنتجها الألواح الشمسية الكهروضوئية وبتكلفة 2.4 دولار أمريكي لكل كيلووات في الساعة وهو السعر الأقل عالمياً. ويمتاز المشروع بأطول برج شمسي في العالم بارتفاع يصل إلى نحو 260 متراً بإجمالي استثمارات يصل إلى 16 مليار درهم إماراتي (4.3 دولار أمريكي).

أكبر حديقة شمسية في موقع واحد في **العالم**

قدرة انتاجية مخططة تبلغ **5000 ميغاواط** بحلول العام **2030**

التخفيف من **الانبعاثات الكربونية** **ب6.5 مليون** طن كل عام ابتداءً بعام **2030**

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

”

تلتزم وزارة الموارد البشرية والتوطين من خلال الجهود الوطنية المبذولة للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار حيث نطبق منظومة سياسات وبرامج تستهدف تطوير وتمكين الكفاءات الوطنية واستقطاب الخبرات العالمية للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية وتعزيز مهارات سوق العمل

“

معالي
ناصر بن ثاني جمعة الهاملي
وزير الموارد البشرية والتوطين

لمحة عامة

بالتوافق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، تمَّ إدراج أولوية تحوّل الدولة إلى "الاقتصاد المعرفي" ليكون أحد الأولويات الوطنية السِّت ضمن أجندة الإمارات 2021. ومن الناحية العملية، فإنَّ هذه الخطوة تبرز أهمية تحفيز الابتكار والبحث، ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز إطار العمل التنظيمي للقطاعات الرئيسية. تتولى وزارة الموارد البشرية والتوطين مسؤولية تحويل سوق العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى سوق جاذبة للمواهب الإماراتية. وحتى تتمكن الوزارة من بلوغ هذا الهدف، فقد ركزت جهودها على وضع نظام للسياسات والمعايير، علاوة على التركيز على إقامة شراكات مؤسسية لتمكين القوى العاملة الإماراتية وحماية بيئة العمل مع تعزيز الابتكار فيها.

السياسات والمبادرات

- سياسة إعادة توزيع المواطنين (2018): وهي آلية معتمدة للتدوير الوظيفي بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تعيين موظفين ذوي خبرة وكفاءة من القطاع العام لتولي المناصب القيادية في مؤسسات القطاع الخاص.
- البوابة الإلكترونية الموحدة للتوظيف الذاتي لأصحاب المهارات (2018): وتهدف هذه البوابة إلى دعم جهود التوطين من خلال ربط المهارات الوطنية بالبرامج والخدمات المختلفة في القطاعين الحكومي والخاص. وتوفر البوابة الالكترونية حزمة من التسهيلات والمحفزات للشركات التي تستخدمها في الاستعانة بالكفاءات الوطنية.
- إطلاق سلسلة من التطبيقات الذكية خلال عامي 2017 و2018 لرفع الكفاءة وتعزيز سهولة تقديم الخدمات. ومن هذه التطبيقات، على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق "وجهني" الذكي وهو تطبيق يهدف إلى تقديم الإرشاد المهني للخريجين الجدد في الدولة لتحديد فرص العمل والتدريب. وتطبيق آخر هو "سلامة" ويستهدف أصحاب العمل والعمال والأطباء، ويهدف إلى أن يكون منصة للإبلاغ الفوري عن أي إصابات عمل.

التحديات

- رفع مستوى التوطين في وظائف القطاع الخاص، حيث يفضلن غالبية الإماراتيات العمل في القطاع الحكومي.
- احتمالية فقدان عدد من الوظائف الإدارية بسبب المخاطر التي يفرضها التحول الآلي لهذه الوظائف. وبناءً عليه، تبرز أهمية تزويد مواطني الدولة بالمهارات المناسبة للنجاح في القطاع الخاص.

هل تعلم؟

- حصلت دولة الإمارات على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر "سهولة التوظيف" وفقاً لتقرير تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد انسياد لعام 2018.
- حصلت دولة الإمارات على المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر "ريادة الأعمال" وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2018.
- حصلت دولة الإمارات على المرتبة الحادية عشر عالمياً في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019.
- من المتوقع أن يستحدث معرض إكسبو 2020 حوالي 275,000 فرصة عمل.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

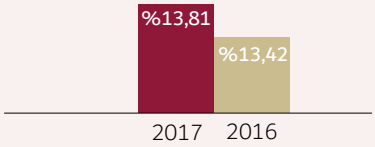

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 2.5.8: معدل البطالة، بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والأشخاص ذوي الإعاقة

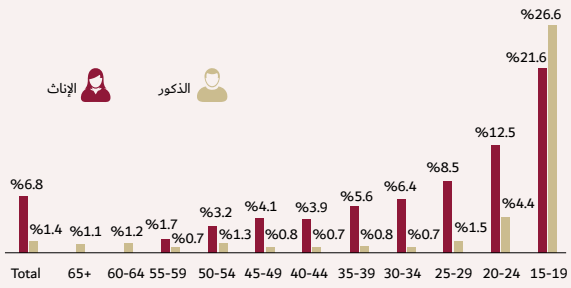

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 1.10.8: (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف شخص بالغ

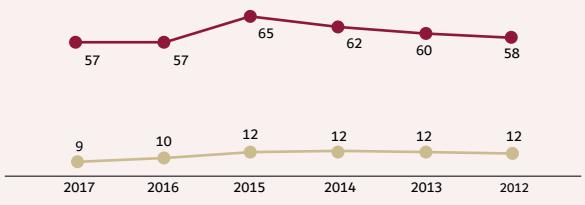

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي لدولة الإمارات

دراسة حالة: التوطين المستهدف في القطاع الخاص بالاستفادة من المسرّعات الحكومية

تتوقع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات العشر المقبلة نمواً ملحوظاً لنسبة مواطني الدولة من إجمالي مجموع القوى العاملة وذلك بسبب الزيادة المتوقعة في معدل النمو السكاني. وعلى الصعيد العملي، فإنَّ هذا النمو المتوقع سيدفع بالشباب الإماراتي نحو التسلح بالمهارات الفنية اللازمة كي يتمكنوا من الحصول على الوظائف في القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تحرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير الدعم لمواطني الدولة وشحذ همم الشباب وبناء مهاراتهم. وتسعى الحكومة من خلال منصة "المسرعات الحكومية". وهي منصة للفرق الحكومية المشتركة لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية قصيرة. ويركز المشاركون في المسرعات الحكومية على أربعة مجالات، وهي: وضع مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، ووضع السياسات، واستحداث المشاريع وتقديم الخدمات.

وبالتعاون مع "المسرعات الحكومية"، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين مبادرة "قطاعات التوطين المستهدفة" والتي تهدف إلى تسريع عملية التوطين في عدد من القطاعات ذات الأولوية خلال فترة زمنية محددة.

وانطلقت المبادرة خلال شهر يناير 2018، واعتمدت في تنفيذها على منهجية مرحلية حيث اتبعت فيه وزارة الموارد البشرية والتوطين العمليات التي حددتها المسرعات، وشملت ما يلي: أولاً، تم تشكيل فرق العمل، ثم عملت هذه الفرق معاً لتحديد الأهداف وتحديد الموارد المتاحة لتحقيق هدفهم. وفي المرحلة الأخيرة، عملت فرق المسرِّعات بصورة مكثفة مع الشركات العاملة في القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال اعتماد وسائل مختلفة للتعاون، مثل: بناء الشراكات وتطوير الأدوات مثل "بوابة التوطين"وتنظيم الأيام المفتوحة للتوظيف وإطلاق حملة التوطين، وغيرها من أوجه التعاون.

تم الإعلان عن إنطلاق المرحلة الأولى من المبادرة في شهر يناير 2018 واستمرت حتى شهر مايو 2018. وكان الهدف هو توظيف 4000 مواطن ضمن أربعة قطاعات رئيسية: النقل والطيران والعقارات والتكنولوجيا والاتصالات والخدمات. ومن خلال مقارنة النتائج التي تم تحقيقها في عام 2017، فقد حققت المرحلة الأولى في عام 2018 معدل نمو بلغ 109% في توظيف المواطنين. بدأت المرحلة الثانية للمبادرة في أغسطس 2018 وستستمر حتى ديسمبر 2018 بهدف توظيف 3500 مواطن إماراتي ضمن القطاعات التالية: السياحة والمالية. واستمرت المراحل الأخرى لهذه المبادرة حتى عام 2021 وستستهدف القطاعات الأخرى في الدولة ذات الأولوية للتوطين.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

“حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على صدارتها على النطاق الإقليمي والعالمي في العديد من المؤشرات، بما في ذلك القدرة التنافسية والتنمية وريادة الأعمال والابتكار وسهولة ممارسة الأعمال والتجارة والسياحة والاستثمار.”

معالي
سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

لمحة عامة

بالتوافق مع رؤية الإمارات 2021 والتي تهدف إلى أن تصبح الدولة من بين أفضل 10 دول في العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الخطوات والتدابير لتعزيز مفهوم الابتكار وتحفيز الجميع على اعتماده في أعمالهم. ومن أبرز هذه الخطوات، إطلاق استراتيجية الابتكار في عام 2014 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "حفظه الله". وتماشياً مع الأولويات الوطنية وأجندة الإمارات 2030، تعمل وزارة الاقتصاد وباستمرار على تعزيز بيئة محفزة للنشاط الاقتصادي المستدام بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم ذلك من خلال سَنِّ التشريعات التي تشجع على الاستثمار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

السياسات والمبادرات

- إطلاق "الدليل المبتكر للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة" بالتعاون مع مركز الأبحاث الوطني لتسليط الضوء على دور الوزارة في تنفيذ استراتيجية الإمارات الوطنية للابتكار.
- إطلاق "المؤشر الوطني السنوي للمسؤولية المجتمعية للشركات" (2017) لمتابعة مسار الشركات العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة على أساس مساهماتها في مبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات.
- إصدار القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية (2017) الذي يهدف إلى حماية المنتجات المحلية من الواردات التي تباع بأقل من القيمة السوقية العادلة.

التحديات

- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف المحافظة على قدرتها التنافسية ضمن جهود الحكومة الحثيثة للتحول إلى اقتصاد قائم على الابتكار.
- تعزيز ثقافة الابتكار في الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هل تعلم؟

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2018.
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثامنة عالمياً في مؤشر "نسبة الباحثين في المشاريع التجارية" وفقاً لتقرير الابتكار العالمي لعام 2018..

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد

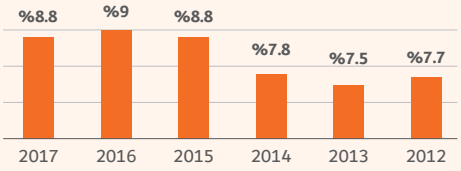

ملاحظة: لا تزال عملية احتساب القيمة المضافة للفرد الواحد جارية

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

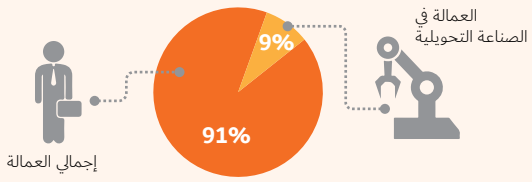

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

المؤشر 1.4.9: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة

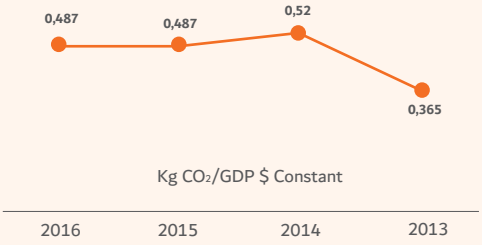

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الطاقة والصناعة

المؤشر 1.5.9: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

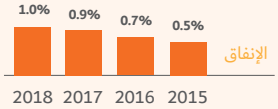

المؤشر 2.5.9: العاملون في مجال البحث (لكل مليون نسمة)

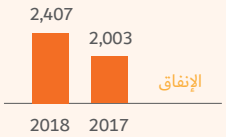

المصدر: وزارة الاقتصاد

دراسة حالة: لمحة عن مراكز الأبحاث في دولة الإمارات العربية المتحدة

تسعى جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا لأن تكون الجامعة الوحيدة في الدولة التي تتولى مسؤولية التصدي للتحديات العلمية والصناعية الإستراتيجية التي ستعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كإقتصاد عالمي رائد في مجال المعرفة والابتكار. وبناءً على هذا التوجه، فقد وضعت الجامعة أولويات البحث العلمي لتحقيق التنمية المبتكرة والمستدامة، مثل التكنولوجيا الحيوية والمواد المتطورة والروبوتات والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات- والقطاعات التي تستهدفها الدولة من الناحية الاستراتيجية إدراكاً من الجامعة للدور المحوري الذي تؤديه هذه القطاعات والذي ستستمر في تأديته في مجالات الوظائف والصناعات الهامة والجديدة.

أطلقت جامعة خليفة مراكز البحوث حيث يتولى الباحثون المبتكرون والذين يعملون معاً في مرافق ذات مستوى عالمي مسؤولية التعامل مع التحديات المتعلقة بهذه المجالات على نحوٍ منهجي ووفقاً لأهداف محددة. وفي الوقت الذي تضم الجامعة حالياً 16 مركزاً للبحث، فإنَّ ستة منها وهي- مركز الأبحاث لرسم خرائط الطاقة المتجددة والتقييم ومركز أبحاث وإبداع الفضاء ومركز الابتكار في هندسة الرعاية الصحية ومركز التكنولوجيا الحيوية ومركز الأنظمة الروبوتية المستقلة ومركز النظم الالكترونية الفيزيائية- تسهم بشكل مباشر في الأبحاث المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: زيادة التصنيع والابتكار والاستدامة والقدرات التكنولوجية المعززة وغيرها من الأهداف. إلى جانب مراكز الأبحاث الأخرى في جامعة خليفة، تعمل هذه المراكز الستة على إنتاج التكنولوجيا والأنظمة والحلول في الوقت الذي يتم فيه تدريب الجيل القادم من المهندسين والعلماء ذوي المهارة العالية في التخصصات التي تشهد طلباً مرتفعاً عليها. والنتيجة النهائية هي رأس مال بشري وفكري قيّم ليس للدولة فقط وإنما العالم أجمع.

ومن الأمثلة على المشاريع التي قامت بها جامعة خليفة والتي تدعم أهداف التنمية المستدامة هو مختبر الذكاء الاصطناعي في وزارة التغير المناخي والبيئة الذي تولى عمليات تطويره بالكامل مركز أبحاث جامعة خليفة لرسم خرائط الطاقة المتجددة والتقييم ويعتمد المختبر في استخداماته على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنفيذ المقارنات المعيارية والتدريب على الخوارزميات المستخدمة لتحديد وإدارة المخاطر والتحذيرات الخاصة بالتلوث كجزء من نظام مراقبة المناخ والتنبؤ به. يضم المختبر الذي يتخذ من دبي مقراً له ثلاثة أنظمة رئيسية هي: أداة رسم الخرائط في الوقت الحقيقي إعتماداً على الأقمار الصناعية ومحاكاة أداء حية لمحطة الطاقة الشمسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونظام التشغيل في الوقت الحقيقي لرصد نوعية الهواء والتنبؤ به، ونظام لرصد البيئة البحرية والتنبؤ بها. تعمل جميعها على حماية البيئة المحلية من خلال مراقبة وتحليل المعلومات المتاحة بدقة، والتي يتم استخدامها بعد ذلك لاتخاذ القرارات المناسبة في مجالات المراقبة وتحليل البيانات والاتصالات وتخزين المعلومات واستعادتها. تساهم خرائط الطاقة الشمسية الكهروضوئية ونظام المحاكاة الشمسية في تحسين التخطيط لمحطات الطاقة الشمسية وتشغيلها لتوليد الطاقة، مما يسهم في رسم خرائط لنظام متكامل لأفضل المواقع لمرافق توليد الطاقة الشمسية في حين أن نظام المراقبة البيئية والذي يشمل خدمات الرصد والتنبؤ في الوقت الفعلي يوفر البيانات حول أماكن تركز ملوثات الهواء وبيانات مؤشر نوعية الهواء المأخوذة من بيانات الأقمار الصناعية ونماذج دوران الغلاف الجوي. كما يشتمل النظام على سلسلة من صور الخرائط التي تبين أماكن تركز الهواء لكل ساعة واتجاهها في دولة الإمارات، بالإضافة إلى نموذج لتوقعات أماكن تركز الملوثات على مدى ثلاثة أيام لستة ملوثات هواء رئيسية، هي: أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت وطبقة الأوزون الأرضية والجسيمات التي يقل قطرها عن 10 ميكرون ونموذج لمدة خمسة أيام للتنبؤ أماكن تركز الجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون. يهدف المشروع إلى العمل كنظام ذكي وتفاعلي لتقييم أداء الطاقة الشمسية في الوقت الفعلي ومراقبة البيئة في مقر وزارة التغير المناخي والبيئة في إمارة دبي. وسيعرض نظام المراقبة الذكي مؤشرات آنية ومتوقعة للعديد من مؤشرات الطاقة البيئية والمتجددة.

KHALIFA UNIVERSITY

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

”

تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق أصحاب الهمم وتواصل المشاركة في الحركة العالمية لتمكينهم على المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي.

“

معالي
حصة بنت عيسى بوحميد
وزيرة تنمية المجتمع

لمحة عامة

وفاءً بتعهد دولة الإمارات العربية المتحدة "بعدم ترك أحد خلف الركب"، يُعدّ الحدّ من عدم المساواة الاجتماعية وضمان التكامل الاجتماعي هو مفتاح تحقيق الاستقرار والوئام في المجتمع. إن إدراج الفئات المستضعفة مثل "أهل القرار" و"كبار السن" و"الأرامل" و"المطلقات" و"العائلات في محنة" تقع في قلب السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتولي الدولة أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، والذين قررت الحكومة الإماراتية إعادة تسمية هذه الفئة باسم "أصحاب الهمم". تقدم وزارة تنمية المجتمع لأصحاب الهمم خدمات خاصة لضمان حصولهم على فرص تعليم متساوية وتدريب مهني لتطوير مهاراتهم.

السياسات والمبادرات

- إطلاق السياسة الوطنية للأسرة (2018)، والتي وتهدف إلى تمكين الأسرة الإماراتية من تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وتركز السياسة على توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والاستقرار المالي والأسري وحقوق الإنسان والأمن والسلامة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.
- إطلاق السياسة الوطنية لكبار السن (2018) والتي تهدف إلى تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية ورفاه الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 60 فما فوق، تغطية الرعاية الصحية، التوعية بين المجتمعية والحياة النشطة، استثمار الطاقات والمشاركة المدنية، البنية التحتية والنقل، الاستقرار المالي، الأمن والسلامة وجودة الحياة المستقبلية.
- تهدف السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم (2017) إلى إيجاد فهم مختلف لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من أداء دور فعال في تنمية دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يحدد قانون "وديمة" بشأن حقوق الأطفال (2016) الحقوق القانونية للقُصَّر مثل سهولة الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الأساسية دون تمييز. كما يحمي القانون القُصَّر من الإساءة الجسدية والعاطفية.

التحديات

- توفير فرص التعليم لدعم وتسريع الاندماج الاجتماعي لأصحاب الهمم ودعم أسرهم.
- التشخيص الدقيق للحالات وكذلك حمايتهم من الإساءات.
- تطوير مراكز الرعاية والتأهيل لأصحاب الهمم لدعم اندماجهم الاجتماعي.

هل تعلم؟

- بموجب السياسة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرر إعادة تسمية الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ليصبح "أصحاب الهمم".
- توفر مبادرة "مليون مبرمج عربي" التدريب المجاني لمليون شاب عربي لامتلاك مهارات والبرمجة.

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

المؤشر 1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية (%) خلال العام 2017

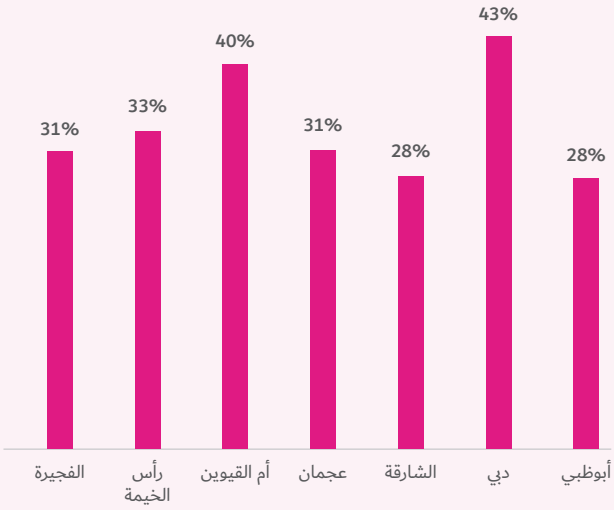

ملاحظة: يعكس هذا الرسم البياني حصة العاملين من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزال عملية حساب الجزء الثاني من المؤشر جارية

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والاحصاء

دراسة حالة: بطاقة "مَسرَّة" من وزارة تنمية المجتمع

لضمان أن يعيش جميع أفراد المجتمع حياة كريمة وتحقيق السعادة والرفاه لهم، وعلى وجه التحديد كبار السِّن، أطلقت وزارة تنمية المجتمع عدداً من المبادرات ومنها مبادرة بطاقة "مسرَّة"في عام 2016 بهدف تعزيز شعور كبار السِّن من المواطنين الإماراتيين بالاندماج والانتماء. ويأتي إصدار هذه البطاقة تماشياً مع رؤية الإمارات 2021 التي تدعو إلى الوصول إلى مجتمع متماسك يفخر بهويته ويعمل على دمج جميع شرائح المجتمع. وأما "مسرَّة" فهي بطاقة تُمنح لأبناء الدولة الذين بلغوا من العمر 60 عاماً فما فوق وتوفر لهم سهولة الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية وتجديد الوثائق الرسمية، بالإضافة إلى النشاطات التي يمكنهم المشاركة فيها بهدف جعلهم يشعرون بأنهم أعضاء فاعلين في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

منذ إطلاق مشروع "مسرَّة" في عام 2016، تمَّ تسجيل ما يزيد عن 21,713 من كبار السِّن الإماراتيين لدى وزارة تنمية المجتمع. وتعاونت الوزارة مع العديد من الجهات الإتحادية والمحلية وشركات القطاع الخاص لتوفير الخدمات وكذلك العروض لجميع حاملي البطاقات من كبار السِّن. وأمثلة على الإمتيازات التي تتيحها البطاقة لكبار السِّن منحهم الأولوية لدى مراجعتهم للعيادات والصيدليات، وتوفير خدمات الزيارات الطبية المنزلية وتقديم العلاج لهم عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة الطرق والمواصلات في أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان ورأس الخيمة تمنح حاملي بطاقات "مسرّة" خصومات تصل إلى 50% عند استخدام وسائل النقل العام أو استخدام سيارات الأجرة. وكذلك توفر الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية مواقف مخصصة للسيارات لحاملي البطاقة وخدمات دعم خاصة للمسنين لدى مكاتب الاستقبال وتسهيل جميع العمليات التي هم بحاجة لها. كما قدمت شركتي "دو" و"اتصالات" حُزم خاصة لخدمات الاتصالات لحاملي بطاقة "مسرَّة". وهذه القائمة ليست شاملة بأي حال للخدمات والامتيازات التي تقدمها الدولة ومؤسساتها كافة لخدمة كبار السِّن، وإنما توضح وبكل بساطة أمثلة قليلة عن المزايا التي يتمتع بها حاملو بطاقة "مسرَّة".

ويكمن الهدف الرئيسي للمبادرة في التأكيد على أهمية دمج كبار السِّن من المواطنين في الدولة في المجتمع، وتسليط الضوء على أهمية وجودهم في المجتمع حيث يساعدون في تثقيف جيل الإمارات المستقبلي وقدرتهم على غرس القيم الثقافية والأخلاقية القوية في جيل الشباب الإماراتي.

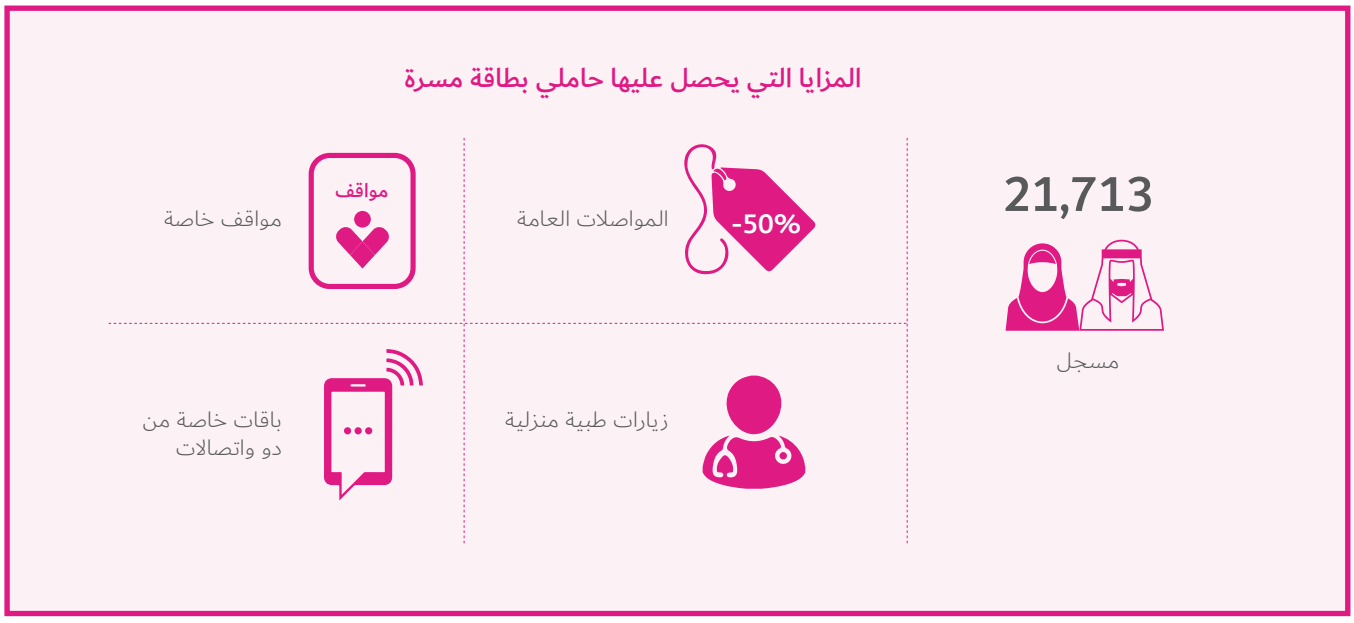

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

”

ضمان التكاملية والشمولية في تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية هو من الأولويات الاستراتيجية لوزارة تطوير البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية للدولة وتحقيق الاستدامة

“

معالي
الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي
وزير تطوير البنية التحتية

لمحة عامة

ساهمت وزارة تطوير البنية التحتية في تحقيق التنمية العمرانية للدولة، من خلال مشاريع البنية التحتية الاتحادية التي أشرفت على تنفيذها. وشملت هذه المشاريع بناء المنازل والمباني الحكومية، بالإضافة إلى تطوير شبكة طرق قوية تربط جميع الإمارات السبع لتسهيل تنقل المواطنين والمقيمين في الدولة. واتساقاً مع رؤية 2021 والأجندة الوطنية، تسعى الوزارة إلى تحقيق بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة من أجل تحقيق جودة حياة عالية لجميع المقيمين.

السياسات والمبادرات

- وضع سياسة الإطار القانوني الوطني للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص (2018) لتطوير سياسة الشراكة بين القطاعين، والتي ستساعد في تمويل مشاريع البنية التحتية وتنفيذها بهدف تعزيز القدرة التنافسية للدولة وتلبية متطلبات البنية التحتية واحتياجات مشاريع الإسكان.
- مشروع الإمارات للخطة الشاملة التوافقية (2017): ويهدف هذا المشروع إلى وضع خطة متكاملة طويلة الأمد لوضع سياسات وخارطة طريق للدولة تضم في بنودها محاور بيئية وحضرية واقتصادية واجتماعية.
- المبادرة الوطنية للإسكان (2017): تهدف المبادرة إلى وضع إطار عمل تنظيمي لعملية الإسكان، بالإضافة إلى إعداد خطة طويلة الأمد لضمان توفير السكن الملائم وعلى نحوٍ عادل.

التحديات

- تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول التي تشهد أعلى نسبة متزايدة في ملكية السيارات. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 3.9% خلال السنوات العشر القادمة، أي ما يعادل ضعف المعدل العالمي. وتتطلب هذه النسبة المرتفعة ضرورة وضع رؤية مستقبلية متكاملة لنظام الطرق والنقل الذكي.
- توفير التمويل اللازم لدعم الرؤى الطموحة لتطوير البنية التحتية الحضرية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- ونظراً إلى الطابع الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أخذ المعايير والقوانين المختلفة بعين الاعتبار عند التخطيط في مختلف إمارات الدولة.

هل تعلم؟

- وفقاً لتقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في "مؤشر جودة الطرق".
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر "جودة البنية التحتية للنقل الجوي"، وفقاً لتقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المؤشر 11.ج.1: نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية

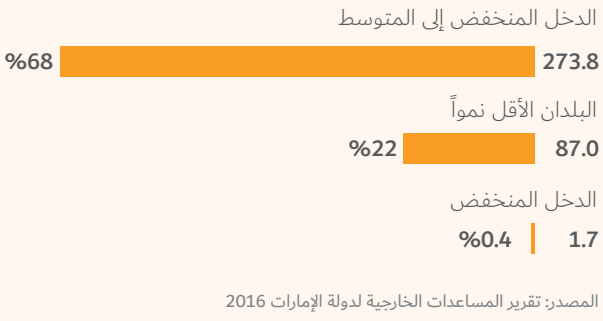

المصدر: تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات 2016

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات والتي تخدم الهدف الحادي عشر

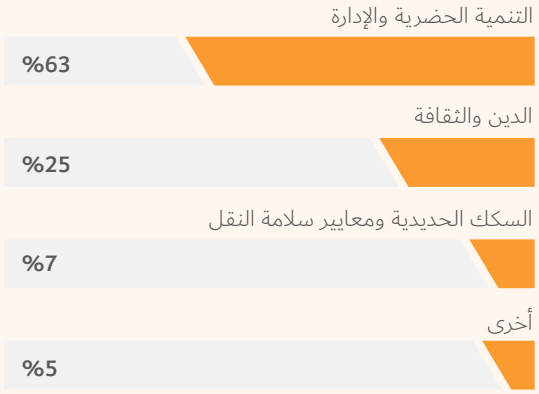

المجموع الكلي: 403.3 مليون دولار أمريكي

المصدر: تقرير المساعدات الخارجية لدولة الإمارات 2016

دراسة حالة: مبادرة الطرق الموفرة للطاقة 2017

على مدى العامين 2017 و2018، أجرت وزارة تطوير البنية التحتية دراسة تجريبية تستعرض من خلالها وسائل لإنتاج الطاقة من مصادر مستدامة ومتجددة اعتماداً على الطاقة النظيفة التي تغذي شبكة الطاقة الكهربائية الإتحادية. ومن المقرر البدء بتنفيذ هذا المشروع رسمياً اعتباراً من عام 2019.

وتأتي هذه المبادرة تماشياً برؤية الوزارة في إنشاء بنية تحتية مستدامة ومتكاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة من خلال المساهمة في إنتاج ما نسبته 24% من الطاقة النظيفة تغذي شبكة الطاقة الكهربائية بحلول عام 2021. ومن المؤكد أنَّ خفض استهلاك الطاقة الكهربائية سيؤدي إلى تحسين جودة الهواء في الدولة، بالأخذ بالاعتبار أنَّ حجم انبعاثات الكربون السنوية تقدر بنحو 12,000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً والناتجة عن نظام الإضاءة المستخدم على الطرق الاتحادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ استغلال مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة سيؤدي إلى خفض هذه الانبعاثات بنسبة 100% تقريباً. ويمضي ذلك بالتوازي مع الجهود الهادفة إلى التنويع في موارد الطاقة في الدولة والحدّ من انبعاثات الكربون وإنشاء بنية تحتية تتسم بالكفاءة لمواصلة دعم توفير الخدمات المقدمة لمستخدمي الطرق الاتحادية. وتتكون شبكة الطرق الاتحادية من 19 طريقاً و3 طرق ربط بإجمالي طول يمتد على مدى 764 كم مع مجموع استهلاك للطاقة الكهربائية يبلغ 15 ميجاوات و4.8 جيجاوات/ ساعة.

وسيغطي إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة والنظيفة ما نسبته 45% من احتياجات خدمات الطاقة الكهربائية التي توفرها وزارة تطوير البنية التحتية. وأظهرت الدراسة أيضاً أنَّ الطاقة الكهروضوئية المتوقع إنتاجها من مصادر الطاقة النظيفة تبلغ 877,705.83 (كيلوات/ ساعة)، وبهذا تكون قد تجاوزت متطلبات الإنارة الشهرية التي تعمل الوزارة على توفيرها والبالغة 365,571 (كيلوات/ ساعة).

وبناءً على ما تقدم، فإنَّ مشروع إنتاج الطاقة من الموارد النظيفة سيكون له أثر مضاعف، مما يعني زيادة في معدل إجمالي الطاقة الناتج عن مصادر الطاقة النظيفة، ويقلل من المعدلات الكليَّة لانبعاثات الكربون. وتعمل وزارة تطوير البنية التحتية حالياً على تطوير وتحديث نظام الإنارة الخاص بالطرق الاتحادية، والتي ستدعم وعلى نحوٍ كبير نظام إدارة طاقة الكهرباء، كما هو موضح في الشكل أدناه:

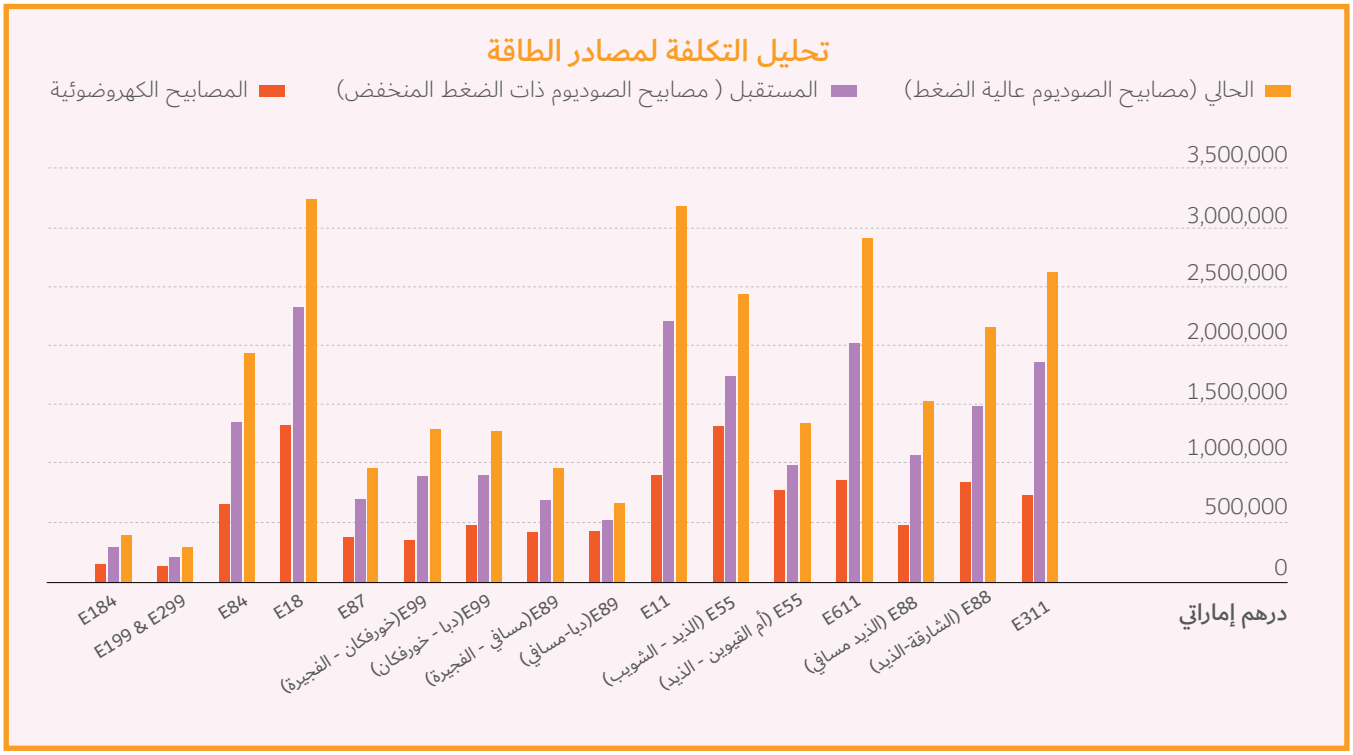

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان وجود أنماط استهلاك
وإنتاج مستدامة

”

كنا وما زلنا ملتزمين بمبدأ التعايش بين الإنسان والطبيعة وعلى الرغم من أن نمونا السكاني متسارع الخطى فبرامجنا الطموحة تتطلب استغلال المزيد من الموارد إلا أننا نسعى لتحقيق ذلك بطريقة تضمن الاستمرارية والتجدد ليس لعام أو عامين بل لأعوام عديدة

“

معالي
الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

لمحة عامة

استناداً إلى مضمون رؤية الإمارات 2021، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر دخلها لتصبح نموذجاً ناجحاً للاقتصاد الأخضر. وتماشياً مع رؤية الدولة، فقد اعتمد مجلس الوزراء أجندة الإمارات الخضراء 2030 كإطار عمل لتوجيه الإجراءات دعماً لعملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ويستند هذا الإطار على 5 أهداف إستراتيجية ويدعمه 12 برنامجاً رئيسياً. ولضمان تحقيق الهدف 12، تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة على نشر مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال خطة وطنية للمساعدة في دمج هذا المفهوم ضمن الخطط والاستراتيجيات القطاعية والممارسات التجارية المستدامة وسلوك المستهلك

السياسات والمبادرات

- "دليل أدوات الأعمال الخضراء" في دولة الإمارات العربية المتحدة (2018) هو دليل إرشادي تمَّ إصداره بمناسبة يوم البيئة العالمي لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في جعل سلاسل القيمة الخاصة بها صديقة للبيئة وخضراء.
- تدعم قاعدة البيانات الإلكترونية الوطنية للنفايات (2018) عملية جمع البيانات المتعلقة بالنفايات من جميع الهيئات ذات العلاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإدارة تحليل البيانات وإعداد التقارير على المستويين المحلي والوطني.
- أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "حفظه الله"، في عام 2017 عن هدف وطني هام ألا وهو القضاء على ظاهرة إهدار الطعام تماماً والتشجيع على الاستهلاك المستدام.

التحديات

- هناك حاجة لمزيد من المشاركة من الشركات التجارية بشكل عام لدعم تنفيذ مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويتطلب ذلك تبني هذه الشركات إجراءات جديّة.
- تعد عملية جمع بيانات النفايات من جميع الهيئات ذات العلاقة ومن جميع أنحاء الدولة لإدارة التقارير الخاصة بها على المستويين المحلي والوطني تحدياً كبيراً، وتمَّ معالجة هذا التحدي من خلال إطلاق نظام لقاعدة بيانات وطنية للنفايات في عام 2018.

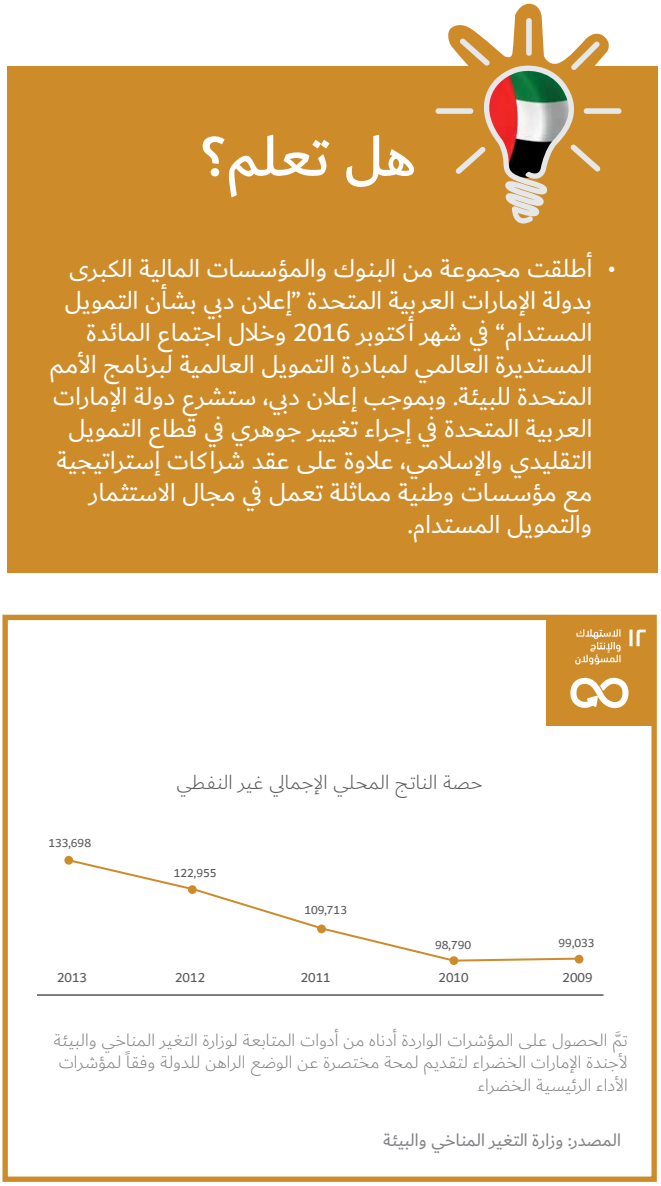

دراسة حالة: مبادرة دبي مول الذكية لإدارة النفايات

يعتبر دبي مول أكبر وجهة للتسوق والترفيه في العالم وأكثرها زيارة، ويستقبل أكثر من 80 مليون زائر سنوياً مع مساحة أرضية داخلية إجمالية تبلغ 5.9 مليون قدم مربع. ويحتوي دبي مول على 3.77 مليون قدم مربع من المساحة القابلة للتأجير، وأكثر من 1300 منفذ بيع بالتجزئة وأكثر من 200 مطعم ومقهى. . وشركة إعمار، المطور الرئيسي لدبي مول، هي عضو في المجلس الاستشاري من القطاع الخاص للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

وتنفيذاً لتعميم بلدية دبي بشأن ضرورة التزام جميع مراكز التسوق التجاري بفصل نفايات المراكز بهدف خفض كميات النفايات المرسلة لمواقع دفن النفايات، وكذلك مراعاة لجميع التبعات المالية والقانونية والبيئية المتعلقة بإدارة النفايات، بدأ "دبي مول" باتباع الإجراءات لتقليص حجم النفايات المرسلة إلى مواقع دفن النفايات بنسبة 60% في عام 2018، على أن تصل النسبة إلى 75% بنهاية 2021. ولغايات تحقيق الهدف الأول وهو تقليص حجم النفايات المرسلة إلى مواقع دفن النفايات بنسبة 60%، كانت مهمة/ مبادرة "دبي مول" تتمثل بالاستفادة القصوى من استراتيجيات تقليص حجم النفايات من خلال تعزيز ممارسات أصحاب العلاقة المعنيين لفصل النفايات واتباع أساليب الوقاية وإعادة استخدام وتدوير النفايات.

وبالنظر إلى أنَّ ما نسبته 29% من إجمالي النفايات التي ينتجها "دبي مول" لا يتم إرسالها إلى مواقع دفن النفايات في شهر أغسطس 2017، تم اعتماد نظام فعال لتطبيق تعليمات فصل النفايات ومراقبة مدى الالتزام بذلك. وتم دعوة الجميع لاستخدام "النظام الذكي لإدارةالنفايات"، وهي مبادرة أطلقها فريق نُظم دبي مول كأسلوب جديد لضبط عمليات فصل النفايات ورصدها وتقييمها وكتابة التقارير الخاصة بذلك.

ولزيادة نسبة تقليص حجم النفايات المرسلة إلى مواقع دفن النفايات، تعد مشاركة المستأجرين في فصل النفايات التي ينتجونها في موقعهم أمراً مهماً. لذلك، فقد تم إطلاق برنامج لزيادة مستوى الوعي لدى أصحاب العلاقة المعنيين في أوائل عام 2018. وكان تركيز البرنامج على المستأجرين العاملين في مجال الطعام والمشروبات، وتوسع البرنامج ليشمل جميع المستأجرين ومقدمي الخدمات وفريق إدارة دبي مول وقسم التسلية والترفيه. وحتى وقتنا هذا، تم تدريب 1,414 من المستأجرين وجميع العاملين لديهم، وتم إصدار "بطاقات الاستعادة الذكية" الخاصة بكل مستأجر وهي بطاقة هوية للمستأجرين تستخدم عندما يتخلص المستأجرون من النفايات.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم النُصح للمستأجرين لاستخدام أكياس قمامة شفافة قابلة للتحلل عند التخلص من النفايات في الأماكن المخصصة وذلك ليسهل تمييز نوع النفايات وتأكيداً على إتمام عملية فصل النفايات. ويتم قياس وزن النفايات باستخدام البطاقة الذكية وتصنيفها وفقاً لمدى فعالية فرز هذه النفايات. واعتماداً على تقديم تقارير فردية عن جميع النفايات التي أنتجها المستأجر ضمن منطقة عمله مع ذكر أرقام محددة لكل نوع من أنواع النفايات، يستطيع المستأجرون حالياً من تحديد أي مجالات للتحسين التي يمكن أن يقوم بها مباشرة وتقليص حجم النفايات بناءً على معلومات التقرير. بتاريخ 31 أغسطس 2018، بلغت نسبة تقليص حجم نفايات دبي مول المرسلة إلى موقع دفن النفايات 57%.

المصدر: المكتب الدولي لإعادة التدوير

١٣ العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

“

إن الجهود الوطنية الخاصة بالتعامل مع قضايا التغير المناخي ضرورية للحفاظ على استدامة بيئتنا، ويتم ذلك عبر اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الوقائية والسياسات للحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ والتكيف مع آثاره

”

معالي
الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

لمحة عامة

تحرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على وضع تغير المناخ على رأس قائمة الأولويات الحكومية، من خلال إضافة ملف التغير المناخي لوزارة البيئة في عام 2016. وعلى نحو مماثل للتحديات التي تواجه جميع الدول، فإنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة معرضة لتأثيرات تغير المناخ ما لم يتم تدارك هذا الأمر وإدارته على النحو الصحيح. وتتراوح ظواهر التغير المناخي هذه بين زيادة عدد الظواهر الجوية البالغة الشدة وارتفاع مستوى سطح البحر، وعلى نحو غير مباشر، الاختلالات في الإمدادات الغذائية نتيجة لتعرض الدول الأخرى لتغير المناخ. وبالأخذ بالاعتبار جميع هذه الأسباب، تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة المسؤولية من خلال اقتراح التشريعات والخطط والاستراتيجيات والسياسات للتخفيف من تأثير تغير المناخ في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الوزارة بفعالية في المحادثات الدولية حول تغير المناخ من خلال التنسيق الوثيق مع جميع أصحاب العلاقة المعنيين للتصدي لتحديات تغير المناخ العالمية.

السياسات والمبادرات

- إطلاق مشروع المناخ (2018)، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ودولة أنتيغوا وبربودا والممثل الأمريكي روبرت دي نيرو. وتهدف المبادرة إلى رفع مستوى الوعي حول تغير المناخ وأهمية مواجهة تداعيات تغير المناخ، والتي تمثل المحور الأساسي لمعيار إدراج مخاطر التغير المناخي ضمن مساعدات التنمية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتضمن جميع المبالغ المخصصة لمحفظة المساعدات والتي تبلغ قيمتها خمسة مليارات دولار أمريكي.
- إطلاق ملتقى "تبادل الابتكارات بمجال المناخ" خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة لعام 2018 بهدف تسهيل الاستعانة بمصادر الخبرات وتمويل حلول وتقنيات التغير المناخي من خلال عقد الشراكات مع الشباب ورجال الأعمال والمبتكرين والمستثمرين.
- في عام 2017، اعتمد مجلس الوزراء الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050، والتي تقدم إطاراً شاملاً لدعم التحول إلى اقتصاد أخضر يتسم بقدرته على مواجهة تداعيات التغير المناخي، في الوقت الذي تتم فيه إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة قدرات مواجهة مخاطر التغير المناخي، والعمل على إشراك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم جهود تخفيف المخاطر والتكيف معها التي تتولى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة القيام بها.
- إطلاق البرنامج الوطني للتكيف مع التغير المناخي (2017)، وعمل البرنامج على تقييم قدرات التكيف مع التغير المناخي لأربعة قطاعات رئيسية (الصحة والطاقة والبنية التحتية والبيئة)، وحدد المخاطر المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتغير المناخ وحلول التكيف القائمة أو الممكنة القابلة للتنفيذ ليتم تطبيقها على نطاق أوسع. ونتيجة لذلك، ولغايات تسهيل إجراءات العمل المتعلقة بالتغير المناخي لجميع أصحاب المصلحة في الدولة، تم الإعلان عن خطة صياغة مسودة قانون تغير المناخ في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (2018).

التحديات

- يعتبر توافر الخبرات في مجال العلوم المناخية تحدياً مشتركاً تواجهه جميع الدول، وتعدّ هذه الخبرات ضرورية لضمان وضع سياسات فعالة وتعزيز قدرات الدولة على التكيف مع التغير المناخي. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة مع المؤسسات البحثية المعنية في الدولة لتعزيز النمذجة المناخية الخاصة بالمنطقة مع التركيز على الأعمال القائمة، مثل تلك التي تنفذها مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية. وعلى نحو مماثل، يتم بحث الآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ تمهيداً لاتخاذ قرارات مدروسة.

هل تعلم؟

- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول في المنطقة التي اعتمدت اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2016.
- دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يمثلها جهاز أبوظبي للاستثمار، عضو في مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية "الكوكب الواحد". وتتألف المجموعة من ستة صناديق للثروة السيادية وتدير ما مجموعه 3 تريليون دولار. وفي شهر يوليو 2018، إنتهت المجموعة من وضع إطار للعمل يهدف إلى تعزيز التكامل في جهود تحليل التغير المناخي في إدارة الأصول الكبيرة والطويلة الأمد والمتنوعة.
- بلغت نسبة المحطات الأرضية لرصد جودة الهواء المحيط التي تم إنشاؤها ضمن المناطق السكنية ما نسبته 54% من إجمالي عدد المحطات.

العمل المناخي ١٣

3 أعاصير

على مدى 40 عاماً سبقت، تعرضت شبه الجزيرة العربية إلى 3 أعاصير بالغة الشدة. ومن المتوقع تعرض المنطقة لحالات مشابهة أكثر حدة وشدة في المستقبل

48°C
ترتفع درجة الحرارة في الدولة خلال أشهر الصيف إلى حوالي درجة مئوية في المدن الساحلية

2-3°C
معدل الارتفاع الشهري بحلول العام 2060-2017

50-60%
يبلغ متوسط الرطوبة حالياً حوالي 50-60% في المناطق الساحلية، وتصل إلى 90% في الحالات القصوى.

10%
من المتوقع أن يرتفع متوسط الرطوبة بنسبة 10% في منطقة الخليج العربي مستقبلاً

كانت المصادر الرئيسية لانبعاثات الغازات الدفيئة في الدولة خلال عام 2014: توليد الكهرباء والحرارة (35%)، والصناعات التحويلية والبناء (16%)، والنقل البري (15%)، وقطاع النفط والغاز الطبيعي (14%).

دراسة حالة: ماجد الفطيم: رحلة إلى المستقبل وفقاً لمنهجية "المحصلة الإيجابية"

منذ تأسيسها في عام 1992، تصدرت شركة "ماجد الفطيم" أسواق الشرق الأوسط و أفريقيا وآسيا في مجال إدارة المراكز التجارية والمجمعات السكنية ومحلات التجزئة. وشركة ماجد الفطيم عضو في المجلس الاستشاري للقطاع الخاص التابع للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

مع الأخذ بالاعتبار عوامل استنزاف الموارد الطبيعية وبمعدلات تُنذر بالخطر، أصبحت شركة ماجد الفطيم أكثر إدراكاً لتأثيرها على البيئة. وفي عام 2017، قررت الشركة الإرتقاء بالتزاماتها البيئية إلى المستوى الأعلى من خلال الالتزام بتحقيق نتائج إيجابية من خلال تطبيق منهجية "المحصلة الإيجابية" في مجالي استخدام المياه وإنتاج الكربون بحلول عام 2040. وسيتيح هذا الإلتزام للشركة بالإسهام وعلى نحوٍ إيجابي في الجهود العالمية من خلال توفير مزيد من الدعم للبيئة بما يفوق ما نأخذه منها. إنه التزام يرتبط ارتباطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومستوحى منها.

ويعدّ أحد المبادئ الأساسية في منهجية استراتيجية "المحصلة الإيجابية" هو التزام الشركة بإحداث تأثير إيجابي في مجالات التأثير المادي الرئيسية الخاصة بالشركة. ولغايات تقييم القضايا والتأثيرات المستدامة للمواد، أجرت الشركة مراجعة كاملة للمواد في عام 2014 بما في ذلك مراجعة لأداء الشركات النظيرة وتوقعات أسواق الدين والتزامات الميثاق العالمي للأمم المتحدة وسجلات المخاطر الداخلية ومخاطر الاستدامة في أسواق الشركة الرئيسية. وبناءً على تطبيق هذه الإجراءات، تمكنت الشركة من تحديد "البؤر الساخنة"، أي تلك المناطق التي تمتاز بالتأثير النسبي الأكبر وهي التي يجب أن توليها جلّ اهتمامها الفوري.

يعدّ التحول من الاعتماد على الطاقة القائمة على النفط إلى الطاقة المتجددة تحدياً هائلاً في جميع أنحاء العالم، ولكنه يمثل تحولاً حاداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد. على مدار العام الأول من التزام شركة ماجد الفطيم بمنهجية "المحصلة الإيجابية"، وجدت الشركة العديد من الفرص المبتكرة لإضافتها إلى مجموعتها المتنامية من مشاريع الطاقة المتجددة. وتالياً أبرز النقاط:

- تولد خمسة من مراكز التسوق التي تمتلكها الشركة ما يزيد عن 2.900 جيجا واط/ ساعة من الطاقة المتجددة من محطات الطاقة الشمسية. وهذا يعني أن الشركة توفر ما يزيد عن 1700 طن متري من طاقة الكربون في العام الواحد، أي ما يعادل استبعاد 371 سيارة من الطرقات على مدى عام واحد.
- أما مجمّع الطاقة الشمسية الخاص بمول الإمارات الذي تمتلكه الشركة فقد أنتج 2 جيجا واط/ ساعة من الطاقة المتجددة حتى الآن، وهو ما يكفي لإضاءة 170 منزلاً على مدى عام كامل.
- وتمتلك شركة ماجد الفطيم حالياً ما مساحته 1.8 مليون متر مربع من المساحات الأرضية المعتمدة بيئياً.

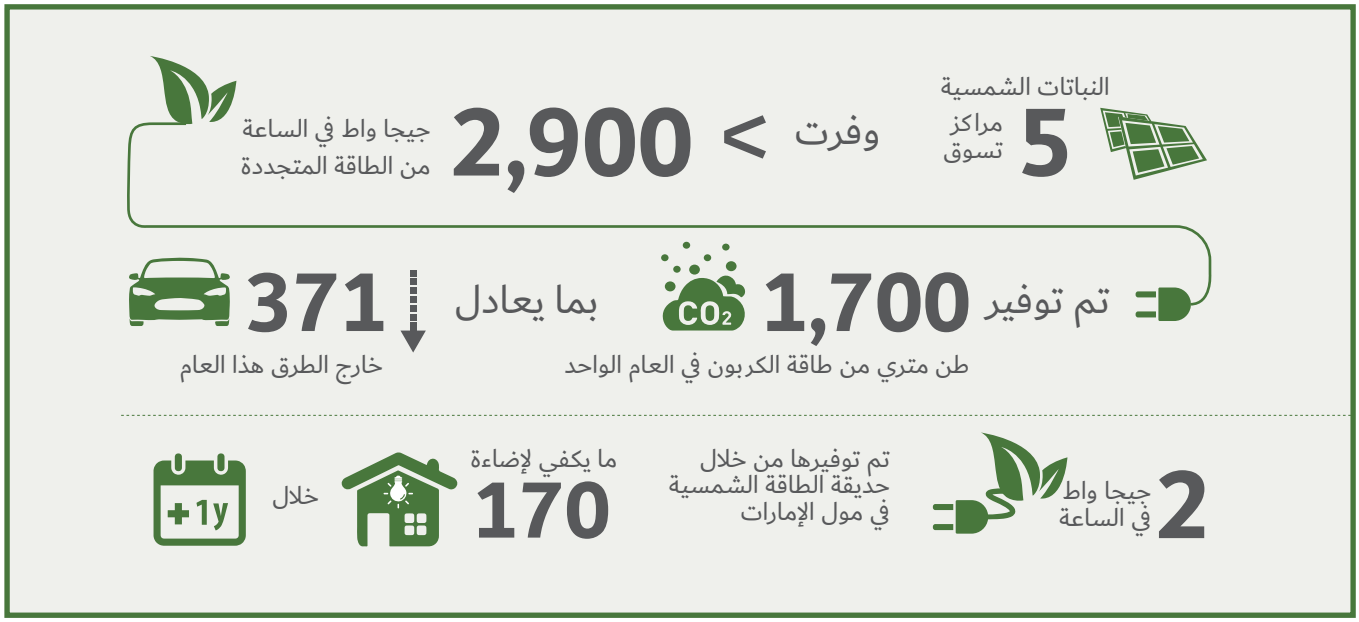

١٤ الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

“

تواصل وزارة التغير المناخي والبيئة جهودها المستمرة في البحث عن حلول مستدامة للقضايا البيئية التي تهدد مستقبلنا

”

معالي
الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

لمحة عامة

تحظى البيئة البحرية والساحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية كبيرة لارتباطها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، إذ تتركز عليها غالبية التجمعات السكانية في الدولة. كما تعتمد عليها العديد من الصناعات المختلفة، مثل النقل البحري والصناعات البتروكيماوية وتحلية المياه. ولهذا تحرص وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع شركائها على حماية الموارد البحرية بالاعتماد على المعايير والممارسات العالمية. بحيث تهدف الوزارة الحفاظ على 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020.

السياسات والمبادرات

- إطلاق وتفعيل الخطة الوطنية للمحافظة على أسماك القرش في الدولة، (2018 - 2021) بهدف الحفاظ على أسماك القرش وأسماك المانتا في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يهدف دليل "تنظيف السواحل من التلوث النفطي" (2017) إلى مساعدة الفرق الميدانية والمتطوعين وصناع القرار لاختيار أساليب عمليات التنظيف بناءً على نوع وطبيعة الشواطئ.

التحديات

- هناك نقص عام في المعلومات عن تنوع المخلوقات البحرية وتوزيعها والبيانات البيولوجية وتكوينها وكميات الصيد من هذه الأنواع نتيجة لمحدودية عدد برامج البحوث المختصة بهذا المجال. ولكن منذ عام 2010، بدأ العمل على إطلاق مزيد من برامج البحوث لضمان وضع خطط الإدارة الناجحة للحفاظ على الأنواع البحرية.
- قد يؤدي الوعي المحدود بأهمية التنوع البيولوجي إلى إساءة استخدام للأنواع البحرية وبيئاتها أو الاستخدام الجائر لها.

هل تعلم؟

- حققت الدولة الهدف 11 من أهداف "Aichi" للتنوع البيولوجي، حيث بلغت مساحة المناطق الساحلية والبحرية من مساحة الدولة ما نسبته 12.21% متجاوزة بذلك النسبة الموصى بها وهي 10%.
- أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة أول منشأة بحثية في العالم في عام 2016 تختص باستكشاف الجدوى التجارية وإمكانيات التوسع في نظام الطاقة الحيوية المتكامل والمستدام، بهدف إنتاج الغذاء والوقود دون استخدام الأراضي الصالحة للزراعة أو المياه العذبة.
- تفرض دولة الإمارات العربية المتحدة حظراً موسمياً لصيد خمسة أنواع من السمك.

[13] تمثل "أهداف "Aichi" للتنوع البيولوجي" مجموعة من 20 هدفاً رئيسياً نظمت تحت 5 غايات استراتيجية اعتمدتها اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD). الهدف 11 "يقع تحت الغاية الاستراتيجية (ج) والتي تهدف إلى تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني
المصدر: https://www.cbd.int/sp/targets

دراسة حالة: خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي

برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وخلال فترة إنعقاد مختبر الابتكار الحكومي الذي أقيم عام 2014، تم تبني مبادرة " خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي". وتهدف هذه الخارطة إلى تقييم الخدمات الإيكولوجية والاقتصادية للموارد الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتمكين صانعي القرار من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باستخدامات الأراضي وفرص تحسين الأعمال والاستثمارات. وستوفر خارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي أيضاً الأدوات اللازمة لتحسين إدارة موارد الدولة الطبيعية بما يسهم في تحقيق أهداف "Aichi" الدولية ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وبخاصة الهدفان 1 و14، علاوة على تحقيق الأهداف الوطنية الواردة ضمن بنود الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

رأس المال الطبيعي هو شكل أساسي من أشكال رأس المال لأنه يوفر الظروف الأساسية للوجود البشري وتوفير الغذاء والمياه والهواء النظيف والموارد الأساسية. إنه يضع الحدود الإيكولوجية لأنظمتنا الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتطلب تدفقات مستمرة من مدخلات المواد وخدمات النظم الإيكولوجية. ورغم هذه الأهمية، إلا أن رأس المال هذا لا يندرج ضمن أنظمة حساب الثروات في الدول. غالباً ما تقع حالات سوء إدارة رأس المال الطبيعي لأن قيمته الكاملة لا تنعكس ضمن السياسة والمقايضات والخيارات الاقتصادية. وتسود هذه القضية عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات، بدءاً من الاقتصاد الجزئي (ومثال على ذلك، من خلال أسعار السوق التي لا تعكس التكاليف والمزايا الكاملة للمنتج)، وصولا إلى الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال، يتم استثناء القيم الإيكولوجية من الحسابات القومية).

تولت وزارة التغير المناخي والبيئة مسؤولية تطبيق التصور الأولي لخارطة الإمارات الذكية لرأس المال الطبيعي خلال عامي 2015 و 2016 بالتعاون مع مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات الإيكولوجية. وتلتها ورشة استشارية مع أصحاب المصلحة المعنيين لتحديد متطلبات المشروع ونتائجه. وأجمع الحاضرون على تنفيذ المشروع على مرحلتين، كما يلي:

المرحلة الأولى: تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة مسؤولية تطوير خارطة الموائل الأرضية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع وكالة الإمارات للفضاء وهيئة البيئة- أبوظبي وجامعة خليفة. أما جمعية الإمارات للطبيعة بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة فستتولى مسؤولية إعداد خارطة الموائل البحرية. وتعد هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من المشروع والتي من المتوقع الانتهاء منها بنهاية الربع الأول لعام 2019.

المرحلة الثانية: تشمل المرحلة الثانية من المبادرة تحديد عملية تقييم متكاملة وشاملة لجميع القطاعات بما يخص خدمات النظم الإيكولوجية وتوزيعها في الدولة. وتواجه كل إمارة من إمارات الدولة تحديات تخطيطية فريدة، وستستفيد من المعلومات التي قد تحدد فرص إدارة الموارد الطبيعية وفقاً للتوقعات المستقبلية حول تغير المناخ والنشاطات البشرية. وأما فيما يتعلق بتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، فهو مشروع بحثي مبتكر لدعم المحادثات حول التخطيط على الأمد القصير وإثراء استراتيجيات التكيف مع المناخ بالمعلومات الهامة.

10 الحياة في البرّ

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

”

أطلقت الوزارة بالتزامن مع رؤية الدولة 2021 ومئوية 2071 عدة استراتيجيات وخطط مثل الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050 والاستراتيجية الوطنية للتوعية والتثقيف البيئي وعدد من الخطط والمبادرات الأخرى بالإضافة إلى التثقيف البيئي والمبادرات التعليمية.

“

معالي
الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

لمحة عامة

تمثل الصحراء الرملية الجزء الأكبر من المساحة الأرضية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعيش بها كميات مختلفة ومتفرقة من النباتات الموسمية والحيوانات. تماشياً مع رؤية الإمارات في السعي لتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة، تعمل وزارة التغير المناخي والبيئة جاهدة على تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الحيوية اعتماداً على الخطط والاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي في الدولة تحقيقاً لمصلحة أجيالنا المستقبلية.

السياسات والمبادرات

- يهدف مشروع "منطقة هامة للطيور" إلى تحديد ورصد وحماية شبكة عالمية من المواقع الهامة للحفاظ على طيور العالم وغيرها من الحيوانات البرية.
- يهدف المشروع الوطني للسياحة البيئية (2018) إلى رفع مستوى الوعي حول 43 منطقة محمية في الدولة، وعلى تشجيع السياحة المستدامة للحد من التأثير على التنوع البيولوجي.
- برنامج الأذونات الإلكترونية لمعاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالإنقراض هو خدمة إلكترونية مصممة لتنظيم التجارة الدولية الخاصة بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض التي تشملها هذه الاتفاقية وعلى نحوٍ أكثر فعالية.

التحديات

- قد تؤدي البيانات التاريخية القيّمة والمحدودة عن التنوع البيولوجي إلى تداعيات سلبية عند تطوير مشاريع موجهة تحديداً نحو التنوع البيولوجي الأرضي، ولذلك اعتمدت وزارة التغير المناخي والبيئة العديد من المشروعات التي تستفيد من الخبرات الحديثة لتطوير المعارف التاريخية بشأن التنوع البيولوجي من خلال إجراء تحليلات بأثر رجعي.
- قد يؤدي الوعي المحدود بأهمية التنوع البيولوجي إلى معلومات مغلوطة حول الأنواع وموائلها. ومن هنا برزت أهمية تطوير وزارة التغير المناخي والبيئة للاستراتيجية الوطنية للتوعية لزيادة الوعي العام حول البيئة والتنوع البيولوجي.
- يتم التعرف على الأنواع الغازية كواحدة من الأنواع الخمسة من أكثر العوامل المباشرة المهمة لفقدان التنوع البيولوجي والتغيير في خدمات النظام البيئي على مستوى العالم. يمكن للأنواع الغازية أن تؤثر بعدد من الطرق، بما في ذلك المنافسة والافتراس والتهجين وانتقال المرض والتطفل والأعشاب والدوس والتأصيل. تؤدي نتائج هذه التأثيرات إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الموائل وفقدان خدمات النظام البيئي.

هل تعلم؟

- تم الإعلان عن 30 منطقة هامة للطيور في عام 2018.
- حظي منتزه محمية وادي الوريعة الوطني باعتراف كأحد محميات برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو.
- محمية الوثبة للأراضي الرطبة هي أول موقع في الدولة يتم إدراجه في القائمة الخضراء للاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها ضمن المناطق المحمية.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في جهود الحفاظ على البيئة وفقاً لمؤشر "الإزدهار" الصادر عن معهد ليغاتوم لعام 2018.

15 الحياة في البرّ

المؤشر 2.1.15: نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي للبابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي

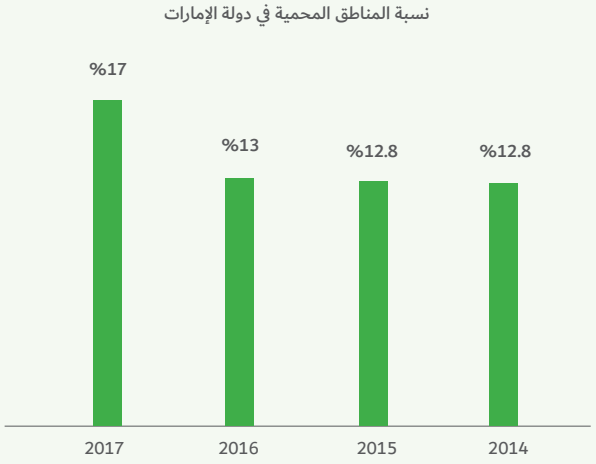

المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة

دراسة حالة: الحفاظ على الأنواع المهددة بالإنقراض

طوّرت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة مشاريع لحماية الأنواع المهددة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للدولة. ويهدف البرنامج إلى تحسين حالة حفظ 70% من الأنواع المهددة بالإنقراض بحلول عام 2021 والمساهمة في تحقيق هدف "Aichi" للتنوع البيولوجي 12.

بعض المبادرات الرئيسية التي تبنتها الدولة:

- المها العربي: كان المها العربي متواجداً في المنطقة الغربية من الدولة على نحو عشوائي. وأنشأ المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، في وقت مضى محمية احتوت على قطيع من المها العربي في العاصمة أبوظبي، والذي أصبح لاحقاً المحور الرئيسي لإعادة إطلاق مبادرات حماية المها العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الراهن، هناك برنامجان متخصصان لإعادة تأهيل المها العربي في الدولة، وهما: الأول محمية دبي الصحراوية والآخر تشرف عليه هيئة البيئة-أبو ظبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من مجموعات المها العربية التي تعيش في مناطق أخرى من الدولة، بما في ذلك حديقة الحيوان في مدينة العين مركز حماية و إكثار الحيوانات العربية البرية المهددة بالانقراض في إمارة الشارقة. وتشير البيانات الحديثة إلى وجود ما يزيد عن 10,000 من حيوانات المها العربية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- النمر العربي: هو أحد أكبر حيوانات فصيلة السنوريات، وظهوره في دولة الإمارات العربية المتحدة نادر. ورغم ذلك، اتخذت الدولة خطوات مهمة في مجال الحفاظ على الحيوانات البرية في شبه الجزيرة العربية، وتحديداً تربية النمر العربي، وحققت نجاحات في هذا المجال ومن أبرزها برنامج تربية النمر العربي في مركز حماية و إكثار الحيوانات العربية البرية المهددة بالانقراض في إمارة الشارقة. وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بإمارة الشارقة مبادرة "الحفاظ على النمر العربي في شبه الجزيرة العربية"، والتي تهدف إلى دعوة الباحثين والمنظمات الدولية المهتمة بالحفاظ على النمر العربي في بيئة طبيعية. علاوة على ذلك، تهدف المبادرة إلى إنقاذ الحيوان في ظل ظروف حرجة كمقدمة لإعادة تأهيله وإطلاقه في وقت لاحق في شبه الجزيرة العربية.
- المها الإفريقي أبو حراب: تم إنقاذ المها أبو حراب من الانقراض في براري تشاد بفضل الجهود التي بذلها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وهيئة البيئة- أبوظبي. ويمثل طموح إعادة توطين المها، والذي كان من المعتقد أنه قد تعرض للانقراض منذ 25 عاماً، أحد جوانب الشغف التي تحلى بها الوالد المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة للحفاظ على هذه الفصيلة. وكجزء من برنامج إعادة التوطين الذي تبنته هيئة البيئة- أبوظبي، تم إطلاق حيوانات المها التي تكاثرت في الأسر داخل الدولة في المناطق الوسطى من الدولة الإفريقية، ويعمل صندوق الحفاظ على الصحراء على رصد هذه الحيوانات لتحديد مدى تكيفها مع الحياة البرية. وقد يكون مشروع إعادة التوطين هذا من أكبر برامج إعادة اتوطين الثدييات الضخم الأكثر طموحاً في العالم ويمثل خطوة كبيرة في مجال الحفاظ على الحيوانات. وسيعمل المشروع على قطعان أخرى من الحيوانات ذاتية الاستدامة بإطلاق ما بين 300 و500 من المها الإفريقي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

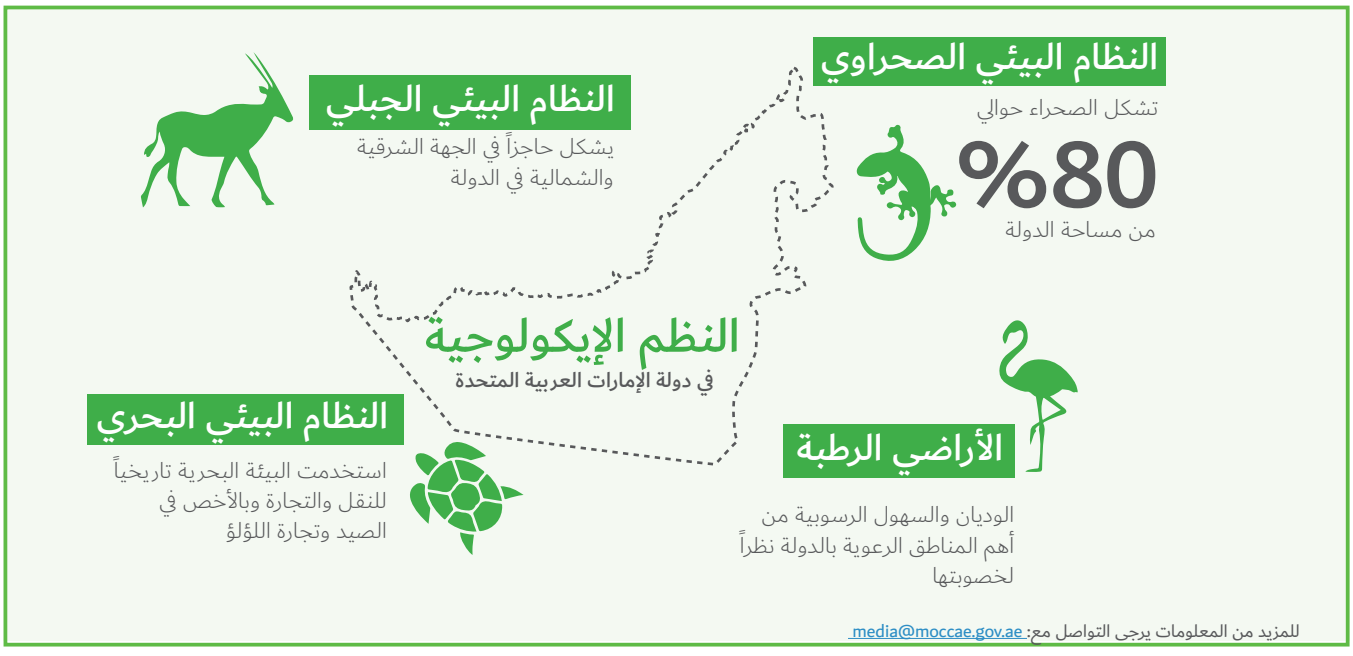

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

”

إن أمن الوطن واستقراره ورفاه مجتمعه على قمة أولويات قيادة دولة الإمارات لتبقى الدولة في طليعة أكثر بلدان العالم أمناً واستقراراً وسلامة ولتواصل مسيرتها التطويرية نحو المزيد من التقدم والازدهار والرقي.

“

سعادة
الفريق سيف عبدالله الشعفار
وكيل وزارة الداخلية

لمحة عامة

تتمسك حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمبدأ "شعب آمن وقضاء عادل" كأحد الأركان الرئيسية لرؤية الإمارات 2021. إنَّ إلتزام الدولة بسيادة القانون أدى إلى حفظ النظام والقضاء على العنف وساهم في الشعور بإحساس مواطني الدولة والمقيمين فيها على حدٍّ سواء بالعدالة والأمن. وتواصل وزارة الداخلية جهودها في إنشاء وتعزيز المؤسسات العامة لضمان محافظة الدولة على موقعها لتكون من بين أكثر الدول من حيث توافر الأمن والأمان للعيش بها بحلول عام 2021. وهناك إقرار وعلى نطاق واسع بالتزامنا لتحقيق هذا الهدف، حيث أبدى 90% من الأشخاص الذين يعيشون في الدولة بأنهم يشعرون بالأمان عندما يمشي أحدهم بمفرده ليلاً ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

السياسات والمبادرات

- اعتماد نظام تنبيه الطفل المفقود (2018) على موقع الفيسبوك للإعلان عن التنبيهات عند التحقيق في حالات الاختطاف.
- تنفيذ مبادرة البرج الذكي (2017) لمراقبة حركة المرور والبحث عن المركبات المطلوبة وتوفير معلومات عن حركة المرور لسائقي السيارات. وتهدف هذه المبادرة لخفض عدد وفيات الحوادث إلى النصف (من 6 إلى 3 وفيات لكل 100,000 نسمة) بحلول عام 2021.
- وضع إطار عمل مشترك لمكافحة المخدرات (2017)، ويهدف الإطار لمنع تهريب المخدرات واكتشاف عمليات التهريب مسبقاً.
- إعتماد سياسة إدارة مسرح الجريمة (2017) لتعزيز التعاون والتنسيق بين الشركاء في إدارة مسرح الجريمة (بصمات الأصابع والعينات).
- توحيد النظم الجنائية (2017) لتوحيد السجلات الجنائية وقواعد البيانات الخاصة بالقطاعات ذات العلاقة.
- إطلاق نموذج الاستخبارات الوطنية (2017)، وهو منهجية موحدة لجمع وتنسيق ونشر المعلومات الاستخبارية عبر جميع القوى الأمنية وهيئات إنفاذ القانون.
- إطلاق مبادرة "حصنتك" (2017)، وهو أكبر نظام متكامل في المنطقة لرصد حالات الطوارئ المتعلقة بالحريق والسلامة العامة باستخدام التقنيات الذكية من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

التحديات

- تزايد تعقيد المشهد نظراً للزيادة السكانية في الدولة من أفراد يأتون من بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة (ما يزيد عن 200 جنسية).
- تتطلب التطورات التكنولوجية الهائلة لتحقيق الأمن إجراء تغييرات في التشريعات والسياسات للتعامل مع بيئات العمل المتغيرة.

هل تعلم؟

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في "جودة القرارات الحكومية" وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) لعام 2018.
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في مؤشر "التسامح مع المقيمين" وفقاً لمؤشر الإزدهار الصادر عن معهد ليجاتوم لعام 2018.
- وفقاً لتقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة الصادر عن بيرتلمان شتيفتانج وشبكة حلول التنمية المستدامة لعام 2018، فإنَّ 100% من الأطفال دون سن الخامسة من العمر لديهم سجل ولادة في المؤسسات المدنية (16.9.1).

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 000 نسمة، بحسب نوع الجنس (%).

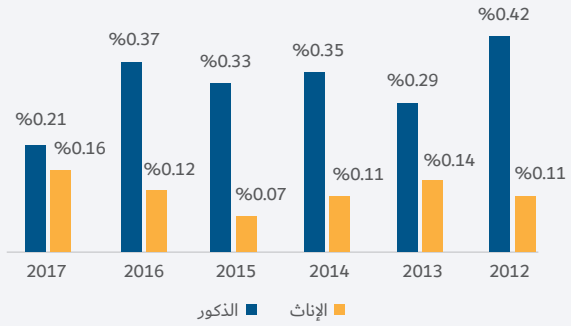

المصدر: وزارة الداخلية

المؤشر 3.1.16: نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني و العنف النفسي و العنف الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة

المصدر: وزارة الداخلية

دراسة حالة: "حصنتك"، مبادرة من الدفاع المدني

تُعدّ مبادرة "حصنتك" برنامجاً تمَّ تصميمه لترجمة الخطط الطموحة التي تبادر بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف توفير أعلى مستويات السلامة في جميع أنحاء الدولة وضمان أن تكون الدولة واحدة من أكثر الدول أماناً في العالم بحلول عام 2021.

إنَّ مبادرة "حصنتك"، والتي جاء أسمها مستوحىً من كلمات النشيد الوطني للدولة والتي تعبّر عن "نحن نكفل لك الأمن ونحميك"، هي مبادرة أطلقتها القيادة العامة للدفاع المدني في عام 2017 وفقاً لتوجيهات وزارة الداخلية بهدف الإستجابة لحالات الطوارئ وحماية جميع الأرواح من خلال التأكد من إجراءات السلامة العامة وتطبيق متطلبات وشروط الأمان في المباني العامة والخاصة. وتمثل المبادرة أضخم نظام للتحكم والانذار الذكي في المنطقة لتسريع الاستجابات للحالات الطارئة وإصلاحات نظام البناء. تشكّل صفة المرونة جزءًا لا يتجزأ من برنامج "حصنتك". فبفضل قدرته على الاتصال بملايين الأجهزة، يُعَد البرنامج في الأساس سهل التحديث. وبالتالي، يمكن دمج أنظمة إضافية فيه بسلاسة تامّة كلّما تزايدت المتطلبات المستقبلية، بما في ذلك أنظمة إدارة المباني وأنظمة الاستقبال الصحية، وأجهزة الإنذار الخاصة بالطائرات، وأجهزة كشف الدخلاء، وإنذارات حالات الاعتداء الشخصي وتسجيلات كاميرات المراقبة.

في عام 2018 ، وقعت القيادة العامة للدفاع المدني شراكتين استراتيجيتين مع مؤسسات متخصصة لمكافحة الحرائق والتحقق من أنظمة الإنذار من الحريق وسلامة الأرواح في جميع أنواع المؤسسات في الدولة. ومثال على ذلك، يشمل برنامج "حصنتك للمباني" المباني التجارية؛ ويشمل برنامج "إنجازات لنظم البيانات" الأبراج، أما برنامج "اتصالات" فهو يراقب المنازل ضمن مبادرة "حصنتك للمنازل السكنية". حيث تتصل جميع المباني بمركز استلام الإنذارات والمركب في المبنى نفسه، والذي يرسل بدوره وعلى الفور إنذاراً إلى "حصنتك" من خلال جهاز إرسال الإنذارات في حالة نشوب حريق أو أي حادث يهدد الحياة. وسيتولى موظفو المركز التحقق من صحة الإنذار، ثم بعدها يتم الإبلاغ عن الحالات إلى خدمات الطوارئ في غضون ثوان، وبذلك توفير المعلومات المطلوبة بالسرعة القصوى وجعل مدننا أذكى وأكثر أمنا. وقد أطلقت وزارة الداخلية بالتعاون مع شركة "اتصالات" الموقع الإلكتروني لبرنامج "حصنتك" لتشجيع الجمهور على المشاركة في هذه المبادرة.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

“مستهدفات الأجندة العالمية 2030 تقودها التطلعات لزيادة اثر مساعدتنا الخارجية على المجتمعات وتشمل العمل مع الدول الشريكة لتحقيق أولوياتها وخططها التنموية من أجل تعزيز السلام والازدهار العالميين”

معالي
ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي
ورئيسة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

لمحة عامة

على الصعيد الدولي، تتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي قيادة أجندة التعاون الإنمائي الدولي. وتقدم "سياسة الإمارات للمساعدات الخارجية 2017-2021" التوجه الاستراتيجي للدعم الإماراتي المقدم للدول النامية في سعيها للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ويشمل ذلك الفقر المدقع وتعزيز السلام العالمي وتمكين المرأة وحماية الفتيات وتحسين البنية التحتية والنقل وتعزيز فعالية الحكومة على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لعام 2016 إلى 2030.

السياسات والمبادرات

- تم تخصيص أكثر من 90% من التمويل المقدم للمشاريع التي تتوافق مع الهدفين الثامن والسابع عشر من اهداف التنمية المستدامة من أجل زيادة الميزانيات الحكومية في أقل البلدان نمواً لخططها وبما يمنح ميزة المرونة للحكومات لتخصيص الأموال وفقا لخططها وأولوياتها.
- قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً بمبلغ 1.7 مليار درهم إماراتي (460 مليون دولار أمريكي) للمنظمات الدولية للتمويل متعدد الأطراف الذي يشمل البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً بمبلغ 1.8 مليار درهم إماراتي (490 مليون دولار أمريكي) للمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في 130 دولة.
- لغايات دعم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة ومقصدها 3.17 " تم حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية"، باشرت وزارة الخارجية والتعاون الدولي حواراً مفتوحاً لإيجاد الحلول بالتعاون مع الجهات الناشطة الرئيسية من القطاع الخاص ومجتمع التنمية في الدولة بهدف حشد الموارد لتمكين المرأة.
- بالتعاون مع الأمم المتحدة والبنك الدولي، نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة ورشة عمل حول أهداف التنمية المستدامة على هامش القمة العالمية للحكومات التي عقدت خلال عامي 2016 و2017 و2018 في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي جمع بين أصحاب المصلحة المعنيين من جميع أنحاء العالم للبحث في التحديات والمبادرات الرئيسية لدعم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومتابعة أجندة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية.

التحديات

- رفع مستوى المعرفة لدى المانحين من دولة الإمارات العربية المتحدة والتزامهم بأجندة 2030 بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي وتحسين عملية التنسيق الفعال.

هل تعلم؟

- خلال عامي 2016 و2017، بلغت قيمة المساعدات الإنمائية نحو 90% - 9,99 مليار دولار أمريكي (36.7 مليار درهم إماراتي) من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، و20.35 مليار منها (5.54 مليار دولار أمريكي) لتحقيق الهدفين الثامن والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- تمثل المساعدات الإنسانية ما نسبته 8% من إجمالي المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة، وبشكل رئيسي وفقاً لبنود أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3. وذلك تلبية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية لهم، وكذلك توفير الرعاية الطبية والتعليم في حالات الطوارئ وفقاً للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.
- خلال عامي 2016 و2017، ساهمت الدولة وعلى التوالي بنسبة 0.36% و0.28% من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، وتكون بذلك قد تجاوزت المعدل المستهدف للأمم المتحدة وهو 0.15% إلى 0.20%.

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المؤشر 1.1.17: مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

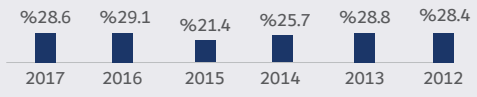

المصدر: وزارة المالية

المؤشر1.2.17: صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدةً، (كنسبة من الدخل القومي) الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا

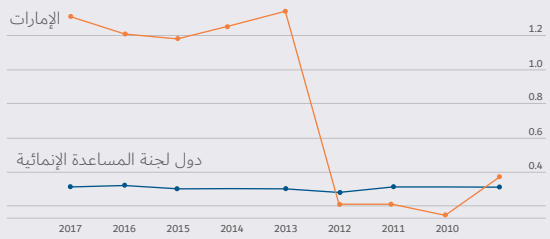

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

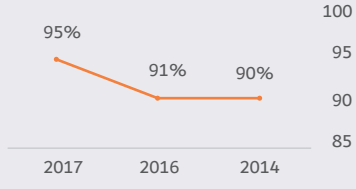

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

دراسة حالة: الابتكار والشراكات في مجال الخدمات الإنسانية

بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "حفظه الله"، تم تأسيس المدينة العالميّة للخدمات الإنسانية في عام 2003 من خلال دمج مدينة دبي للإغاثة ومدينة دبي الإنسانية، لتصبح المدينة العالمية للخدمات الإنسانيّة السلطة الأولى والوحيدة لمنطقة حرّة مستقلّة إنسانيّة غير ربحية ترأسها صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين. ويشكّل أعضاء المدينة مجتمعاً يتألّف بما يزيد عن 80 عضواً يمثلون وكالات تابعة للأمم المتّحدة ومنظّمات غير ربحية ومنظّمات حكوميّة دولية بالإضافة إلى شركات تجاريّة.

وبالأخذ بالاعتبار أن المدينة قد تم تأسيسها لتوفير الدعم اللازم للعمليات الإنسانية العالمية من خلال أعضائها، إلا أن جوهر عملها يرتبط بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف رقم 17 من خلال الدور الذي تؤديه المدينة كمنصة تجمع بين وكالات الإغاثة والشركات التجارية. ومع ذلك، فإنَّ عمل المدينة ومجتمع أعمال الإغاثة العامل فيها يساهمون أيضاً في دعم الأهداف 2 و 3 و 4 و 6، وهي: القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والمياه النظيفة والنظافة الصحية. وخلال الفترة الممتدة بين عام 2017 ونوفمبر 2018، اجتذبت المدينة ما يزيد عن 20 عضواً جديداً وعملت على تشغيل 37 جسراً جوياً لنقل مواد الإغاثة التي قدمتها مختلف المنظمات الإنسانية.

واعتماداً على ميزة الشراكات بين المنظمات الإنسانية والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، أنجزت المدينة العالميّة للخدمات الإنسانية منصة مبتكرة تتيح تبادل البيانات الآنية حول مخزون مواد الإغاثة الإنسانية آنفة الذكر بهدف تعزيز مستويات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. ومن الجدير بالذكر، أنه تم إطلاق المنصة في دبي في أوائل عام 2018. وتقدم المنصة بيانات خاصة بست منظمات إنسانية دولية، هي: برنامج الغذاء العالمي ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف".

ومن خلال التزام المنظمات الإنسانية بتوفير وتبادل المعلومات من خلال الشراكة مع الهيئات الجمركية في الدولة، أصبح من الممكن جمع البيانات الخاصة بهذه المنصة بكل سهولة. ويعتمد بنك البيانات الخاص بالمدينة على السجلات الجمركية الرسمية كمصدر للبيانات الخاصة. فجميع مواد الإغاثة التي يتم شراؤها من السوق المحلية أو عبر المدينة أو عبر إحدى مؤسسات الإغاثة مهما كان نوعها يتم إصدار معاملات جمركية لها ويتم إدخالها إلى لوحات المعلومات الخاصة بهذه المواد والمتاحة من قبل هيئات ومؤسسات الإغاثة العاملة في المدينة.

وتعتمد أهمية قاعدة البيانات اللوجستية الإنسانية الخاصة بالمدينة أيضاً على الشبكة التي أنشأتها بين مختلف المراكز الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وتتيح هذه الميزة لهيئات الإغاثة بتتبع حالة المخزون لمواد الإغاثة وكذلك مستوى تدفق مواد الإغاثة. وشمل بنك المعلومات في البداية مخزون مواد الإغاثة المتوافر في المدينة العالميّة للخدمات الإنسانية في دبي، ثم تم محاكاة النظام نفسه في مواقع أخرى وربطه بمراكز الإغاثة المقامة في الدول الأخرى بدءاً من دولة "بنما". وبحلول الربع الأول من عام 2019، فقد إنشاء بنك المعلومات اللوجستية الإنسانية والذي يتيح الحصول على البيانات المتعلقة بمواد الإغاثة المتوافرة في 10 دول مختلفة.

ويمثل مبدأ عقد الشراكات جوهر عمل المدينة العالميّة للخدمات الإنسانية والأداة الرئيسية التي تعتمد عليها للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سعياً منها للوصل إلى غدٍ أكثر إشراقاً.

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
INTERNATIONAL HUMANITARIAN CITY

الملحق

يتضمن هذا الملحق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية وعددها 17 هدفاً، والتي ترصدها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال بوابة دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة (http://uaesdgs.ae/ar-ae). ونظراً لطبيعة بعض الأهداف، فقد تم توزيعها ضمن أكثر من مؤشر واحد.

الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.3. تنفيذ نظم وطنية ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام 2030 ، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء					
المؤشر 1.3.1. نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء	2	2017	لكل 10,000 نسمة	وزارة تنمية المجتمع	منظمة العمل الدولية

الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2: القضاء على الجوع
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 2.ج. اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها					
المؤشر 2.ج.1. مفارقات أسعار الأغذية	2	2017	مؤشر	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الأغذية والزراعة

الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 3: الصحة الجيدة والرفاه
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 2.3. إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام 2030، مع سعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1,000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 25 لكل 1,000 مولود حي					
المؤشر 1.2.3. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	1	2016	الوفيات لكل 1,000 مولود حي	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)
المؤشر 2.2.3. معدل وفيات المواليد			الوفيات لكل 1,000 مولود حي	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)

الغاية 3.ب. دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية					
المؤشر 3.ب.1. نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم	2	2017	النسبة المئوية	وزارة الصحة ووقاية المجتمع	منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)
الغاية 3.ج. تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية					
المؤشر 3.ج.1. معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم	1	2016	لكل 10,000 نسمة	وزارة الصحة ووقاية المجتمع	منظمة الصحة العالمية

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 4: التعليم الجيّد ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع					
المؤشر	**المستوى**	**العام**	**الوحدة**	**المصدر**	**الجهة المسؤولة**
الغاية 4.أ. بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وبيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع					
المؤشر 4.أ.1. نسبة المدارس التي تحصل على (أ) الطاقة الكهربائية؛ و(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ و(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ و(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛ وه مياه الشرب الأساسية؛ و(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ و(ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	2	2018	نسبة مئوية	وزارة التربية والتعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)-معهد الإحصاءات
الغاية 4.ج. تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030					
المؤشر 4.ج.1. نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ و(ب) التعليم الابتدائي؛ و(ج) التعليم الإعدادي؛ و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين	2	2018	نسبة مئوية	وزارة التربية والتعليم	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)-معهد الإحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 5: المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 5.5. كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة					
المؤشر 1.5.5. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ)البرلمانات الوطنية، و(ب) الحكومات المحلية البيانات المتوفرة في دولة الإمارات حالياً هي للجزء (أ) من هذا المؤشر	1 (أ) 2 (ب)	2015	النسبة المئوية	مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين	الاتحاد البرلماني الدولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المؤشر 2.5.5. نسبة النساء في المناصب الإدارية	1	2017	النسبة المئوية	وزارة الموارد البشرية والتوطين	منظمة العمل الدولية
الغاية 5.ب. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة					
المؤشر 1.ب.5. نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس	1	2017	النسبة المئوية	هيئة تنظيم الاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات

الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.6. تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030					
المؤشر 1.1.6. نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	2	2015	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)
الغاية 2.6. تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030					
المؤشر 1.2.6. نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	2	2015	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الصحة العالمية منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسف)

الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.7. كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030					
المؤشر 7.1.1. نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	1	2015	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	البنك الدولي
المؤشر 7.1.2. نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	1	2015	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الصحة العالمية

الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 2.8. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة					
المؤشر 8.2.1. معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	1	2017	النسبة المئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة العمل الدولية
الغاية 5.8. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030					
المؤشر 8.5.2. معدل البطالة، حسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	1	2017	النسبة المئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة العمل الدولية
الغاية 10.8. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها					
المؤشر 10.8.1. (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف شخص بالغ، و(ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف شخص بالغ	1	2017	لكل 100,000 نسمة	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	صندوق النقد الدولي

الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 2.9. تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمو اً					
المؤشر 1.2.9. القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد	1	2017	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المؤشر 2.2.9. العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة	1	2017	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الغاية 4.9. تحسين الهياكل الأساسية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدرات كل منها					
المؤشر 1.4.9. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة	1	2016	كيلوغرام لكل دولار	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ووزارة الطاقة والصناعة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الوكالة الدولية للطاقة
الغاية 5.9. تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030 ، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير					
المؤشر 1.5.9. الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1	2018	نسبة مئوية	وزارة الاقتصاد	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)-معهد الإحصاءات
المؤشر 2.5.9. العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	1	2018	لكل مليون نسمة	وزارة الاقتصاد	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)-معهد الإحصاءات

الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة 10: الحد من أوجه عدم المساواة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها					
المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 4.10. اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً					
المؤشر 1.4.10. حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية	2	2017	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	منظمة العمل الدولية

الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الهدف 11.ج.1. كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030					
المؤشر 11.ج.1. نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية	3	2016	نسبة مئوية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)

الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

عملية جمع البيانات لا تزال مستمرة

الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة 13: العمل المناخي
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

عملية جمع البيانات لا تزال مستمرة

الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 14: الحياة تحت مستوى الماء
حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 5.14. حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020					
المؤشر 1.5.14. نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية	1	2017	نسبة مئوية	وزارة التغير المناخي والبيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة-مركز رصد الحفظ العالمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة 15: الحياة في البر
حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.15. كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020					
المؤشر 2.1.15. نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي للبابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	1	2017	نسبة مئوية	وزارة التغير المناخي والبيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مركز رصد الحفظ العالمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 16: السلام والعدل ومؤسسات قوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.16. الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان					
المؤشر 1.1.16. عدد ضحايا القتل العمد لكل مائة ألف نسمة بحسب العمر ونوع الجنس	1	2017	نسبة مئوية	وزارة الداخلية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منظمة الصحة العالمية
المؤشر 3.1.16. نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف البدني و(ب) العنف النفسي و(ج) العنف الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة	2	2017	نسبة مئوية	وزارة الداخلية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المؤشر	المستوى	العام	الوحدة	المصدر	الجهة المسؤولة
الغاية 1.17. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات					
المؤشر 1.1.17. مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	1	2017	نسبة مئوية	وزارة المالية	صندوق النقد الدولي
الغاية 2.17. قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 في المائة و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يُخصص بموجبه 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا					
المؤشر 1.2.17. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	1	2017	نسبة مئوية	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الغاية 8.17. التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
المؤشر 1.8.17. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	1	2017	نسبة مئوية	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	الاتحاد الدولي للاتصالات

أخبرنا كيف يمكنك أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

صندوق بريد: 127000 دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
Email: sdgs@fcsa.gov.ae
Tel: +971 4 608 0000

@UAESDGs

www.uaesdgs.ae